حراك شغيلة التعليم 2023
تقييم ودروس للمستقبل

منشورات جريدة المناضل-ة

نوفمبر 2024

حراك شغيلة التعليم 2023

تقييم ودروس للمستقبل

الناشر: جريدة المناضل-ة
الإيداع القانوني: 2024MO5345
الرقم الدولي المعياري للكتاب: 978-9920-9837-2-3
تاريخ الإصدار: نوفمبر 2024
المطبعة: sudpub communication

mounadila15@gmail.com
www.almounadila.info

تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

الفهرس

تقديم 4
أولا- سياق انطلاق الحراك..... 7
ثانيا- سمات حراك 2023.....12
ثالثا- مكاسب الحراك 16
رابعا- نواقص الحراك.....24
خامسا- آفاق النضال 51
إحالات: 55
ملحق؛ افتتاحيات المناضل-ة.....59

تقديم

لا يسع كل متتبع نبيه للمخاض الاجتماعي بالمغرب إلا أن يقر بكون حراك التعليم (أكتوبر 2023 إلى يناير 2024) من أهم الهزات النضالية في العقود الثلاثة الأخيرة، إن لم يكن أرقى ما بلغ نضال نقابي بالمغرب.

فمن زاوية نظر محض مطلبية، لم يسبق أن شهد قطاع التعليم كفاحا بهذه الأهمية البالغة، مدةً وعدداً وأشكالَ نضال وإسهاما نسائيا ومن زاوية نظر إجمالية كان ذلك الحراك، بكل ما يسم عادة الرجَّات الكفاحية الصاعدة من الأعماق، فرصة تاريخية لقلب المسار التراجعي المفروض على حركة النضال العمالي والشعبي، التراجع الذي بلغ أعمق مستوياته مع قمع حراك الريف ونجاح الدولة في احتواء شبه ناجز للقيادات النقابية، بنحو بات يهدد هوية المنظمات العمالية.

هذا لأن هجوم الدولة على شغيلتها، بعد تهدئة تكاد تتم للصراع بالقطاع الخاص بفعل تعميم الهشاشة وقمع أجنة التنظيم، بلغ درجة من الشمول والحدة أيقظت مختلف قطاعات التشغيل العمومي. إذ لم يعد التعدي مقتصرا على قضم المكاسب وتجميد الأجور، بل استهدف جوهر علاقة الشغل ذاتها بغية تكثيف الاستغلال بتقنيات تدبير قوة العمل المستوحاة من منهج نيوليبرالي خالص، يُطلَق عليها «تدبيرا عموميا حديثا».

بيد أن ذلك الإيقاظ لم يصادف، ويا للأسف، تنظيما عماليا يجمعه، بمنطق كفاحي وحدوي يتخطى النزوع الفئوي المستشري، نحو بناء حركة نضال عمالي شعبي تحوز مقدرة فعلية على صد العدوان الشامل، وتحصين المكاسب، وانتزاع الحقوق، سيرا نحو تغيير شامل وعميق يُؤمِّن لجماهير المغرب الشعبية الحريَة والحياةَ اللائقة في بيئة مصونة.

ما حصيلة تلك الأيام المجيدة، بعد استعراض خصائص الحراك، قوةً وضُعفاً، وما عِبرُ التجربة لتنفع القادم حتما من كفاحات عمالية؟ استجلاءُ أجوبة لهذه الأسئلة، تلكم غاية هذا الكتيب، الناتج عن جهود مناضلات ومناضلين من قطاع التعليم، في تفاعل دائم مع مناضلين- ات من قطاعات عمالية أخرى، وعن انشغال لا يلين بواقع طبقتنا وبأدوات نضالها، وفق المنظور الطبقي الذي تسترشد به جريدة المناضل-ة، في سعيها، الذي أكمل هذا الشهر سنته العشرين، لتتزود طبقتنا بإعلام كفاحي بما هو أداة أساسية لبناء منظمات النضال، وبالقلب منها حزب الشغيلة.

سيحقق هذا الكتيب كامل مبتغاه إن ساعد على توسيع دائرة النقاش، بقطاع التعليم وخارجه على السواء، وتعميق النظر في أسئلته، ومد الجسور بين مناضلي-ات مختلف المنظمات النقابية وغيرها من تنظيمات النضال وحِراكاته، ليكون له كتيب تال على درب استعادة تقاليد الحركة العمالية في النقاش والبناء.

انطلقت بدءً من أكتوبر 2023 موجة نضال هي الأكبر في تاريخ النضال العمالي[1] بالمغرب، سواء بمقياس المدة أو حجم المشاركين والمشاركات أو أشكال تدبير المعركة. استمرت تلك الموجة حتى الأسبوع الأول من يناير 2024، حيث تفككت تحت وقعِ تنازلات الدولة الجزئية وصرباتها العقابية (اقتطاعات من أجور المضربين- ات وتوقيفات عن العمل)، ومكامن ضعف ذاتية، فضلا عن تعاونِ كل القيادات النقابية معها من أجل إطفاء هذه الموجة الصاعدة من أعماق المجتمع.

بعد تراجع تلك الموجة النضالية العظيمة، تُطرح على عاتق المناضلين- ات العماليين- ات مهمةُ تقييمها واستنتاج دروسها والإعداد البرنامجي والتنظيمي لانطلاق موجة أخرى. هذه المهمة، أو بعضها، سعى العديد من المناضلين- ات إلى النهوض بها، كل من موقعه وبِعُدَّتِه، نَضُم جهودنا إلى جهودهم- هن، متطلعين- ات إلى توسيع دائرة النقاش وتعميق محتواه بما يكرس هذا التقليد الحميد، ويعزز منظورات كفاح الشغيلة. والقصد هو استنتاج دروس جولة نضال انقضت استعدادا لجولات مُقبلة.

أولا- سياق انطلاق الحراك

جيل جديد في مواجهة تفكيك الوظيفة العمومية

لا يمكن تفسير مآلات النضالات بمجرياتها فحسب، بل لا بد من وضعها في سياقها العام وموازين قواه.

شهد قطاع التعليم تحولا جذريا في بنية قواه العاملة. منذ 2016 جرى توظيف أفواج من أجيال شابة بصيغ مرنة؛ أُطلِق عليها بداية «توظيف بموجب عقود»، وبعد ذلك «توظيف جهوي»، اشتغلت كمدرسين- ات وأطر دعم، وفي نفس الوقت موجات خروج أفواج كبيرة من شغيلة القطاع المرسَّمة نحو تقاعد مبكر أو تقاعد حد السن.

نشأت هذه الأجيال الشابة في سياق تفكك الحركة النقابية التقليدية واندماج قممها، شبه الكلي، في الدولة وقبولها التام باستراتيجية رأس المال: تدبير المسألة الاجتماعية بما يخدم تراكم رأس المال ضمن النهج الثابت، المتخِذ اسم «نموذج تنموي جديد». وهو ما حكم على الحركة النقابية في قطاع التعليم بالتفرج على موجات نضال الأجيال الجديدة دون الإقدام على أبسط واجبات النقابة تجاهها، بل أسهمت قياداتها إلى جانب الدولة في إطفاء نضالاتها، وهو ما عمق أزمة الحركة النقابية، ودفع هذه الأجيال الشابة للبحث على بنياتِ تنظيمٍ خارجها: التنسيقيات الفئوية. وميزةُ نضال هذه الأجيال الشابة أنه جاء في سياق انحطاط تام للحركة الطلابية وتفكك الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين- ات، ما فوَّت على هذه الأجيال فرصا لمراكمة تجربة نضالية أو خبرة تنظيمية تخصب نضالاتها.

رغم ذلك تصدت هذه الأجيال الشابة بشجاعة وقتالية منقطعتي النظير للمهمة التي تخلت عنها تلك القيادات النقابية: الدفاع عن استقرار عمل شغيلة القطاع. وانطلقت موجة أولى مع فوج الأساتذة- ات المتدربين- ات (2015 -2016). لكن الموجة الأكثر توسعا ابتدأت سنة 2018، أي بعد عامين من فرض التوظيف بموجب عقود. انطلقت نضالات أساتذة- ات التعاقد المفروض سنة 2016، ردا على طرد أستاذين (من زاكورة وبولمان). وبعد ذلك توسعت للمطالبة بتوظيفهم- هن بنفس نمط توظيف الأفواج السابقة: الإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية وإسقاط مخطط التعاقد.

تمكنت الدولة من كبح تلك الموجة، ليس فقط عبر القمع (وكان شرسا أسفر عن استشهاد عبد الله حجيلي أب أستاذة مفروض عليها التعاقد، وخلف عاهات مستديمة) ولا عبر التنازلات (وكانت مهمة ومفروضة بالنضال: مطابَقة الأوضاع الإدارية لهذه الأفواج مع سابقتها)، ولكن أيضا بتعاون مكشوف من طرف كل القيادات النقابية (التنسيق الخماسي) التي تدخلت عبر آلية «الوساطة»، لرد الموجة الإضرابية التي شهدتها سنة 2019 (مارس-

أبريل). اعتمدت القيادات النقابية الوساطة كأنها طرف ثالث، وكأن النقابات غير معنية بالنضال ضد التعاقد، وكانت مشاركتها المحدودة في نضالات 2019 مسايَرة لتلك الموجة العظيمة واغتنامها كفرصة لحل ملفات فئوية عالقة (الزنزانة 9 وضحايا النظامين).

بعد هذا المآل لإضراب بطولي سرَّعت الدولة تفعيلَ هجمات كانت مقرَّرة سلفا، فصادقت على القانون- الإطار 51.17 في غشت 2019، ودأبت على إصدار تقارير تتضمن القادم من الهجمات، على رأسها تقرير «مهنة الأستاذ». واستغلت الدولة ظرفية الحجر الصحي والإغلاق المحفَّز بامتداد جائحة كورونا التي أسهمت في مزيد من كبح الاستعداد النضالي لدى هذه الأجيال الشابة، لتكثيف هجومها وإعداد أطواره القادمة (مأسسة «التعليم عن بعد»، إصدار مذكرات لتنفيذ منظورها لـ«استقلالية المؤسسات المدرسية»). ورغم ذلك ما أن رُفع الحجر حتى عاد المفروض عليهم- هن التعاقد إلى النضال طيلة سنوات 2021 و2022 وبداية سنة 2023، تعرض خلالها عشرات من الأساتذة- ات للقمع وللاعتقال والمحاكمات القضائية، التي لا تزال أطوارها مستمرة لحدود الساعة.

تدبير الدولة للمعضلة الاجتماعية: القمع وتعاون القيادات النقابية رافعتا تمرير سياسات نيوليبرالية

سياسيا، تميز الوضع بمواصلة الملكية تدبير قنبلة الوضع الاجتماعي المتسم بمستوى عال من البطالة، ودرجة حادة من الاستغلال والقهر، وتردي الخدمات الاجتماعية، بمقدمتها التعليم والصحة، وتنامي ظواهر التفسخ الاجتماعي الملازمة لتعمق التفاوتات (مخدرات، دعارة، جرائم ناتجة عن الفقر...). تعتمد الدولة بالدرجة الأولى إلى إحكام قبضتها القمعية، فمنذ هزم حراك الريف في صيف 2017، وبعده حراك جرادة سنة 2018، صعَّدت سياسة الردع بالعصا لإخراس كل صوت ناقد. وتستند بدرجة ثانية إلى تعاون قيادات منظمات النضال المطلبي، لفرض سلم اجتماعي من جانب واحد. فبعد إلحاق هزيمة انتخابية ساحقة سنة 2021 بحزب العدالة والتنمية الذي أشرف على تنفيذ الهجمات، وضِمنها التوظيف بموجب عقود، جاءت الملكية بحزب التجمع الوطني للأحرار، الذي زاد من شراسة تطبيق نفس السياسات والهجمات، في سياق موجة تضخم غير مسبوق رفعت الأسعار بنحو قَضَمَ قسما كبيرا من قدرة الشغيلة الشرائية. وقد حظيت «الحكومة» الجديدة بتعاون مستمر من طرف قيادات المركزيات النقابية، التي وقعت «اتفاقا اجتماعيا» في 30 أبريل 2022[2]، تضمن فتاتا (زيادات في الأجور) مقابل تنازل عن جوهر العمل النقابي والتزام قيادات المركزيات النقابية بالبصم على هجمات شرسة ستَلحَق الطبقة العاملة (تفكيك مدونة الشغل، قانون الإضراب، تخريب التقاعد) وانضباط لسلم

اجتماعي سُميَّ «حرصا على العلاقات المهنية السليمة داخل المقاولة».

شهد قطاع التعليم نفس المسار. وقَّعت القيادات النقابية الخمس الأكثر تمثيلية اتفاقا مرحليا مع الوزارة بتاريـخ 18 يناير 2022[3]، التزمت فيه بالتعاون (ما يسمى شراكة اجتماعية) مع الوزارة من أجل إصدار نظام أساسي جديد يعيد تنظيم علاقات الشغل بين أجراء القطاع والمشغِّلين الجدد فيه (الأكاديميات الجهوية) بدل الوزارة كما كان معمولا به سابقا (أي النظام الأساسي لموظفي الوزارة لسنة 2003)، وفي نفس الوقت تعهدت تلك القيادات بالتزام السلم الاجتماعي وهو ما وفت به طيلة أشغال اللجنة التقنية المكلفة بصياغة ذلك النظام في سرية تامة وفاء لاتفاق 18 يناير 2022: «التزام الطرفين بالتحفظ تجاه مداولات اللجان الموضوعاتية، إلى حين التوصل إلى اتفاق نهائي»[4]، واستمرت على هذا التكتم حتى أجبرتها حملة «ليس باسمنا» على كسر الصمت.

- **«ليس باسمنا» حملة لدفع القيادات النقابية للوفاء بعلة وجود النقابة**

نُظمت حملة إليكترونية وميدانية ضد هذه اللجنة التقنية وما تُعِده من أخطر هجمة ستلحَق بشغيلة القطاع. أطلق نقابيون- ات ومناضلون- ات من تنسيقيات التعليم رسالة تحت عنوان «**رسالةٌ مفتوحةٌ إلى القيادات النّقابية بقطاع التّعليم: النّظام الأساسي الجديد سيكُون دماراً على مُكتسبات الشّغيلة، فلنُنَظّم المُواجهة عوضَ المُشاركة في تَمريره**»[5]، واعتمدت وسم/ هاشتاغ «ليس باسمنا». طالبت الحملة قيادات النقابات المشاركة في اللجنة بالانسحاب منها. ناهزت التوقيعات ألفي توقيع، وانتقلت الحملة إلى الميدان لجمع التوقيعات داخل أشكال الاحتجاج الميداني والمدارس. استطاعت هذه الحملة إحراج القيادات النقابية المشارِكة في اللجنة التقنية، واضطرتها إلى خرق بند «التحفظ» والتصريـح بمجريات أشغالها. ولكنها لم تتمكن من تحقيق هدفها المتمثل في انسحاب القيادات النقابية من اللجنة التقنية، وبعد التوقيع على اتفاق 14 يناير 2023، أصدرت بلاغا تعلن فيه «توقفها» لكن مع التأكيد بأن «مستقبل النضال سيدوم طويلا»[6]، وهو ما سيُثبته انطلاق الحراك الأخير بعد نصف سنة من إعلان «ليس باسمنا» توقُّفها.

قيادات نقابية توقع وواحدة تتمنَّع عن التوقيع

انتهت أشغال اللجنة التقنية بتوقيع قيادات أربع نقابات على محضر 14 يناير 2023[7]، وتمنُّع قيادة جامعة التوجه الديمقراطي عن توقيعه بمبررات شكلية (توقيت عرضه)[8] ومنهجية[9]، وأخرى متعلقة بالمضمون (عدم التزام الوزارة بتنفيذ ما اتُفِق عليه كمقابل[10] لقبول إصدار نظام أساسي جديد: زيادات في الأجور وتسوية ملفات متعلقة بوضعيات إدارية ومالية).

لكن السبب الأساسي وراء تمنُّع جامعة التوجه الديمقراطي توقيع محضر 14 يناير غير متضمَّن في بياناتها ولا في تصريحات قيادييها. فجامعة التوجه الديمقراطي نقابة قطاعية، لا تملك نقط استناد على مركزية نقابية شأنها شأن نقابات الرباعي، كما أنها فسيفساء من سكرتاريات ولجان فئات، هذه الأخيرة التي اعتبرت محضر 14 يناير 2023 مخيبا لآمالها، لذلك لم تغامر جامعة التوجه الديمقراطي بتوقيع سيُفقدها قاعدتها الفئوية.

تصادف محضر 14 يناير 2023 مع إلحاق هزيمة أخرى بنضال تنسيقية التعاقد المفروض المتمثل في مقاطعة تسليم النقط[11]، وما وازاها من إجراءات عقابية (توقيفات ومجالس تأديبية)، بعد تراجع تنسيقيات أخرى (وعلى رأسها تنسيقية المقصيين- ات من خارج السلم) عن هذه الخطوة التي بدأت موحَّدة وانتهت مشتَّتة، وهو ما أسهم في تأخير الرد النضالي وأجَّله حتى صدمة سبتمبر- أكتوبر 2023.

بعد أكثر من نصف عام من ذلك المحضر، صادق المجلس الحكومي في 27 سبتمبر 2023 على النظام الأساسي الجديد لموظفي قطاع التربية الوطنية ونشر على عجل في الجريدة الرسمية في 09 أكتوبر 2023، ممثلا الصاعقة التي أيقظت شغيلة التعليم من انتظارية وأوهام صرَّحت كل القيادات النقابية بقرب تحققها.

بهذا يكون حراك شغيلة التعليم المنطلق في أكتوبر 2023، نضالا ضد نتائج هجوم وليس استباقا لرده، فقد بُدِّدت طاقةُ نضالٍ هائلة في مناوشات جزئية وفئوية، بينما جمَّدت القيادات النقابية طاقة أقسام الشغيلة النظاميين بأوهام تحقيق المطالب عبر «الحوار القطاعي». أوهام وانتظارية وخيبة أمل لم يستطع يوسف علاكوش الكاتب الوطني للجامعة الحرة للتعليم إنكارها في رسالته المفتوحة: «ولأني كمشارك فِي الحِوَار لسنتين فأنا شاهد إثبات أن نساء وَرِجَالِ التَّعْلِيم وثقوا بنا كنقابات تعليمية واستمدوا اقتناعهم من اقتناعنا أن مآل الحِوَار هَذِهِ المرة سيكون طعمه مختلفا، فتحلوا بالأمل والصبر والتضحية حَتَّى خاب الأمل ونفذ الصبر وبُعثت التضحية فِي ثوب الاحتجاج مؤازرة بالتضامن والإحساس بوحدة المظلومية والمصير»[12]. ولأن البيروقراطيات النقابية تصر على نهج الاستجداء والحوار بدَل النضال، فقد شاركت في الحوارات في عز الحراك، وقادت الشغيلة إلى الجحر الذي لُدغوا منه مرات عديدة.

ثانيا- سمات حراك 2023

بعد إصدار الصيغة الأولى من النظام الجديد، انطلقت الموجة النضالية بإضرابات جزئية ووقفات داخل المدارس. كان لتنسيقية الثانوي التأهيلي دور مهم في بدايتها، ودعت تنسيقيات وقيادة جامعة التوجه الديمقراطي إلى تخليد اليوم العالمي للمدرس بمسيرة احتجاجية يوم 5 أكتوبر 2023. بدأ الإضراب والاحتجاج مثل كرة ثلج على منحدر، وبلغت أوجها في المسيرة الوطنية ليوم 7 نوفمبر 2023، واستمر الإضراب الذي ذكَّر بالإضراب البطولي لشغيلة التعاقد المفروض مارس- أبريل 2019، ولكن على نطاق أوسع وأشمل. اضطرت قيادات الرباعي النقابي (وأيضا قيادات نقابات أخرى مثل الجامعة الوطنية لموظفي التعليم- الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب[13]) إلى مسايرة الحراك بالدعوة إلى انخراط سليي في بعض إضراباته، ولا يدل هذا إلا على القوة الهائلة التي يمكن أن يمارسها الشغيلة عندما يُضربون عن العمل، وليس على تغير ما في استراتيجية تلك القيادات النقابية.

- **إضراب بري**

ما يتخوف منه البيروقراطيون هو أن الإضرابات تُحوِّل أفراد الطبقة العاملة إلى قوة اجتماعية جبارة لا يمكن تجاهلها. تفعل الإضرابات ذلك عبر الإخلال بالسير الطبيعي للمجتمع، وكشْف الأهمية الأساسية لعمل الشغيلة، وخلْق أزمات ملحة يجب على الدولة الاستجابة لها. ويمكن للإضرابات أيضًا رفع مستوى الوعي السياسي والطبقي الشعبي- لا سيما الإضرابات في المدارس، والتي تعتبر جزءًا لا يتجزأ من الحياة اليومية للكثير من الناس- مما يجعل من الصعب رد تلك الإضرابات بمجرد تنازلات جزئية؛ إذ يجب على الدولة أيضا أن تأخذ بعين الاعتبار المصالح المرتبطة بالشرائح الأخرى من المجتمع: الأُسر والتلاميذ-ات بالدرجة الأولى.

جرى كبح نضالية شغيلة التعليم طيلة عام ونصف من تعاون القيادات النقابية الخمس مع الوزارة في إطار اللجنة التقنية من أجل إصدار النظام الأساسي الجديد. وطيلة هذه المدة استمرت مناوشات التنسيقيات من أجل مطالبها الخاصة. وفي 14 يناير 2023 وقعت قيادات النقابات الأربع (النقابة الوطنية للتعليم- CDT، الجامعة الوطنية للتعليم- UMT، الجامعة الحرة للتعليم- UGTM، النقابة الوطنية للتعليم- FDT) على محضر اتفاق، ونظمت جولات وطنية وجلسات عمومية لإقناع الشغيلة بمحتوياته، بينما اضطرت الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي إلى التمنُّع عن توقيعه.

هذا ما يفسر أن الجزء الأعظم من الحراك جاء خارج الهياكل النقابية واعتمدَ التنسيقيات آلية تنظيمية لإطلاق قوة الشغيلة المكبوحة. لقد جسَّدت إضرابات حراك 2023 ما يُطلَق عليه «الإضراب البري/ la grève sauvage». و«الإضراب البري» هو «الذي يعلنه

العمال بدون موافقة النقابات أو ضدها». وتَعتبر البيروقراطيات النقابية «هذه الإضرابات غير «شرعية»، وهي تقاومها حينا وتتظاهر بدعمها أحيانا من أجل احتوائها وتحاول أحيانا أخرى استباقها لتبنيها والتحكم فيها. وفي كل الأحوال تحافظ على تفتتها وتعمل على تفتيتها عندما تتجه نحو شمول كل القطاعات وكل البلاد»[14]. وفي عز الحراك هاجم مبارك المتوكل (أحد مؤسِّسي الكونفدرالية الديمقراطية للشغل) الحراكَ الأخير مسميا إياه «إضرابا عشوائيا» لأنه «ينكر حق المنظمة النقابية في التنظيم والتأطير»، مكررا للأساتذة-ات المضربين- ات ما قاله سعيد أمزازي وزير التعليم السابق في مواجهة إضرابات مارس-أبريل 2019: «حدثوني عن نقابة تعليمية في أي بقعة من العالم دعت وأطرت إضرابا دام أكثر من يومين أو ثلاثة أيام في السنة الدراسية. إن ممارسة الإضراب في تقاليد الشغيلة على المستوى العالمي هو أن تبدأ أولا بتحديد المطالب ثم التفاوض من أجلها وأخيرا الإضراب دفاعا عن تلك المطالب»[15]، وهو نفس ما تسعى الدولة إلى تمريره مع إصدار القانون المكبل لحق الإضراب. إن ما يعيبه القيادي الكونفدرالي على حراك 2023 هو بالذات ما يشكل نقاط قوة ذلك الحراك؛ أي انفلاته من كل رقابة وضبط بروقراطيين؛ أي أنه كان يطالب من الحراك أن يكف عن كونه حراكا، ومن الشغيلة العودة إلى حظيرة الطاعة واسطبلات الانتظارية وتسليم أمرها للبيروقراطيات النقابية.

تميز حراك شغيلة التعليم بمظاهرات حاشدة، المحلية منها والوطنية، بلغت مستوى لا سابق له في القطاع. وهي لا تقل أهمية عن الإضراب على العمل، سواء في الضغط أو في ما تنميه من روح جماعية. فالفعل الجماعي يزيل العجز المستشعَر في الحياة اليومية، ويعزز الثقة ويولد شعورا بالقوة. وقد كانت المسيرات في صلب كل الحركات ضد الاستبداد والاضطهاد، وأتاحت تحقيق تغييرات جذرية. فليست مجرد وسيلة ضغط لانتزاع مطالب، بل هي أساسية لتحقيق كل تغيير اجتماعي.

- **الإرث المحفِّز لتنسيقية المفروض عليهم- هن التعاقد**

ساهم في هذا الانفلات الإرثُ العظيم لتنسيقية المفروض عليهم- هن التعاقد. فقد انتزعت هذه الاخيرة (إلى جانب تنسيقيات أخرى، ولكن على نطاق أضيق) حقَّ إعلان الإضراب من يد قيادات بيروقراطية تعتبر أن الأولوية للحوار، وأن الإضراب هو «الورقة الأخيرة»، أو «أبغض الحلال» على حد تعبير عبد الغني الراقي الكاتب الوطني السابق للنقابة الوطنية للتعليم- كدش، وفي أقل الأحوال سوءا مناوشةً يجب التحكم فيها من أعلى. أعادت تنسيقية التعاقد المفروض إحياء تقليد عمالي قديم وهو الجموع العامة، حيث يقرر الشغيلة خطواتهم النضالية وينتخبون أجهزة تنظيمهم ويُخضعون خلاصات

التفاوض مع الدولة للنقاش والتصويت، وإن تراجعت هذه التقاليد تحت تأثير ضربات الدولة القمعية ونقل الفاسد من الممارسات البيروقراطية من طرف أنصار القيادات النقابية ومنتمين إلى خريجي اليسار الطلابي والعدل والإحسان. وعندما هب الأساتذة- ات وأطر الدعم في الحراك الأخير إلى النضال، وجدوا وسائل وأدوات النضال شبه جاهزة، إذ اقتفوا أثر التنسيقيات السابقة، وعلى رأسها تنسيقية التعاقد المفروض.

حراكٌ متأخر عن الأوان ولم يفت أوانه بعد

تميز الحراك الأخير بسمتين بارزتين، قد تبدوان متناقضتين، لكنهما متكاملتان:

* كان حراكا متأخرا عن الأوان؛ إذ بدَّد المفروض عليهم- هن التعاقد الذين يشكلون قرابة نصف شغيلة القطاع طاقات نضالية عظيمة في مناوشات معزولة منذ سنة 2018، وحين جاء الحراك في أكتوبر 2023 كان أولئك الشغيلة قد أصابهم الإنهاك بفعل مواسم نضال متواصلة وإجراءات عقابية (اقتطاعات من الأجور، استشهاد حجيلي، متابعات وأحكام قضائية، مجالس تأديبية...). ولو انضم الشغيلة النظاميون إلى نضالات المفروض عليهم- هن التعاقد منذ سنة 2018، لما تمكنت الدولة من تمرير نظام المآسي بصيغته الحالية. لذلك كان دور تنسيقية المفروض عليهم- هن التعاقد ضامرا في الحراك الأخير، لكنها كانت حاضرة بإرثها النضالي والتنظيمي. فقسم مهم من قاعدة «التنسيقية الموحِّدة لهيئة التدريس» تكوَّن من المفروض عليهم- هن التعاقد الذين هجروا تنسيقيتهم- هم متذمرين من طريقة تدبير قيادتها للنضال وتسيير الهياكل وكبتِ النقاش، وقد أسهم هؤلاء في نقل أساليب نضال تنسيقية التعاقد المفروض إلى الحراك الأخير.

* لكنه حراك لم يفت أوانه بعدُ. فشغيلة التعليم قامت ضد هجوم شامل يستهدف تفكيك تشريعات علاقات الشغل القارة داخل الإدارات والوظيفة العمومية. وقد توازى نضال شغيلة التعليم مع نضالات أخرى لقطاعات الصحة والجماعات المحلية والعدل والتكوين المهني... ومن شأن تفادي النضال المعزول أن يجنبنا تبديد طاقاتنا في مناوشات مشتتة، كما هو شأن سابق النضالات، وعلى رأسها الخاصة بالمفروض عليهم- هن التعاقد. وبالفعل فما أن انطفأ حراك التعليم، حتى انطلق نضال شغيلة الصحة في فبراير 2024، واستمر حتى نهاية يوليوز من نفس السنة، وانتهى بنفس المآل: قمع وتعاون القيادت النقابية (التنسيق النقابي الوطني) الذي وقَّع اتفاق 23 يوليوز 2024 الذي تضمن تنازلات مادية وتمرير الجوهري من هجمات الدولة على الصحة العمومية وشغيلتها.

ثالثا- مكاسب الحراك

ما حققه الحراك، لصالح شغيلة التعليم، ولعامة الطبقة العاملة، مكاسب سياسية ونضالية في المقام الأول. فهذه هي ذات مفعولٍ في الأمد غير الآني، المتوسط والبعيد. فهي مفيدة في تطوير الوعي والمقدرات الكفاحية، وتوسيع الأفق النضالي، وبالتالي تخدم هدف الخلاص من الاستغلال وبناء بديل تعليمي ومجتمعي إجمالي.

- **مكاسب سياسية ونضالية**

أتاح هذا التحرك الهائل لقسم من الطبقة العاملة فرصةَ نهوض عام: يمثل نهوض مئات آلاف الأجراء- ات إلى الكفاح دفاعا عن مصلحتهم- هن بوجه الدولة، بإضراب مديد، ومسيرات محلية ووطنية، كسبا لا يقدر بثمن للحركة النقابية، لا سيما أنها بلغت دركا مخيفا من التفكك والتحكم البيروقراطي والابتعاد عن نبض القاعدة العمالية ومسايرة السياسات البرجوازية المدمرة لطفيف المكاسب. وفضلا عن هذا النهوض القطاعي غير المسبوق، فتح حراك التعليم سبيل استنهاض عام للطبقة العاملة، أولا في الوظيفة العمومية التي تتعرض بمجملها لنفس العدوان الذي استهدف التعليم، عنوانه العريض تطويع الشغيلة وفرط استغلالهم.

لقد كان متاحا التئامٌ نقابي في قطاع الوظيفة العمويمة بانضمام فيلقين رئيسيين كانا يعيشان مخاضا نضاليا موازيا للحراك، عنينا قطاعي الصحة والجماعات الترابية. وكان من شأن تكتلهما مع قطاع التعليم في جبهةٍ موحدةِ المطالب والبرنامج النضالي أن يحفز أقساما إضافية من شغيلة الدولة في طور أول، ثم شغيلة القطاع الخاص في طور لاحق، بالنظر إلى اكتواء مجمل الطبقة العاملة بنار الغلاء التي أتت على القدرة الشرائية وأفقرت مزيدا من الشغيلة الذين كانوا سابقا أرفع وضعا اجتماعيا.

تتيح هذه الإمكانية التي فتحها حراك التعليم السيرَ بالنضال العمالي إلى إضراب عام يوقف هجوم الدولة على الوظيفة العمومية أولا، ويوقف تدهور القدرة الشرائية ويحسنها بمطلب زيادة عامة في الأجور وتطبيق السلم المتحرك للأجور، فضلا عن مطالب أخرى أساسية بمقدمتها الحرية النقابية. غير أن الشرط الذاتي لم يكن قائما، بمعنى انعدام فصائل كفاحية في قواعد النقابات لديها من المقدرة ما يكفي لحفز تلاقي النضالات مع ما يجري في التعليم رغم أنف القيادات التي استبد بها هلع من إمكان امتداد نار حراك التعليم الى سائر القطاعات.

كشفت هذه الفرصة التاريخية التي أتاحها حراك التعليم قصور معظم اليسار عن إدراك الأهمية الحاسمة للفرصة وما تفتح من إمكان انعطاف نضالي حاسم يفتح صفحة جديدة في تاريـخ النضال العمالي. فقد ساد منظور لا يرى في حراك التعليم غير نضال مطلبي قطاعي، منظور لم يبصر الطفرة التي يمثلها حراك التعليم وما ينطوي عليه من مقدرة

الامتداد إلى سائر الحركة النقابية، وانعكاسه سياسيا.

أكبر مكسب للحراك هو الحراك ذاته[16]. وضعَ هذا الحراك مجمل استراتيجية القيادات النقابية على المحك؛ تلك الاستراتيجية القائمة على التعاون والشراكة مع الدولة، وبالتالي استجداء «الحوار» والمطالبة بـ»مأسسته». وأثبتت قتاليةُ الشغيلة جدوى النضال، ونقلت نَفَسَهَا الكفاحي إلى قطاعات أخرى (الجماعات المحلية، الصحة...). أصيب القطاع بالشلل عندما شاءت اليد القوية للشغيلة ذلك، وإذا بـ»المسرح» الذي كان البيروقراطيون يمثلون عليه مسرحياتهم الهزلية تقتحمه آلاف من الأساتذة- ات مجبِرة الدولة على ما لم يتمكن منه استجداء البيروقراطيين الذليل. وإن لم ينجح الحراك في دفن استراتيجية البيروقراطية النقابية هذه، فسيكون- على الأقل- قد أشار إلى السبيل نحو ذلك.

وفي غمار الحراك أعاد الشغيلة اكتشاف ما ردمته البيروقراطية تحت أنقاض تعاونها الطبقي مع البرجوازية ودولتها. وعلى عجل أُسِّست «التنسيقية الموحِّدة لهيئة التدريس» انطلاقا من أماكن العمل (المدارس)، بمشاركة واسعة لشغيلة التعليم، خلال عشرين يوما، من 5 إلى 26 أكتوبر 2023، وكانت عبارة عن هيكل تنظيمي لتدبير الصعود النضالي انطلاقا من المدارس.

لأول مرة أحس الشغيلة بأنهم ينفذون قرارات يتخذونها بأنفسهم، وليس استجابة لبيان آتٍ من علٍ، من جهاز مركزي يُعلَّقُ على سبورة نقابية. انتشرت لقاءات المدارس والجموع العامة لتشكل آلية تحكُّم الشغيلة في مصير نضالاتهم: انتخاب المنسقين- ات وعزلهم- هن، تفويض المهام وليس ديمومتها... إلخ. وكانت تلك الجموع العامة نقيض ما عوَّدته القيادات النقابية من أساليب تفويض اتخاذ القرار إلى الأجهزة الوطنية، أسلوبٌ حافظ عليه «التنسيق الوطني لقطاع التعليم»، إذ كان اشتغاله خارج المدارس ومقتصرا على اجتماع هيئاته الوطنية التي تقرر في خطوات النضال.

رغم الدور الملحوظ لتنظيمات الحراك (التنسيقيات الثلاث) والتي يركز عليها الإعلام لغايات محدَّدة، إلا أن أغلب أنشطة الحراك غالبًا ما كانت مرتجَلة من الأسفل، مع كل ما ينطوي عليه ذلك من نقاط قوة وضعف. وشملت مساهمات الشغيلة مهاما غير «مُبهرة» مثل صنع اللافتات، أو جمع المساهمات المالية، أو التحدث مع أولياء الأمور، أو إرسال رسائل نصية لزملاء- ات العمل لتذكيرهم- هن بالمشاركة في التصويت على الإضراب، أو قيادة مجموعة من أقرانهم- هن إلى ميادين الاحتجاج. تطلبت أفعال أخرى قفزة أكبر؛ فبالنسبة للعديد من الأساتذة- ات، كانت هذه هي المرة الأولى التي يلقون فيها خطابًا في تجمع حاشد، أو يمتطون شاحنة لقيادة تظاهرة وحفز ترديد الشعارات، أو يقنعون زملاء- ات العمل بالمشاركة في عمل نضالي، أو يتحدثون إلى

الصحافة، أو يترأسون اجتماعًا جماهيريًا.

رغم إصرار قيادات مكونات الحراك الثلاث (التنسيق الوطني، التنسيقية الموحدة، تنسيقية الثانوي التأهيلي) على رفض عملي لأي توحيد لقوى الحراك رغم التصريح بذلك قولا، إلا أن الشغيلة استطاعوا فرضه في حالات عديدة. وكان شعار «التوحيد التوحيد، هذا صوت القواعد» حاسما في ظهور تجارب «التنسيق الميداني»، الذي كانت طنجة أبرز قلاعه. لقد كانت قواعد الحراك أكثر تقدما من قياداته.

أثبت الحراك مرة أخرى، ما شهدناه في موجات حراك شعبية سابقة: حرية التظاهر تُنتَزع وتُفرَض، ولا تُطلب. شهدت مدن المغرب ومراكزه (البيضاء والرباط وطنجة ومراكش وفاس وأكادير...) تظاهرات جماهيرية، لم نشهدها منذ سنة 2011 إبان حراك 20 فبراير. وشكلت النساء جزءً مهما من تلك الحشود التي ملأت الشوارع وأبنَّ عن صمود قل نظيره.

ومن تقاليد الحركة العمالية التي أعيد إحياؤها (وكانت تنسيقية التعاقد المفروض سباقة إلى ذلك جزئيا)، التضامن العمالي خصوصا بعد لجوء الدولة إلى إجراء التوقيف عن العمل ووقف الأجور. اعتادت القيادات النقابية ترك المسرَّحين- ات من العمل لأسباب نقابية لحال سبيلهم- هن. لكن موجة التضامن تجاه الموقوفة أجورهم- هن فاقت كل التوقعات. جرى ضمان الأجور كاملة للموقوفين- ات، فضلا عن تحمل أساتذة- ات داخل المدارس لمصاريف تنقل من ينتدبونهم- هن إلى المسيرات المركزية بالرباط والبيضاء؛ ما أثبت أن شغيلة القطاع (كغيرهم) مستعدون لتحمل المسؤولية المالية التي يقتضيها النضال والحفاظ على حس التلاحم والتضامن الذي اكتشفوه في غمرة الكفاح. فيما التزمت القيادات النقابية ومختلف هياكل النقابات بتقليدها في ترك المسرَّحين لمصيرهم ولم تقم بأي تحرك مالي لدعم الموقوفين- ات، لتدعي بعد ذلك دعمها لهم- هن عبر المشاركة في مجالس «تأدبيهم- هن».

عبأ الشغيلة في جموعاتهم العامة مالية عظيمة عبر تضامن منطلق من المدارس، أشرف على استخلاصها منسقو المؤسسات أو أمناء مال، إضافة إلى المبالغ المالية الكبيرة التي جرت تعبئتها، والتي مكنت من حشد إمكانات لوجستية: مقرات ولوجستيك وتعويض التنقلات الأسبوعية لعقد الاجتماعات... سفَّه الشغيلة بذلك لهاث النقابات الأكثر تمثيلية وراء مِنح الدولة وتمويلاتها... ولقد اكتشفوا تقليدا يمد جذوره في تاريخ الحركة العمالية: مبدأ التضامن من خلال صناديق الإضراب بالمنشئات. لا شك أن موجة التضامن العفوية مع الموقوفين- ات ماليا مثلت استمرارا لتقليد تصلَّب طيلة ثلاث أشهر من الحراك.

استطاع الحراك- رغم الحملة الشرسة من إعلام الدولة وإعلام السوق- كسب رأي الأسر وأولياء التلاميذ- ات. وفي مدن عديدة كانت هناك وقفات احتجاجية للأسر مطالِبة

بالاستجابة لمطالب الأساتذة- ات كي يتمكنوا من العودة لتدريس أبنائها وبناتها. وتحملت الأسر جزءً من الكلفة المالية للإضراب؛ فإذا كانت الدولة قد اقتطعت أجور المضربين- ات، فإن الأسر فضلت اقتطاع جزء من دخلها لضمان حدود دنيا من تدريس أبنائها في مراكز الدعم الخصوصية على أن تقف ضد نضال الأساتذة. كان ممكنا تطوير ذاك التعاطف إلى انخراط في النضال لو تمكن شغيلة التعليم من دمج مطالب تتقاطع مع مصلحة عموم المتعاطفين- ات بدل طلب دعم دائم ومستمر دون التقدم بما سيقنع الأسر والتلاميذ- ات بأن النضال أيضا يهتم بمطالبهم- هن. كان متاحا رفع مطالب من قبيل تخفيف الاكتظاظ، مجانية حقيقية، توفير المدارس الكافية... الخ.

لقد كانت صفحة مجيدة ستنضاف إلى صفحات أخرى سابقة لها، وستكون نبراسا للقادم من نضالات شعبنا وشغيلتنا ضد الاستبداد والرأسمالية.

- **مكاسب جزئية آنية مادية وإدارية**

ما تحققه النضالات من مكاسب، تلبية لمطالب آنية، عظيم الفائدة. فهو أولا برهان على جدوى التنظيم والنضال، قياسا بـ»الحوارات» الفوقية المفعمة بروح «الشراكة الاجتماعية». وثانيا، تُسهم المكاسب الجزئية في تحسين الوضع الاجتماعي الآني للشغيلة، ومن ثمة تُقوِّي مقدرتَها النضالية، فالوضع بالغ التردي يَشغل الشغيلة عن النضال تحت وطأة تدبير البؤس بنحو يحد من إمكانات تخصيص وقت وجهد للعمل النضالي.

قضم التضخم (الغلاء) الذي أعقب كوفيد- 19، وعمقته حرب روسيا على أوكرانيا، أجورَ الغالبية العظمى من شغيلة القطاع ودفعها إلى الانهيار. وفاقم هذا واقعُ أن قسما مهما من أجور الموظفين- ات يُوجَّه لأداء كلفة خدمات مفترضٌ فيها أن تكون مجانية (الصحة والتعليم)[17] وأخرى أن تكون مقدَّمة من طرف القطاع العام (السكن والنقل). وكان انهيار القدرة الشرائية هذا سببا مباشرا لانطلاق الحراك، فبعد استنفاد مفعول الحلول الفردية التي غضت عنها الدولة الطرف (إطالة يوم العمل عبر الاشتغال في مدارس القطاع الخاص ومراكز الدعم، وشتى المشاريع الصغيرة المدرة للدخل والمضرة بالنضال)، اعتقد قسم مهم من الشغيلة أن النظام الأساسي الجديد سيحقق مطلب تحسين القدرة الشرائية، لكن خيبة الأمل كانت عظيمة مشكِّلة بذلك الشرارة التي أُلقِيَت على برميلِ بارودِ استياء شغيلة التعليم.

معتقِدة أن القيادات النقابية ضمنت لها سلما اجتماعيا في القطاع، عولت الدولة على تمرير النظام الأساسي الجديد دون الوفاء بما التزمت به في اتفاق 18 يناير 2022 وما تلاه من «حوارات» ووعود متعلقة بفتات مادي (زيادات في الأجور، وتسويات إدارية ومالية

لمطالب الفئات). لكن للقاعدة العمالية منطقها الخاص مهما بلغ عمق تعاون قيادات نقاباتها مع الدولة، فضعف الإضرابات أو حتى انعدامها لا يعني رِضا الشغيلة بأوضاعهم ولا موافقتهم على ما تفعله قيادات منظماتهم. لم يكن الحراك الأخير بذلك نضالا ضد الدولة وحسب، بل أيضا انتفاضا ضد قيادات نقابية آثرت التعاون مع الدولة بدل الوفاء لعلة وجودها؛ أي قيادة النضال. انتفاض الشغيلة ضد القيادات النقابية هو ما اعترف به بحسرة يونس فيراشين الكاتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم- CDT: «الشغيلة فقدت الثقة في المؤسسات. وعندما نقول «المؤسسات»، نقصد كل المؤسسات سواء المجتمعية أو الرسمية. أي أننا نسير إلى وضع لن تكون هناك نهائيا أي ثقة في أي عمل مؤسساتي»[18].

فوجئت القيادات النقابية الأربع بحجم تلك الموجة، وأصدرت بيانات تتبرأُ من فعل الوزارة، مشيرة إلى أن صيغة النظام الأساسي الجديد المصادَق عليها لم تأخذ بعين الاعتبار ملاحظاتها التي ضمَّنتها في مذكرة مشتركة تحت عنوان «بشأن التعديلات المقترحة على مشروع النظام الأساسي لموظفي وزارة التربية الوطنية»، وكان مرجعها هو «اتفاق 14 يناير 2023»، مُذكِرة فيها بأنها ملتزمة «باستكمال الصياغة المشتركة لمقتضيات النظام الأساسي الجديد...». واشتكى يوسف علاكوش الكاتب الوطني للجامعة الحرة للتعليم- UGTM من ذلك بحسرة في رسالة مفتوحة بقول: «استنادا إِلَى مقررات الأجهزة التقريرية اخترنا فضيلة الحِوَار وحسن النية لمدة سنتين كنا نتطلع خلالها لإرساء سِلم اجتماعي حقيقي بقطاع مثخن بالتراكمات والمشاكل العصية، واعتقدنا أننا بِكُلِّ هدوء كَمَا يحدث فِي قطاعات حكومية أُخْرَى سنعلن عَنْ مكتسبات جديدة وآفاق واعدة. وَقَد كَانَ لنا من المؤشرات رغم المد والجزر وَهِيَ طبيعة كل تفاوض مَا يكفي للاستمرار إِلَى غاية وقوع الردة المؤسساتية وخرق الاتفاق مِنْ طَرَفِ واحد»[19]. لكن كان سلوك قيادات الرباعي تنصلا مما فعلت أيديها التي وقعت بها محضر 14 يناير، وأخذ مسافة ظرفية من الدولة في انتظار عودةٍ إلى نفس النهج القائم على التعاون معها. لكن هذا السلوك دليل على أن البيروقراطية النقابية مهما بلغ عُتوُّها وشططها فإنها تخضع في التحليل الأخير للقاعدة العمالية، ولو كان الحراك أقوى لأحدث تغيرا مُزلزلا داخل النقابات.

أما قيادة جامعة التوجه الديمقراطي التي بدَّدت نصف عام محاوِلةً الرجوع إلى «حوار قطاعي» حُرمت منه بعد تمنُّعِها عن توقيع محضر 14 يناير 2023، فقد بادرت إلى الدعوة لتأسيس تنسيق فوقي سُمي «التنسيق الوطني لقطاع التعليم»، الذي عقد أول اجتماعاته يوم 10 سبتمبر 2023. وفي بياناته ليس هناك حديث عن الجموع العامة في أماكن العمل، كل ما حث عليه بيانه الصادر بتاريخ 8 أكتوبر 2023 هو دعوة «الهيئات المكونة للتنسيق الوطني إلى عقد اجتماعات **أجهزتها** وتنزيل عمل التنسيق الوطني على المستوى الإعلامي

والإشعاعي والتنظيمي، وكذا تجميع المقترحات الخاصة بالبرنامج النضالي». وبالتالي لم يَجْرِ العمل ولا حتى التفكير في تنزيل التنسيق الوطني في أماكن العمل/ المدارس، لا قبل الاضرا ب/ الحراك ولا إبانه، رغم أنه كان هناك اشتغال وحدوي لمكونات التنسيق الوطني في عدد من المؤسسات التعليمية بجهود من بعض المناضلين- ات.

اضطرت الدولة تحت وقع حجم الحراك إلى التراجع خطوات إلى الوراء، بإعلان تجميد النظام الأساسي الجديد، ثم سحبه. وبعد ذلك أعلنت زيادة مهمة في الأجور؛ 1500 درهم ستنفَّذ على دفعتين فضلا عن تحديد المهام وتعويض بعض الفئات عنها وعن بعض الرتب، وتسوية وضعيات مالية لبعض الفئات على رأسها أساتذة- ات التعاقد المفروض، فضلا عن إسقاط بنود خاصة بالعقوبات وتعويضها بالمعمول به في النظام الأساسي للوظيفة العمومية (1958) وخفض ساعات عمل المختصين التربويين بمماثلتها بساعات عمل الأساتذة... إلخ.

تمكن المفروض عليهم- هن التعاقد بواسطة نضال شمل كل القطاع من تحقيق ما لم يستطيعوا تحقيقه طيلة خمس سنوات من نضال فئوي معزول وسعي غير جدي للعمل الوحدوي. اضطرت الدولة إلى اعتماد آلية مركزية لتسوية أجورهم- هن من الخزينة العمومية ضمن «خانة الموظفين» بدل «باب المعدات» كما كان معمولا به في السابق. وفي نفس الوقت أصبح لتوظيفهم- هن صيغة نظامية مع الأكاديميات الجهوية بتعديل القانون 07.00 المُحدث للأكاديميات الجهوية، بدل الصيغة القديمة القائمة على أنظمة أساسية جهوية تفتقد إلى إطار تشريعي رسمي. لكن كل هذا لم يستجب لمطلبهم- هن الرئيس: التوظيف بالصيغة القديمة بالوظيفة العمومية ومع وزارة التربية الوطنية وليس مع الأكاديميات الجهوية. لكن تُعَدُّ هذه أول مرة- منذ ترسيم شغيلة شركات المناولة في قطاع الفوسفاط مع المجمع الشريف للفوسفاط إبان حراك 20 فبراير- تتمكن فيه فئة واسعة من الشغيلة من فرض مطلب «الترسيم» على مشغِّليها. وهذا مكسب مهم للنضال ذو النَّفَس الوحدوي الذي انطلق في أكتوبر 2023، وسيشكل قاعدة مزيد من المكاسب مستقبلا.

لكن يجب على الشغيلة فهم منطق التنازلات. فبعد تراجع الدولة انتشرت في صفوف الشغيلة فكرة أن الدولة «في مأزق» وأنها «مرتبكة»، وكان ذلك حافزا على الاستمرار في التصعيد. شهدنا نفس الآلية في إضراب تنسيقية التعاقد المفروض سنة 2019، وفي مقاطعتها لتسليم النقط نهاية سنة 2022 وبداية سنة 2023.

إن ما يجب أن نفهمه هو أن أي نظام يَظهر ضعفُه في أزمة كبرى يستطيع دائما أن يكيف نفسه مع مقتضيات هذه الأزمة إذا كان أعداؤه منقسمين وكان لا يهمه الثمن الذي يدفعه

لتجاوز تلك الأزمة. وكان أسلوب التكيف أسلوبَ الطبقات السائدة عندما تواجه نضالا جبارا أو ثورة: تتنازل ظرفيا عما هو مستحيل الاحتفاظ به مع تركيز كل قوتها للحفاظ على الجوهري من مخططاتها. تنازلت الدولة عن الجزئي (الكلفة المالية) الذي يمكن استرداده عبر التضخم وتكثيف الاستغلال[20]، بينما أصرت على جوهر الهجوم: إلغاء النظام الأساسي القديم (2003) المنظّم للتوظيف المركزي، وتعويضه بنظام أساسي جديد منظّم للتوظيف الجهوي. وكانت هاته المساومة أساس التفاوض بين الوزارة وقيادات النقابات الخمس طيلة عام من اشتغال اللجنة التقنية، وكانت أيضا السببَ الرئيسي وراء تمنُّع قيادة جامعة التوجه الديمقراطي توقيع محضر 14 يناير 2023، في حين اتفقت القيادات الخمس مع الدولة على هدم النظام الأساسي القديم وتعويضه بنظام جديد يضفي الشرعية على التوظيف الجهوي الذي يشكل وعاء تفكيك الخدمة العمومية وتسليعها وإضفاء المرونة على علاقات الشغل بالقطاع.

لقد كان الخلاف بين قيادة جامعة التوجه الديمقراطي وقيادات الرباعي خلافا في الشكل فقط. فكلها متفقة مع الوزارة على إصدار نظام أساسي جديد، واقتصر الخلاف على حجم التنازلات لقبول المساومة. وبلاغات قيادات التنسيق النقابي الخماسي (بما فيها FNE)، قبل محضر 14 يناير 2023، دالة في هذا السياق، إذ أصرت كلها على «تجويد العرض الحكومي» (28-09-2022)[21]، وفي نفس الوقت تحذير الوزارة من «تنامي حالة التذمر والاحتقان التي صار يعرفها القطاع والمفتوح على كل الاحتمالات» (22-11-2022)، بدل إنماء ذلك «التذمر والاحتقان» وتطويره نضاليا، باستثناء وحيد وكان تلاعبا كلاميا بالنضال حين أعلن التنسيق الخماسي في بلاغ له «إمهال الوزارة أسبوعا قبل خوض معارك النضال الوحدوي»، وهو ما لم يُنفَّذ.

رابعا- نواقص الحراك

كأي نضال سجل الحراك نقاط قصور عديدة[22]. فعكس التقليد السائد القائم على السكوت عن نقاط القصور، من المهم اكتشاف مواطن ضعف النضالات. فاستخلاصها هو وحده سيفيد الشغيلة في المستقبل ويحمي قادم النضالات من تكرارها.

اهتمام المناضلين- ات العماليين- ات بالحراك ليس اهتماما إحاثيا بالماضي، بل هو تطلُّعٌ نضالي إلى المستقبل، لأن الحراك لن يُحال إلى متحف الذكريات للتغني بأمجاده بقدر ما يفتح سبل ذلك المستقبل. كما أن نقد المناضلين- ات العماليين- ات للحراك يتناقض على طول الخط وعرضه مع نقد البيروقراطيين الذي يبحثون دوما على خطأه المميت، ليقولوا بعد ذلك: «انظروا، هذه هي عبرة العبر، لقد وجدناها... ما كان على الحراك أن يتحدى القيادة النقابية (البيروقراطية) ويدفع بالحراك إلى الأمام ما سهل للدولة جر الحراك للنحر.. تعلموا من القيادة البيروقراطية لأنكم لم يسبق لكم يوما مواجهة الدولة على أية جبهة».

أما المناضلون- ات العماليون- ات فإنهم- هن إذ يقيِّمون نقديا تجربة الحراك فإنما ليستنتجوا دروسه ويدفعون بتلك السليقة الكفاحية التي أبان عنها الشغيلة ويصقلونها لتكون أقوى مستقبلا، وليجعلوا كل ما كان موجودا فيها بالقوة موجودا فيها بالفعل مستقبلا. وبما أن أخطاء الطبقة العاملة، في مختلف الحقب، تكاد تكرر نفسها تحت أشكال شتى، فإن نقدها يغدو مهمة لا مناص منها.

نجرد هنا ما شكَّل أخطر نواقص حراك شغيلة التعليم العظيم:

1- وهم الابتعاد عن السياسة

تجلى ضعف كبير حدَّ من إمكان تطور حراك التعليم، وانتصاره التام، في موقف «الابتعاد عن السياسة». وقد تخلل هذا الموقف نضال شغيلة التعليم على صعيدين:

أ- تعبيرات صريحة من قيادات نقابية، أجهزة وأفرادا، تروم التبرؤ من تهمة التسييس والدفاع عن منظور للنضال محصور في مطالب محض مهنية. موقف الدفاع هذا ناتج عما يتعرض له العمل النقابي من أشكال التضييق، وحتى الحرب المباشرة، بغية إجباره على البقاء في حدود ضيقة لا تساعد على تحقيق أهدافه، وكذا بقصد النيل من مصداقيته لدى الرأي العام الشعبي. تُشكل مساندة الرأي العام للنضال النقابي، لا سيما الإضراب، مصدرَ خوف لدى خصومه فجرى تكريس عادة اتهام النقابة بجريرة السياسة للدفع إلى اعتقاد أن ثمة أهداف خفية أبعد من مصلحة الشغيلة وحقوقهم تخدم أجندات أخرى. تهمة السياسة تقنيةُ حربٍ وتكتيكٌ لعزل النقابة عن التعاطف الشعبي للتمكن من هزمها.

ب- حالةُ توجس من السياسة سائدة في المجتمع، لا سيما في بلد كالمغرب تعرض فيه السياسيون- ات المعارضون- ات، من كل لون، لشتى صنوف القمع والتنكيل طيلة عقود. يفكر معظم شغيلة التعليم بمنطق: أدافع عن حقوقي لكني لا أحشر أنفي في أمور سياسية لا تعنيني. لا ينم هذا الموقف عن جهل، بقدر ما ينتج عن خوف، وهو في نفس الوقت سياسة: سياسة عدم التدخل في السياسة.

يمثل الوعي السياسي مستوىً من مسويات من الوعي الاجتماعي، مستوى راقٍ، يبلغه الأفراد والجماعات بضغط من الواقع ذاته، وسعيا للدفاع عن مصلحة جماعية مشتركة لهذا القسم أو ذاك من المجتمع (رجال أعمال ومال، أجراء، صغار ملاكين...)، مصلحة تستدعي تأثيرا على السلطة بالضغط أو حتى بالتغيير الكلي. ولولا التخويف من السياسة، بما مارست الدولة من إرهاب ولا تزال، لارتفعت نسبة المتسيسين- ات أضعافا مضاعفة ولانتفى شبح السياسة المرعب.

كرست الحرب التي شُنت على النضال النقابي فكرة «حياد النقابة سياسيا»، و»النقابة شيء» و «السياسة شيء آخر»، ومعها تَوهُّم أن المطالب المعتقد أنها مهنية صرف ستتحقق بقدر الابتعاد عن السياسة. والحال أن النقابة فاعل سياسي رغم أنها ليست حزبا سياسيا. ويتجلى هذا بنحو أوضح بكثير عندما يتعلق الأمر بنقابة أجراء مشتغلين لدى الدولة. الدولة لب السياسة، وإليها تُوجه مطالب شغلية قطاعات الدولة وبمقدمتها التعليم الذي يُشغل العدد الأكبر. مطالب الشغيلة هي بطبيعتها اعتراض على سياسة الدولة. فهذه تضع سياسة محددة لخدمة مصالح معينة (طبعا هي تغلفها بأكذوبة «الصالح العام» كي تنجح في تمريرها) على حساب مصالح أخرى.

والذي يدفع الشغيلة إلى المطالبة بظروف عمل وحياة لائقة إنما هو وجود سياسة تؤدي إلى ظروف عمل سيئة وحياة غير لائقة. بهذا يكتسي النضال المطلبي طابعا سياسيا أراد أو كره. لا يمكن تحقيق مطالب دون تغيير السياسات.

تعامل الدولة النقابات سياسيا، برفض تغيير سياستها القاضية ألا تتجاوز كتلة الأجور نسبة محددة، وترفض تغيير نظام الضريبة الذي يثقل كاهل الأجراء ويخفف على أصحاب الملايير، وترفض التراجع عما سنت من قوانين لإضفاء الهشاشة على ظروف عمل أجرائها، وترفض تخصيص ميزانيات كافية لتحسين ظروف العمل. يبقى السؤال إذن، وقد فرضت السياسة نفسها، أي سياسة ستحقق المطالب؟ في الساحة النقابية سياسة سائدة، تمكنت من إزاحة غيرها. إنها سياسة ما يسمى «الشراكة الاجتماعية» أي استخدام النقابة لمصاحبة سياسة الدولة، مع تلطيف لجوانب من نتائجها المدمرة

لمكاسب الأغلبية الشعبية وحقوقها.

الدولة نفسها تحدد دورا سياسيا للنقابة بما ينص عليه الدستور من جهة[23]، ومن جهة أخرى بدمج النقابات في عدد من المؤسسات، منها ما له طابع سياسي مباشر مثل التمثيل في مجلس المستشارين.

والسياسة الأخرى المغايرة هي سياسة الدفاع الفعلي على مصلحة الشغيلة ضد سياسة الدولة (والرأسماليين)، سياسة تسعى إلى ممارسة أقصى ضغط لتحسين الأوضاع الآنية، لكنها لا تقتصر على ذلك. فضمان عمل وحياة لائقين يستدعيان تغييرا كليا وجوهريا للسياسات المطبقة، والاستعاضة عن نموذج مجتمع المآسي القائم على الاستغلال والقهر بنموذج مجتمعي بديل، يضمن سعادة الجميع. فهل الشغيلة غير معنيين بنوع المجتمع، هل يقبلون قواعد الليبرالية التي يُسيَّر بها المجتمع حاليا لمصلحة أقلية وعلى حساب الأغلبية؟

يطرحُ التغيير الكلي الجوهري مسألة السلطة، بما هي رافعة تغيير. وهذا مستوى من السياسة، امتلاك السلطة وممارستها، له أداته المتمثلة في حزب سياسي. لقد دلت التجارب التاريخية بكل ربوع المعمور أن مسألة السلطة هي أفق كل نضال من أجل حياة لائقة، وأنها تطرح على الشغيلة مسألة بناء حزبهم الخاص. وهي مسألة مطروحة على شغيلة المغرب. وإذا لم يتمكن الشغيلة عن بناء حزبهم السياسي، فإن أحزاب طبقات أخرى تسطو على منظمات نضالهم، كما هو الحال مع النقابات في المغرب.

كان من شأن النظر إلى حراك التعليم وفق منظور سياسي ملائم أن يتيح إدراكا لشروط نجاحه. فما دامت المطالب موجهة للدولة وتنبع من سياسة مطبقة على الجميع وليس على شغيلة التعليم وحدهم، وجب السعي إلى توسيع نطاق النضال بالتعاون مع شغيلة قطاعات أخرى للدولة، ومع سائر مكونات الطبقة العاملة، لبلوغ مستوى من القوى كاف لانتزاع المطالب. وَهْمُ «الابتعاد عن السياسة» و أن «المطالب محض مهنية» كان أحد أهم نقاط ضعف الحراك.

2- الفئوية وفخر الانتماء: سم قاتل لوحدة الشغيلة

رغم النَّفَسِ الوحدوي المنبعث من أعماق الشغيلة، لم يستطع الحراك التغلب على النزوع الفئوي الموروث عن العقدين السابقين. استمر الحراك على شكل فُسيفساء تنسيقيات فئوية وجُزر نقابية معزولة عن الطموح الموحد للشغيلة، وقد غطى زخم الحراك في فترة صعوده على هذه النقيصة، ثم برزت بوضوح في لحظة تراجعه.

لا مطلب موحِّد أو سعي من أجل بلوغ تلك الوحدة، بل سعي واعٍ من قيادات الحراك لتفاديها[24]، رغم بروز بعض الملفات المطلبية التي سُميت «موحدة»، إلا أنها كانت بدورها مجرد تجميع لمطالب فئوية. فباستثناء شعار «إسقاط نظام المآسي»، نزلت كل فئة لتزاحِم من أجل مطلبها الخاص. وفي ندوة للتنسيق الوطني ردا على اتفاق 10 ديسمبر 2023، أصر مُسير الندوة على أن «الهدف من هذه الندوة الصحفية هو تعريف وسائل الإعلام على كل الملفات الفئوية... وبالتالي رجاء أن يقتصر كل متحدث على جرد مطالب فئته»[25]. وبعد انتهاء الحراك تفرق جسم الشغيلة شذر مذر، وكانت اللحظة الأكثر تعبيرا عن ذلك التحاق قيادات فئات شغيلة التعليم بيوم دراسي دعت له سياسية ليبرالية (نبيلة منيب[26]) في قبة البرلمان (-09 -01 2024)، حيث نافح الناطقون باسم تلك الفئات عن مطالبها المفرِّقة. وشاهدنا- يا للأسف- ممثلي شغيلةٍ زعزع حراكُهم دولةً بكاملها يستجدون سياسيةً برجوازيةً لا حول لها ولا قوة كي تتدخل لدى الدولة قصد الاستجابة للمطالب! عندما يدعي ساسة ليبراليون برجوازيون (وحتى رجعيون) مناصرة نضال الشغيلة[27]، فلا يعني ذلك أنهم تخلوا عن أجنداتهم المؤيدة لما تقوم به الدولة، إنما يعني أن الطبقة العاملة- رغم نعيها المتكرر- لا يزال من الصعب تجاوزها، وتشكل بالنسبة إلى أولئك الساسة البرجوازيين خزانا انتخابيا يتملقونه عندما تقوم على قدميها الجبارتين، ودغدغتها بالأوهام عندما ترجع إلى حظيرة الطاعة.

ظهرت تشنجات واحتكاكات، بعضها مُدان. ففي مسيرة 5 أكتوبر 2023 تعرض موكب النقابة الوطنية للتعليم- CDT للمضايقة والطرد من المسيرة. ستبلغ التشنجات والاحتكاكات والتلاسن الغريب عن الحركة العمالية ذروتها بعد توقف الحراك. وشاركت جميع أطراف قيادات الحراك في هذا. تعرضت قيادة جامعة التوجه الديمقراطي لهجوم عنيف بسبب التحاقها بالحوار، بلغ التحامل والانحطاط بالكلام مستوى القذف وتعابير الاستهزاء والتحقير، والعنف اللفظي وحتى التخوين[28]. ومن جهتهم تقدم أنصار بيروقراطيات النقابات لتحميل كل طرف نقابي مسؤولية ما آلت إليه الأوضاع. وفي نفس الوقت السعي إلى تصفية الحساب مع تجربة «التنسيقية الموحِّدة»، خصوصا من طرف أنصار قيادة جامعة التوجه الديمقراطي.

لقد شكلت التنسيقية الموحِّدة تحديا حقيقيا للبيروقراطيات النقابية، إذ أثبتت بالتجربة إمكان الاستغناء عن تلك البيروقراطيات، بل وضررَها. لذلك انبرى أنصار هاته الأخيرة إلى تسفيه التنسيقية الموحِّدة وتحميلها مسؤولية ما آل إليه الحراك، وذلك لتأديب الشغيلة سياسيا كي لا يعاودوا الكَرَّة في القادم من النضالات.

كان هذا الانقسام إحدى تلك الحفر التي سيتعثر فيها جواد حراك التعليم الأخير. ففي الوقت الذي كان فيه أعداء الشغيلة (الدولة) متحدين وذوي تصميم؛ كان الشغيلة منقسمين ومتشظيي الإرادة.

أنشأت الطبقة العاملة نقاباتها للنضال ضد ما يشكل عُصب النظام الاجتماعي الحالي الذي يضطهدهم: «التنافس». فالنظام الاقتصادي وما ينتج عنه من بطالة وبؤس يزرع في صفوف الطبقة العاملة التنافسَ من أجل الحصول على منصب شغل/ استغلال، وهذا التنافس هو ما يمنح للبرجوازيين ودولتهم إمكان تخفيض الأجور وتشديد شروط الاستغلال. انتقل التنافس من صفوف الشغيلة ليشمل أيضا تلك التنظيمات التي أنشؤوها للقضاء على ذلك التنافس[29]. وكان شعاره طيلة السنوات الأخيرة هو «فخر الانتماء»[30].

بلغ عمق الفئوية مستوى أصبحت معه النقابات ذاتها تجميعا لسكرتاريات الفئات التعليمية، وملفاتُها المطلبية تجميعا لملفات تلك الفئات. وأضحى المنطق الفئوي يتحكم في التكتيك النقابي ذاته. ففي وجه مطالبة حملة رسالة «ليس باسمنا»[31] القيادات النقابية بالانسحاب من اللجنة التقنية لصياغة النظام الأساسي، برر عبد الرزاق الإدريسي رفضه بقول: «كان يمكن ضرب الطاولة ورفض التوقيع، وهذا أمر كان واردا، خاصة وأنه موجود داخل قيادات الجامعة، لكن لدينا مسؤولية ولدينا ملفات عديدة مهمة للمنظومة التعليمية وتحتاج لحل». أي أن موقف الانسحاب كان مطروحا من طرف قسم من القيادة، ولكن جرى كبحه باستعمال ورقة مطالب الفئات.

هكذا أصبحت القيادات النقابية أداة واعية في يد الفئات، وفي نفس الوقت تَستعمل هذه القيادات مطالب الفئات لتبرير استراتيجيتها في التعاون الطبقي مع الدولة. بهذا تلخِّص القيادات العملَ النقابي في مسايرةِ منطق الفئات ودفاعها عنها كمحام، ومبرر ذلك هو وزن تلك الفئات في تحصين صفة الأكثر تمثيلية في الانتخابات المهنية.

تجلى أشد أوجه هذا النزوع الفئوي قتامة في واقع أن المدارس العمومية تضم عاملين- ات تحت غطاء شركات المناولة (عمال وعاملات الحراسة والنظافة والإيواء والنقل المدرسي) وآخرين- ات مع جمعيات (مربيات التعليم الأولي وأوراش)، فضلا عن قطاع واسع من شغيلة مدارس التعليم الخصوصي. لم يتمكن الحراك من التوسع ليشمل هذه الفئات من الشغيلة، ولا قامت أي قيادة نقابية أو تنسيقيات بطرح مطالبهم- هن (سواء أثناء النضال أو التفاوض). إن هذه الفئات جزء من الشغيلة، ولكن أوضاعها المهنية الصعبة (الهشاشة والمرونة المفرطتين) لا تساعدها على التنظيم النقابي والنضال، لذلك كانت لحظة الحراك فرصة لمد التنظيم النقابي ليشلمها، وهو ما لم يحدث.

يرسخ عدم الاهتمام بأوضاع هذه الفئات من شغيلة التعليم التمايزَ بين فئات تشتغل مع الدولة (النظاميين- ات مع الوزارة، والمفروض عليهم- هن التعاقد مع الأكاديميات الجهوية)، وأخرى تشتغل مع القطاع الخاص (شغيلة التعليم الخصوصي والتربية غير النظامية والحراسة والإطعام والإيواء والنقل المدرسي). ويؤدي عدم الاهتمام بتنظيم شغيلة التعليم الخصوصي إلى اقتصار الإضرابات على التعليم العمومي، وبالتالي إظهار التعليم الخصوصي كقطاع ذي فعالية وأكثر قدرة على ضمان الاستمرارية البيداغوجية، ولكنها استمرارية قائمة على طحن عشرات آلاف المشتغلين- ات دون التمتع بأدنى الحقوق التي يقرها قانون الشغل. كما يتيح للدولة إمكان استعمال هذه الفئات ككاسري إضرابات، وهذا ما حدث عندما استعانت الدولة بمُدرسي القطاع الخصوصي لحراسة اختبارات التوظيف مع الأكاديميات الجهوية، اختبارات أعلنت مكونات الحراك مقاطعتها.

كانت دينامية الحراك، ومناخ الشعور بالقوة العارم واستعادة المبادرة من أيدي البروقراطيات بتسيير الشغيلة للنضال مباشرة، عاملا مساعدا على توحيد التنظيم بعد توحيد الفعل. فالمعركة وحَّدت الجميع ميدانيا غير أن قيادات الحراك (نقابة وتنسيقيات) حافظت على الانقسام رغم ما عبرت عنه القاعدة من توق الى الوحدة، مثَّله الشعار المرفوع في المسيرات: «التوحيد التوحيد، هذا صوت القواعد». وكان في المتناول توحيد التنسيقيات، وخلق هيئة قيادة موحدة بينها وبين نقابة جامعة التوجه الديمقراطي، لِما سيمنح ذلك من قوة إضافية للحراك. وكان بالوسع أيضا أن تصير القيادة الموحدة تلك، بموازاة توحيد في القاعدة، نواة لاتحاد عام لشغيلة التعليم تنضم إليه القواعد المناضلة بسائر النقابات لطي صفحة الشتات النقابي بالقطاع. وقد يتطور ذلك لو تحقق نحو سيرورات مشابهة بسائر القطاعات تفضي إلى إعادة بناء للحركة النقابية المغربية على أسس كفاحية وديمقراطية.

3- إعادة إنتاج التحكم البيروقراطي

كان «التنسيق الوطني لقطاع التعليم» منذ البداية هيكلا فوقيا، ولم يسعَ بجدية إلى غرس بنياته داخل أماكن العمل، وكان القرار يُتخذ بتوافق بين الأجهزة الوطنية للتنسيقيات وجامعة التوجه الديمقراطي المشكلة له، فخلاصات الاجتماعات لا تصل القواعد إلا بعد المصادقة عليها فوقيا وتصل المكاتب المحلية واللجان الإقليمية لتنفيذها، باستثناء تنسيقية التعاقد المفروض التي كان مجلسها الوطني يدعو لعقد جموع عامة، ولكن فقط للمصادقة على أور رفض قرار اتُخذ سلفا في التنسيق الوطني لقطاع التعليم.

أما التنسيقية الموحِّدة التي تَصورها الشغيلة في البداية وسيلة للانفلات من قبضة

البيروقراطية النقابية وتحكُّمها، فقد انتهت هي الأخرى إلى إعادة اختراع نفس أساليب التحكم البيروقراطي؛ بإحلال غرف الواتساب وتقنية الاستبيان محل الجموع العامة في أماكن العمل (المدارس) حيث النقاش الديمقراطي والجماعي[32]. وفي مناطق عدة تحول الجهاز القيادي المنتدَب لتنفيذ ما يتقرر في جموع المدارس إلى جهاز قار يقرر بدلا من القاعدة ويحجب سريان التقارير. وأحيانا يتصدى الشغيلة ذاتهم لذلك النقاش بمبرر أنه يعرقل النضال الجاري ويغرقه في سجالات ومجادلات يراها الشغيلة دون فائدة، وهو تقدير خاطئ ستكون له تداعيات سيئة على مستقبل النضال في لحظاته الحرجة. وبرزت أساليب خنق النقاش سواء داخل الجموع العامة أو غرف الواتساب، باتهام كل ذي رأي مخالف وتخوينه، أو إغراق غرف الواتساب بملصقات وإخبارات لإغلاق الطريق أمام أي نقاش.

لقد كانت التنسيقية الموحِّدة (كما كانت في بدايتها) شيئا جديدا تماما، لم يتوقعه أعداء الديمقراطية العمالية، وعملوا على السطو عليها منذ البداية. فعكس النقابات والتنسيقيات القائمة، كانت التنسيقية الموحِّدة (في بداياتها) تشبه لجان الإضراب التي يلجأ إليها عمال القطاع الخاص لتدبير لحظات الصعود النضالي. كانت بذلك باكورة التنظيم الذاتي الذي يضم كل الشغيلة داخل أماكن العمل، بغض النظر عن انتماءاتهم النقابية والسياسية والحزبية.

وككل نضال عمالي منبعث من الأعماق، يتوجس من يكون على رأس التنظيمات الدائمة للشغيلة (النقابات) من أشكال التنظيم الذاتي هاته، لأن منطقها مخالف كليا لمنطق التدبير الروتيني المعهود. توجست قيادة جامعة التوجه الديمقراطي من هذا الشكل التنظيمي الجديد، ثم تحول التوجس إلى تنافس وتضارب، بلغ أحيانا حد التهجم. ولم يُستثنَ من هذا التوجس المجلس الوطني لتنسيقية التعاقد المفروض، الذي دبج في رسالته المفتوحة ما يلي: «فعلى كل أستاذ- ة تقوية التنسيقية التي ينتمي إليها موضوعيا، وليس الانصهار في تنظيم جديد قد يحمل في طياته أسباب تفككه مع أول منعرج»[33]. وفي ذلك عدم فهمٍ لأشكال التنظيم الذاتي التي تشكل في حد ذاتها تنظيمات مؤقتة لتنظيم لحظات الصعود النضالي المؤقتة بطبيعتها بدورها، وبالتالي تصوُّرها وكأنها جاءت لتحل محل التنظيمات الدائمة (النقابات).

أما أنصار قيادات النقابات الأخرى، وآخرون منتمون إلى تيارات سياسية غير عمالية؛ العدل والإحسان بالخصوص، فقد بادروا منذ البداية إلى السطو على القيادة المحلية والوطنية للتنسيقية الموحدة، محاربين أي توجه يدافع على الديمقراطية والنقاش الحر

والتناوب على المهام وتقاليد المحاسبة والعزل، ورافضين مشاركة النساء في الأجهزة القيادية، وقد شكلت المكاتب الإقليمية في بعض الأقاليم مؤشرا دالا على هذا الإقصاء: مكاتب للأسلاك الثلاثة تضم الذكور حصرا.

شأنه شأن نضالات عديدة، أثبت نضال الشغيلة عبر آلية التنسيقيات وادعاء رفض فكرة «القيادة»، قصور التنظيمات «الأفقية»[34] وعجزها عن اجتثاث الممارسات البيروقراطية، وتتحول بدورها إلى مجموعات سلطوية. ينتهي دائما هذا النوع من التنظيمات إلى إنشاء نظام من مستويين، حيث يذهب الأعضاء المؤسسون إلى جميع الاجتماعات، بينما القاعدة الجماهيرية (الإناث على وجه الخصوص) لا تحتاج إلى التواجد في الاجتماعات المكثفة التي تستمر كل يوم وطواله. ويكون هذا بمثابة إعادة إنتاج للتسلسل الهرمي، الذي كان تجنبه هو الهدف الأساسي لتشكيل حركة أفقية في المقام الأول.

نفس الشيء بخصوص «القيادة». أعاد الحراك الأخير إنتاج آلية استيلاء أشخاص على قيادة حركة أدُّعيَ أن تكون بلا قيادة. شهد الحراك الأخير ترقية بعض القادة من خلال فيديوهات انتشرت على نطاق واسع أو جرى اختيارهم من قبل بعض وسائل الإعلام كمتحدثين باسم الحراك. وغالبا هذه هي النتيجة الحتمية لهذا النوع من الانفجارات العفوية، حيث تنعدم التجربة السياسية والخبرة التنظيمية. وقد تيسر هذا في المغرب نظرا لهزال اليسار الثوري بفعل عقود من القمع والسطوة البرجوازية/ البيروقراطية على أدوات نضال الشغيلة، ما أسفر عن تدمير كل إمكانية للإعداد التنظيمي. ويعني هذا أنه عندما تأتي لحظة النضال، تكون المنظمات اليسارية صغيرة جدًا ومنفصلة عن بعضها البعض بحيث لا تتمكن من وضع النضال على سكته السليمة.

رغم ذلك، تُعتبر تجربة التنسيقيات خطوة مهمة في الطريق العظيم لتحررنا كشغيلة. ونعي أن نقاط قصورها أمر حتمي ومرحلة من الضروري أن تمر منها الشغيلة. نحن واعون بأن الطبقة تخلق في معمعان الصراع أجهزة تلعب أدوارا محكومة بدرجة الوعي ومستوى الخبرة المراكمة، وهذا ما يحكم على هذه الأجهزة بتشويهات تتمكن الطلائع الأرقى وعيا للطبقة من تصحيحها.

ولتجاوز هذه المعضلة مستقبلا لا سبيل أمام الشغيلة إلا ما أكده تاريخ الحركة العمالية منذ بروزها قبل قرنين:

* تقرير خطوات النضال بناء على قرارات الجموع العامة على قاعدة كل مُضرب يساوي صوتا واحدا، ويتحدد بذلك وزن المدارس والأقاليم بناء على عدد المضربين- ات فيها، وهو ما سيعطي صورة فعلية على النقاش ورغبات المضربين- ات؛

* كل القرارات تُحسم بالتصويت بعد نقاش مع توفر كافة المعطيات؛

* قيادة منتخَبة وخاضعة للمحاسبة وقابلة للعزل.

4- سهولة انقياد

بفعل غياب استقلال منظمات النضال العمالي عن الدولة البورجوازية وأحزابها، وضعف الوعي الطبقي الشديد، أبان جزء هام من شغيلة التعليم سهولة انقياد منقطعة النظير لمن يمكن اعتبارهم «كتائب أيديولوجية» للدولة. استطاع أكاديميون وأساتذة جامعيون وخبراء قانون أن يكونوا «الناطقين شبه الرسميين» باسم الحراك. أدت عقود من رفض «السياسة» وقصور الإعداد البرنامجي إلى اضطرار شغيلة القطاع إلى الاعتماد على «قوة خارجية» لإضفاء المعنى على نضالها. والشغيل العاجز عن التحدث عن نفسه بشكل كامل، ينتهي به الأمر إلى تفويض ذلك إلى آخرين يدافعون عن مصالح مناقضة كليا لمصالحه. وما يزيد الطين بلة أن تنظيمات شغيلة القطاع ذاتها تستقبل هؤلاء الأكاديميين في ندواتها، حيث ينفثون السموم الفكرية للبرجوازية دون أدنى قدرة على مقارعتها من طرف من يستقبلها.

حذَّر أحد أولئك الأكاديميين من خطورة الحراك قائلا: «بدأ الحراك بالتوجه ضد وزير التعليم، وسينتقل إلى رئيس الحكومة، والله وحده يعلم من التالي!»، وأصر على أن تدبير وزير التعليم للملف يهدد النموذج التنموي الجديد. ودعا الأساتذةَ- ات إلى التركيز على الطابع المهني لمطالبهم- هن وتفادي الانخراط في السياسة. حاز ذاك الأكاديمي شهرة واسعة لدرجة أنه كان نجم أكبر مسيرة شهدها الحراك (7 نوفمبر 2023)، وتقاطر الأساتذة- ات لالتقاط صور تذكارية معه. لكن علينا الوعي بأن هذا بدوره يُعبِّر عن حساب سياسي واعٍ في صفوف الشغيلة مفاده؛ لنتفادى أي تصادم سياسي مع الدولة كي نتمكن من تحقيق مطالبنا المهنية. وإن كان هذا حسابا سياسيا واعيا، فهو يعبر عن تخلف سياسي عظيم. وتلك مرحلة لا بد أن يمر منها وعي ونضال الشغيلة. وسيخلع الشغيلة عنهم ذاك الرداء كلما ارتقوا في سُلم النضال وراكموا التجربة، ويوم يتحقق ذلك لن يتمكن أذكى الأكاديميين من خداع أقل الشغيلة وعيا وتجربة.

نفس الشيء قامت به ما تُطلِق على نفسها «صحافة مستقلة». إذ بعدما- وعلى عادتها الدائمة- اعترفت بعدالة المطالب المهنية، هاجمت أطرافا يسارية (جامعة التوجه الديمقراطي) زاعمة أنها تريد قيادةَ الحراك في غير صالح قاعدته الجماهيرية. واستطاعت تلك الدعاية المسمومة أن تؤتي أكلها، إذ وجدت استعدادا لدى قيادة جامعة التوجه الديمقراطي للتخلي عن الحراك في لحظته الحرجة، والالتحاق بطاولة «الحوار القطاعي»

وتوقيع محضر (26 ديسمبر 2023) لا يقل سوءا عن سابقَيه اللذين تمنَّعت قيادة الجامعة عن توقيعهما (14 يناير و10 ديسمبر 2023). برر عبد الله غميمط الكاتب الوطني للجامعة توقيع اتفاق 26 ديسمبر 2023 قائلا: «الجامعة الوطنية للتعليم كانت أمام خيارين؛ إما الالتحاق بمسار الحوار مع الرباعي النقابي والتعبير عن مطالب نساء ورجال التعليم، أو الانسحاب وتُكرس بذلك الاتهامات الموجهة لها بأنها لا تهمها مطالب نساء ورجال التعليم بقدر ما لها انتظارات أخرى... لذلك قررنا الالتحاق بلجنة الرباعي»[35]. وفي وجه رفض التنسيقيات صيغة التحاق جامعة التوجه الديمقراطي بالحوار، استعمل حسن الحيموتي نائب الكاتب الوطني نفس الحجة: «من لديه أجندة أخرى فلينفذها، ولكن ليس على ظهر الجامعة الوطنية للتعليم... وعليه ألا يأكل الثوم بفم الجامعة الوطنية للتعليم»[36]. وعزفت التنسيقية الموِّحدة نفسَ السمفونية لمَّا وجدت نفسها مضطرة لوقف البرنامج النضالي في يناير 2024: «حرصها منذ بداية الاحتجاجات على صد أي محاولة من شأنها تغيير وجهتها أو تحريف مسارها بعيدا عن المطالب التي رُفعت...»، وأدانت «جميع المحاولات البيئسة للتربص بنضالات الشعب المغربي في جميع القطاعات خدمة لأغراض وأجندات من شأنها المساس بأمن واستقرار وطننا»! [بيان 11 يناير 2024].

أبان الحراك الأخير أن كوكبة الجامعيين وخبراء القانون والصحافة المستقلة تشكل ما أسماه غرامشي «الحزب الأيديولوجي»، وهي «هيئة أركان تعمل كما لو أنها قوة قائدة مستقلة تمام الاستقلال، متعالية على الأحزاب، بل معتبَرة كذلك في نظر الجمهور»[37]. هذا ما يتيح لهذا النوع من المفكرين والصحافة خداع الشغيلة بأنه حريص على مطالبها. وأسهم في هذا غياب كلي للإعلام العمالي، فما تصدره النقابات والتنسيقيات مجرد بيانات جافة لا تحريض فيها ولا دعاية. إن طبقة عاملة بدون إعلام عمالي محكوم عليها بأن تظل خرساء وتفوِّض أمر التعبير عنها لممثلي أعدائها الفكريين والأيديولوجيين. واظبت جريدة المناضل- ة منذ إصدارها، (وكذلك جمعية أطاك المغرب) على مهمة متابعة النضالات العمالية والشعبية والتعريف بها ومدها بدروس تاريخ مديد من انتصارات وهزائم طبقتنا وسعت بإخلاص أن تشكل ذاك الصوت العمالي، لكن المنخرطين- ات في النضال الجاري لا تصلهم- هن أدبياتها بفعل قدرتها المحدودة على ذلك، فضلا عن حصار أدبها النضالي من قبل أنصار القيادات النقابية، وأحيانا يجري استعماله بشكل يخدم أهدافهم. كما أسهم مناضلون ومناضلات من داخل تنسيقية التعاقد المفروض في جهود تنوير شغيلة التعليم عبر نشر آراء وتقييمات[38] جماعية فضلا عن «لايفات»/ بث مباشر طيلة الخمس سنوات من نضال شغيلة التعليم.

5- «الحوار الاجتماعي»[39] و»الوساطة»: آلية برجوازية لهزم النضالات العمالية

تعج تصريحات القيادات النقابية بضرورة «مأسسة[40] الحوار الاجتماعي» كوسيلة لـ»فش منسوب الاحتقان الاجتماعي»[41]. علق عبد الله غميميط في حوار مع قناة Hawamich Media على إغلاق الوزارة باب الحوار في وجه الجامعة بعد إعلانها يومي إضراب في 22- 23 ديسمبر 2023: «قرار نعتبره تنصلا من الوفد الحكومي والوزارة، من مسؤوليتهما، وانقلابا على منهجية الحوار الذي لا نعتبره هدفا، ولكن وسيلة للوصول إلى **وضع حد لهذا الاحتقان** الذي يعيشه القطاع والاستجابة لمطالب نساء ورجال التعليم... **وطي هذا الاحتقان والعودة إلى الوضع الطبيعي**»[42]. لكن الوضع الطبيعي في مجتمعنا هو وضع استغلال الشغيلة داخل أماكن العمل، وليس هناك من قائد عمالي يسعى إلى إيقاف النضال (حتى بمكاسب جزئية) كي يعود إلى وضع الاستغلال الطبيعي. عندما يُفرَض علينا إيقاف النضال اضطرارا، فليس للعودة إلى الوضع الطبيعي بل للاستعداد للانقضاض حين تسنح الفرصة ضد ذاك الوضع الطبيعي ذاته. أما بالنسبة إلى يونس فيراشين الكاتب الوطني للنقابة الوطنية للتعليم- CDT فإن الوضع الطبيعي هو «ثقة» الشغيلة في «المؤسسات»، وهذه الأخيرة مهدَّدة حسبه بـ»عدم التزام الحكومة بتنفيذ ما يجري الاتفاق عليه في جلسات الحوار»، وتأسف قائلا: «الآن وصلنا إلى ما كنا ننبه إليه، إن الشغيلة، سواء في قطاع التعليم وفي قطاعات الأخرى، فقدت الثقة في المؤسسات... وهذه مسألة خطيرة تهدد المؤسسات، وتهدد كذلك استقرار البلاد»[43]. ولـ»الوضع الطبيعي» و»استقرار البلاد» نفس المعنى والمضمون.

أثبتت «مؤسسة الحوار الاجتماعي» و»الوساطة»، بأنهما أنسب آلية في يد البرجوازية ودولتها لإطفاء هَبَّاتِ نضالِ الشغيلة. شهدنا هذا في الإضراب المديد لشغيلة التعاقد المفروض (مارس- أبريل 2019)، حين قامت قيادات التنسيق النقابي الخماسي بوساطة بين الدولة والتنسيقية انتهت بهزم ذلك الإضراب وما وازاه من احتجاج.

تَعتبر القيادات النقابية في قطاع التعليم «الحوار القطاعي» الآلية الأنسب لحل مشاكل القطاع، لذلك تطالب كلها بمأسسته[44]. طبعا ليس هذا حصرا على القيادات النقابية، بل تمكنت الثقافة النقابية السائدة من نشر سمومها في جميع الاتجاهات. لذلك جرى استبطان ثقافة «الحوار الاجتماعي» و»المقاربة التشاركية» من طرف التنسيقيات الفئوية نفسها؛ إذ طالبت التنسيقية الموحِّدة في بيان لها بتاريخ 16 نوفمبر 2023 بـ»بحوار حقيقي منتِج ومسؤول» وبـ»إشراكها في صياغة نظام أساسي عادل». في حين أن أصل البلاء هو هذا الإشراك ذاته. فقد سبق أن أحلَّ كارثةَ مدونةِ الشغل (وقبلها الميثاق الوطني

للتربية والتكوين) على رؤوس شغيلة القطاع الخاص. ودون الاكتراث بالويلات التي سببتها للعمال- ات أو انتقادها على الاقل، فقد صرح عبد المجيد الراضي، عضو المكتب التنفيذي للكونفدرالية الديمقراطية للشغل، بما يلي: «المقاربة التي نتجت عنها مدونة الشغل، وهي مقاربة ثلاثية الأطراف، وكان فيها التشاور والتوافق بين أطراف الإنتاج»؛ وهي نفس المقاربة التي اعتمدتها الوزارة والقيادات الخمس منذ توقيع اتفاق 18 يناير المرحلي (2022) مرورا بمحضر 14 يناير 2023 انتهاء باتفاقي 10 ديسمبر و26 ديسمبر 2023.

تستعمل الدولة الإقصاء من الحوار كآلية عقاب لرد القيادات العاصية إلى جادة الصواب. وقد جربت هذا مع قيادة جامعة التوجه الديمقراطي بعد تَمنُّعها عن توقيع محضر 14 يناير 2023[45]. ومنذ ذاك إلى حني انطلاق الحراك الأخير، واصلت الجامعة المطالَبة بإرجاعها إلى طاولة الحوار، وخاضت يومي إضراب واعتصام بالرباط في شهر ماي 2023 كان مطلبهما الرئيس هو إعادة الجامعة إلى «الحوار القطاعي»، بل طالبت بذلك في عز الحراك، في الوقت الذي رفضت فيه التنسيقيات الحوار بشكل منفرد راسلت قيادة الجامعة رئيس حكومة الواجهة ووزير التعليم بتايخ 29 نوفمبر 2023: «نحتج بشدة على إقصائكم غير القانوني وغير المشروع لنا كجامعة وطنية للتعليم-FNE من كل جلسات الحوار التي تمت لحد الآن منذ ما بعد 14 يناير 2023، ونطالبكم بتصحيح الأمر ودعوتنا لكل جلسات الحوار بصفتنا من النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية بالمغرب»، بل واعتبر المجلس الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي إقصاءها من الحوار «أكبر إساءة للعمل النقابي الجدي والمسؤول»! كما راسل المكتب المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان الحكومة مطالبا إياها ب»وضع حد للاحتقان الاجتماعي في قطاع التعليم» عبر «إجراء حوار جدي ومسؤول مع النقابات التعليمية الأكثر تمثيلية... ووضع حد لإقصاء جامعة التوجه الديمقراطي من الحوار القطاعي». وإنه لدالٌ جدا عن واقع العمل النقابي بالمغرب، أن تقوم تنظيمات يُعلن جل طاقمِها القيادي انتسابَهُ إلى «اليسار الجذري» بدعوة الحكومة إلى إشراكها في «الحوار» من أجل «وضع حد للاحتقان».

استعملت الدولة الإقصاء من الحوار كعقاب في عز الخلاف بين مكونات الحراك حول «الحوار» مع الوزارة في شهر ديسمبر، وهو ما لم يخفيه الكاتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي حين صرح بعد جولة حوار 16 ديسمبر 2023: «أعلن التنسيق الوطني لقطاع التعليم يومي إضراب -22 23 ديسمبر، لإعطاء مهلة للحكومة للتفاعل مع مطلب تجويد العرض الوزاري... لكن الوزارة لم تتفاعل ولجأت إلى إغلاق باب الحوار في وجه الجامعة الوطنية للتعليم، وهو ما اعتبرناه مجانبا للصواب...»، لتلتحق الجامعة مرة أخرى وتوقع محضر 26 ديسمبر 2023 الذي كان بمثابة الطعنة في نحر حراك شغيلة التعليم[46].

وعلى غرار الحملة التي نظمتها قيادات الرباعي لشرح مضامين اتفاق 14 يناير 2023، انخرطت قيادة الجامعة الوطنية للتعليم في حملة مشابهة لشرح مضامين اتفاق 26 ديسمبر 2023، مبشرة شغيلة القطاع أن الجزء الأهم من مطالبها قد جرى تحقيقه، معتمدة على تلاعب بالمفاهيم القانونية قائلة بأن «نظام المآسي» قد جرى «نسخه بمرسوم» وسيُصدَر «نظام أساسي جديد»، مروجة أيضا خرافة «إضفاء صفة الموظف العمومي» كاستجابة لجزء من مطالب المفروض عليهم- هن التعاقد: «الإدماج التشريعي» في انتظار «الإدماج المالي». ورغم أنها مجرد حيلة لإيهام المفروض عليهم التعاقد بأن الدولة استجابت لمطلبهم الرئيس، اعتبرها حسن الحيموتي (نائب الكاتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي) «نقطة مهمة»، شارحا إيها بقول: «جميع الموظفين، جميع الشغيلة التعليمية، تُعتبر موظفا عموميا... والمفروض عليهم التعاقد **تقريبا** أصبحوا موظفين عموميين»[47]، بينما المتحقق هو ما أطلق عليه الوزير السابق سعيد أمزازي «مطابقة ومماثلة أوضاع أطر الأكاديميات مع أوضاع النظاميين- ات». في حين أن النظام الأساسي الجديد الناتج عن اتفاق 26 ديسمبر هو نفسه الذي رفضه الحراك منذ أكتوبر، إذ حافظ على جوهر هجوم الدولة على الوظيفة العمومية: نفس نمطي التوظيف (المركزي الآيل للزوال والجهوي الذي يتوسع). لقد تنازلت الدولة على الجزئي والذي يمكنها استرداده (زيادات في أجور، تعويضات عن بعض المهام، عقوبات... إلخ)، بينما تنازلت القيادات النقابية عن الجوهري (القبول باستمرار التوظيف الجهوي، مدارس الريادة، الالتزام بالإسهام في تنزيل الإصلاحات المهيكِلة للمنظومة، السِّلم الاجتماعي...).

تتفق كل القيادات النقابية مع الدولة على أن صلاحية «الحوار»/ التفاوض مقتصرة على «النقابات الأكثر تمثيلية»، وهي طريقة مثلى لإقصاء الممثلين الفعليين للشغيلة المناضلين. وهو منزلق خطير يعطي للدولة صلاحية تحديد من يمثل الشغيلة في التفاوض، بينما هذا أمرٌ يجب أن يكون حقا حصريا للشغيلة. وهذا المنزلق قبل به عبد الله غميميط بقول: «عندما تحين لحظة التفاوض، لا تختار الدولة التنسيقيات، بل تعتبر النقابات هي الطرف المفاوض»[48]. ودخل عبد الوهاب السحيمي عن تنسيقية حاملي الشهادات ، في مزايدة مع القيادات النقابية، مصرحا في اليوم الدراسي الذي نظمه الحزب الاشتراكي الموحد بالبرلمان: «لماذا هذه المشاكل قائمة؟ لأن الحوار الحقيقي الذي يجب أن يجري مع المعنيين- ات غائب. الحكومة للأسف تحاور الأطراف الخطأ تحت مبررات واهية وغير مقبولة»[49].

يعبر هذا الاتفاق مع الدولة حول حصر التفاوض في يد الأكثر تمثيلية عن مصلحة مشتركة تجمع الدولة بالقيادات النقابية: إبعاد القواعد النقابية وعموم الشغيلة عن مجريات التفاوض، وبالتالي خمولها ولامبالاتها بما يجري. هذا الخمول يعفي القيادات

النقابية من أية محاسبة نضالية ويعطيها امتيازات معنوية حصرية كبيرة ويُسهل على الدولة تمرير مشاريعها العدوانية ضد الشغيلة وضد المدرسة العمومية. وبدل الدفاع عن لجنة تفاوض مُنتخَبة، جرى تدبير «الحوار» بنفس الطريقة الفوقية التي تُدبر بها قيادات النقابات والتنسيقيات باقي أمور النضال، بحصرها في يد الأجهزة الوطنية، حارمة بذلك قاعدة الشغيلة من تتبع ذلك التفاوض ومحاسبة من يفاوض باسمها.

تستدعي صفة «الأكثر تمثيلية» اعتراضا. إن مسألة التمثيلية المستقاة من الانتخابات المهنية شيء والتفاوض في سياق نضال جماهيري وطني شيء آخر. حتى تمثيلية الأجراء الناتجة عن الانتخابات المهنية هي مثار نقاش، فنسبة المشاركة في آخر انتخابات اللجان الثنائية بالكاد تجاوزت النصف (57%). كما أن آلية الانتخابات تختلف كليا عن آلية النضال والاحتجاج الجماهيريين؛ إذ تتبدل الأمزجة وتتضارب الأهواء، ويعاقب الشغيلة في عز النضال من صوتوا عليهم في الانتخابات. شكل الحراك الحالي انتفاضا جماهيريا ضد القيادات النقابية الأربع الموقعة على محضر 14 يناير 2023، واستُقبِلت قيادة جامعة التوجه الديمقراطي بتوجس كبير، وظل هذا التوجس قائما حتى برهنت قيادة الجامعة على صحته عندما فضلت هجر الحراك والالتحاق بصف الرباعي والتوقيع على اتفاق 26 ديسمبر 2023. لذلك فالقول بأن التفاوض مع الدولة مبني على صفة «الأكثر تمثيلية» ضربٌ في الصميم لدينامية الحراك ذاته، فهذا الأخير يفترض آلية مناقضة كليا لتلك التمثيلية؛ وهذه الآلية هي ذاتها ما أكدته تجربة قرنين من النضال العمالي: لجنة تفاوض منتخَبة بشكل ديمقراطي وخاضعة للرقابة العمالية والعزل. ليست هذه فكرة طوباوية ومفصولة عن الواقع، بل كانت تقليدا عماليا أصيلا. لجنة التفاوض هاته مؤقتة، بمهام محددة ويمكن عزل من لا يدافع حقا عن المهمة التي انتُدب من أجلها، وهي نقيض لجنة الحوار الدائمة التي تتكون من ممثلي القيادات النقابية «الأكثر» تمثيلية والتي تفتقد لأية شرعية بسبب سرية الحوار وبسبب وضعها الوظيفي (مفصولة عن الهموم اليومية للشغيلة) وبسبب طول العلاقة مع المسؤولين بالوزارة والتي تتحول في أحيان عدة إلى علاقات صداقة من جانب النقابيين على الأقل، ويتباهى العديد منهم بتواصلهم مع هذا المسؤول أو ذاك.

لا يتعلق الأمر بلحظة التفاوض فقط، بل بتنظيم موجات الصعود النضالي بمجملها. فلحظات المد النضالي تتميز بكسر ما اعتادته المنظمات التقليدية (النقابات والتنسيقيات أيضا) من روتين التدبير اليومي. ففي هذا الأخير تتحول التمثيلية إلى «مهنة حقيقية» يقوم بها متفرغون دائمون أو شبه دائمون –وليس بالضرورة يتقاضون أجورا مقابل ذاك التفرغ)، بينما يسلم لهم الشغيلة مقاليد تسيير منظماتهم. ويتعرض هذا الروتين للتصدع في

لحظات الصعود النضالي، حين يقتحم الشغيلة ميدانا كان محتكرا من طرف «المتفرغين» و»الأجهزة»، وتقتضي الديمقراطية العمالية عكس ذلك، أي ضرورة انطلاق كل شيء من القاعدة، من الشغيلة أنفسهم ومن جموعاتهم العامة. فالصعود النضالي (الإضراب) يطرح إشكالات تفوق عمل المكاتب الروتيني، من حيث هو (أي الإضراب) معركة يندمج فيها الجميع. فكيفما كانت خلفية الإضراب، فهو يمثل لحظة حاسمة بالنسبة للعمال يقررون فيها مستقبلهم. ولضمان هذا الأخير، يعرفون أن نجاح الإضراب مرتبط بحزمهم وبرغبتهم في الانتصار. وفي قلب إرادتهم هذه يوجد التنظيم الذاتي من أجل النضال، وعلى رأس هذا التنظيم «لجنة الإضراب». وعلى المكاتب النقابية أن تدرك بأن لجنة الإضراب المنتخَبة لا يشكلها الشغيلة بهدف خلق منظمة بديلة متعارضة مع المنظمات النقابية القائمة. يجب أن تعتبرها كشكل تنظيمي مؤقت مهيأة أساسا لقيادة صعود نضالي مؤقت بدوره[50]. وإذا تُوجت هذه المعركة بالنصر، ستزداد قوة الشغيلة ومنظماتهم (النقابات والتنسيقيات). وهذا هو ما لم تسعَ التنظيمات القائمة (خاصة المنخرطة في التنسيق الوطني لقطاع التعليم وعلى رأسها جامعة التوجه الديمقراطي) إلى فهمه، معتبرة التنسيقية الموحِّدة والجموع العامة داخل المدارس تنظيما منافسا.

يقتضي أي تفاوض أن تقوم الشغيلة بانتخاب لجنة تفاوض تمثلها[51]، وهذه الأخيرة غير معنية بصفة «الأكثر تمثيلية» الناتجة عن الانتخابات المهنية. وبدل الدفاع عن لجنة تفاوض منتخَبة، جرى تدبير «الحوار» بنفس الطريقة الفوقية التي تُدبِّر بها قيادات النقابات والتنسيقيات باقي أمور النضال، بحصرها في يد الأجهزة الوطنية، حارمة بذلك قاعدة الشغيلة المناضلة من تتبع ذلك التفاوض ومحاسبة من يفاوض باسمها. وفي وجه رافضي «الحوار» من التنسيقيات الأخرى والمصرة على الاستمرار في النضال، كان رد حسن الحيموتي نائب الكاتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي كالتالي: «سنعلق أشكال النضال طيلة مدة الحوار، ولن نخسر شيئا. ونتائج الحوار سنعرضها على **الأجهزة**، إذا وافقت **الأجهزة** فذلك جيد، إذا لم توافق فالقرار في يدينا وسنرجع إلى الساحة»[52]، مُقصيا هكذا «موافقة وعدم موافقة» عشرات آلاف الشغيلة المشكلة العمود الفقري للحراك.

كانت طريقة تدبير القيادات النقابية للحوار من بين الأسباب التي جعلت هذا الأخير يسير وفق ما أرادته الدولة تماما: تنازلات مادية جزئية وتمريرُ الجوهري من الهجوم مع انتزاع السِّلم الاجتماعي من قيادات النقابات. ورغم توقيف المئات من نساء ورجال التعليم عن العمل وتوقيف أجورهم- هن، لم تشترط القيادات النقابية إلغاء هذه العقوبات لمواصلة الحوار واكتفت برفض شفوي لإجراءات الوزارة وامتنعت عن الانخراط في النضال من أجل وقف العقوبات وإرجاع الموقوفين- ات عن العمل إلى فصولهم- هن. كل

ما قامت به تلك القيادات هو أضعف الإيمان (الإيمان الضعيف بالأحرى) بمطالبة الوزارة عبر بيانات بوقف تلك الإجراءات. وحين جرت الدعوة لإضراب وطني ومسيرة ممركزة يوم 22 أبريل 2024 للدفاع عن الموقوفين- ات، امتنعت قيادة جامعة التوجه الديمقراطي عن النداء لذلك الإضراب، واكتفى المكتب الوطني ببيان «يفوض الصلاحية للمكاتب الجهوية للجامعة بخوض كافة الأشكال الاحتجاجية... دفاعا عن الموقوفين- ات وتنديدا بالإجراءات الانتقامية والتوقيفات التعسفية...» (17 أبريل 2024). ولم تقم باقي القيادات النقابية الأخرى بأية خطوات ملموسة لدعم الإضراب.

لقد أثبت الحوار أنه آلية فعالة في يد الدولة لإطفاء الديناميات النضالية، وهو أمر وعته قيادة جامعة التوجه الديمقراطي. صرح عبد الله غميمط: «الحوار الاجتماعي يضم ثلاثة أطراف... متناقضة على مستوى المصالح... فالحكومة مُعبرة عن مصالح الرأسماليين تسعى عبر الحوار الاجتماعي دائما لامتصاص غضب العمال... وكذلك الحفاظ على الاستقرار الاجتماعي وضمان السلم الاجتماعي... وتمرير المخططات التراجعية مقابل بعض «المكيسيبات» التي يتم التراجع عنها بسرعة»، لكنه قال هذا بعد فوات الأوان.

هناك من يتحجج بفن «انتزاع الممكن»، وهذا الفن نفسه هو الذي قاد جميع القيادات النقابية «العتيقة» إلى تقديم التنازل تلو الآخر لتصل في الأخير إلى الدرك الأسفل، درك الاصطفاف والتعاون مع الدولة. طبعا، من الجنون رفضُ الحصول على مكاسب آنية للشغيلة، ولكن وفق أية رؤية سنكسبها وبأي ثمن؟ بسِلم اجتماعي والقبول بالتعاون لتمرير مشاريع تضرب المدرسة والعاملين- ات بها!! من الممكن، رغم الصعوبات الجمة، الحفاظ على استقلالية النقابة وانتزاع بعض المكاسب التي قد تكبر أو تصغر حسب قوة الشغيلة واستعدادهم للنضال. إن انتزاع المكاسب ليس فنا لمتمرسين حاذقين وإنما هو تعبير عن ميزان قوى الذي إن مال لصالح الأجراء، سيتمكنون من الحصول على مكاسب أفضل والعكس صحيح.

عندما ننتقد «آلية الحوار» نقدم التفاوض بديلا عنها، وهو ما يتناقض مع الاصطفاف إلى جانب المقترحات الحكومية والنقاش على أرضيتها. التفاوض آلية تستحضر مصلحة العاملين والعاملات بغض النظر عن «إكراهات» الدولة، ويجري انتزاع ما يمكن من المكاسب حسب ميزان القوة المتوفر أثناء التفاوض وحسب استعداد الشغيلة للنضال، على أساس أن لا شيء نهائي ولا توقيع لسلام على بياض ولا سرية ولا تغييب للمعنيين- ات عن مسار التفاوض. وكلما تحسنت شروط النضال تعود النقابة لانتزاع مكاسب جديدة للشغيلة. يمكن إعطاء مثال معبر بشغيلة التعليم بإقليم زاكورة سنة 2010 عندما أرغموا ممثلي

الوزارة المركزيين على الحضور إلى مدينة زاكورة ومعها وفد من قيادات نقابية للتفاوض مع ممثلي الشغيلة هناك. تمكنت شغيلة الإقليم من استرداد الاقتطاعات عن الإضراب الذي استمر لثلاثة أسابيع وكانت شروط العمل ومصلحة التلاميذ أيضا من مطالب المضربين-ات (الاكتظاظ، الوسائل التعليمية، البنية التحتية، التعويض عن العمل بالعالم القروي... إلخ). إذن عندما نتبنى ملفات الشغيلة ونناضل من أجلها بشكل شفاف فإننا نستطيع خلق قاعدة نقابية قادرة على فرض تفاوض حقيقي على الدولة. عندما قدم ممثلو الوزارة مقترحاتهم طلب منهم ممثلو الشغيلة مهلة للتشاور وهذا ما لم يستسغه ممثلو القيادات النقابية الحاضرين آنذاك.

6- ميزان القوى لتبرير المساومات

تبرر القيادات النقابية توقيعها على الاتفاقين الأخيرين (10 و26 ديسمبر 2023) بميزان القوى المائل لصالح أعداء الشغيلة، فمن السهل دوما إلقاء المسؤولية على أمر موضوعي مثل ميزان القوى بدلا من الاعتراف بالأخطاء المقترفة في معمعان النضال. إلا أن ميزان القوى لا يبرر بأي وجه من الأوجه التوقيع على صيغ مثل: «تلتزم النقابات التعليمية، في حدود اختصاصاتها، بالانخراط الفعال في برامج الإصلاح المهيكِلة[53] لمنظومة التربية والتكوين، لا سيما تنزيل مشروع المؤسسة المندمج... عبر تعميم مؤسسات الريادة». فهذا تكبيل ليد النقابات التعليمية ومنعها من أي نضال ضد «برامج الإصلاح المهيكِلة» بدعوى التزامها بالانخراط الفعال فيها.

ليس «ميزان القوى» صنما ينبغي السجود أمامه، بل واقعا يجب تعديله لصالح الشغيلة، بالامتناع عن كل ما يقيد أيديهم في النضال. فلا أحد يملك الحكم على الظروف التاريخية بأنها مواتية حقّاً سوى أولئك الذين يتمتعون بالقدرة الملموسة على التدخل الفعّال في هذه الظروف. لا شيء (بما فيه ميزان القوى المائل لصالح الدولة) يُلزم قيادة عمالية على توقيع اتفاق يتضمن سِلما اجتماعيا، وإن أصرَّت الدولة على تضمين ذلك البند في الاتفاق، فمن الأفضل للقيادة العمالية الامتناع عن توقيعه. ومن الأفضل أحيانا هزيمةٌ إلى جانب الشغيلة من انتصار وهمي مغلف بمكاسب جزئية. وكانت قيادة جامعة التوجه الديمقراطي ستحافظ على شرف النضال النقابي لو امتنعت عن توقيع اتفاق 26 ديسمبر 2023، تماما كما فعلت عندما تمنَّعت توقيع محضر 14 يناير 2023[54].

ميزان القوى هو أيضا المبرر الذي قدمته قيادة جامعة التوجه الديمقراطي لتبرير القبول بنظام أساسي جديد يحافظ على التوظيف الجهوي ولا يدمج المفروض عليهم التعاقد. صرح حسن الحيموتي، نائب الكاتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي قائلا: «الإشكال

الوحيد المتبقي والمطلب الذي لم نستطع تحقيقه هو منح منصب مالي مركزي للمفروض عليهم- هن التعاقد... وكان رد الحكومة أن هناك اتفاقا بينها وبين صندوق النقد الدولي على تحديد المناصب المحدَثة، وهذا ليس في صلاحيتها. وبالتالي فإنه قرار دولة. وهذا نقاش نفتحه بيننا: هل نحن كحركة نقابية وحراك تعليمي قادرون على أن نفرض هذا على صندوق النقد الدولي؟». نعم، الحراك الحالي ليس قادرا على ذلك. ولكن الإقرار بهذا العجز ليس شيكا على بياض يُمنح للقيادة النقابية لتوقع على اتفاق يُعِدُّ لنظام أساسي يحافظ على نفس الهجوم الذي ناضل ضده قسم كبير من شغيلة التعليم منذ سنة 2018، خصوصا أن قيادة جامعة التوجه الديمقراطي استحضرت نفس الحجة لتبرير تَمنُّعها عن توقيع اتفاق 14 يناير 2023 بقول: «اجتمع المجلس الوطني وتداول بشكل ديمقراطي مضامين هذه الوثيقة، وقرر بالاجماع عدم التوقيع عليها لأنها لا تلبي الحدود الدنيا من مطالب نساء ورجال التعليم بكل فئاتهم، وتضعهم مستقبلا في قلب نظام أساسي ينتصر لتوجيهات البنك الدولي، حيث يكرس الهشاشة ويتجه نحو القطع مع الوظيفة العمومية ويؤسس للوحدة التنظيمية بدل الوظيفية ويقصي شغيلة التعليم الأولي»[55]. والجدير بالذكر هنا أن ميزان القوى كان أكثر ميلا لصالح الشغيلة أثناء توقيع قيادة الجامعة لاتفاق 26 ديسمبر 2023 عما كان عليه عند تمنُّعها عن توقيع محضر اتفاق 14 يناير 2023.

ليس التفاوض آلية مستقلة تجري المطالَبة بمأسستها. التفاوض يلجأ إليه الطرفان المتصارعان مكرهَين بضرورات الصراع. التفاوض غير المسنود بقوة نضال منغرسة ينتهي دائما إلى نتائج في صالح البرجوازية ودولتها. تُؤوِّل الدولة (والبرجوازية) التزاماتها على ضوء مصالحها كما تتصورها لحظة تنفيذ الالتزامات، بعد أن اضطرت إلى التنازل في لحظة الصراع. ومعنى هذا أن الاتفاق ليس شيئا جامدا وموضوعيا، بل إن ديناميكية الموقف كله هي التي تحدد ما ستلتزم به الدولة وما لن تلتزم به. وهذا هو ما لا تفهمه أو تتجاهله القيادات النقابية، لذلك بدلا من التوجه إلى بناء قوة ضاغطة لتنفيذ الالتزامات، تظل تصرخ وتشتكي من عدم «جدية الدولة» وعدم التزامها بتنفيذ الاتفاقات الاجتماعية، وبالتالي مطالبتها بـ»مأسسة الحوار الاجتماعي»، لضمان إلزامية اتفاقاته[56]. إلا أن الأمر الوحيد الذي سيُلزم الدولة هو النضال، لكن هذا الأخير يجري وأده بالتزام القيادات النقابية بالسِّلم الاجتماعي، ما يجعل كفة ميزان القوى تميل أكثر لصالح أعداء الشغيلة (البرجوازية ودولتها).

لمسألة الاتفاقات المرحلية كخاتمة لجولة صراع أهمية قصوى، وعلى قيادات النضال أن ترفض أي اتفاق طويل الأمد يكبل أيدي المنظمات العمالية أو يفرض عليها التزامات في غير صالح الشغيلة. كل الاتفاقات التي وقعتها القيادات النقابية في المغرب (وآخرها الاتفاق الاجتماعي مع المركزيات النقابية 29 مايو 2024، وقبله اتفاق 26 ديسمبر 2023

مع قيادات نقابات التعليم) تتضمن ما يدعى مأسسة للحوار ومقاربة تشاركية، وبالتالي مقايضة المكاسب الجزئية بالتزامات استهلالية أو خاتمة لتلك الاتفاقات لا صلة لها بالمطالب التي تناضل الشغيلة من أجلها. فقد تضمن اتفاق 26 ديسمبر 2023 التزام النقابات الموقعة بالانخراط في مشاريع الإصلاح المهيكِلة وانخراطا في مدارس الريادة فضلا عن الالتزام بتوفير المناخ الإيجابي (وهو اسم مُلطَّف لـ»السلم الاجتماعي»). ما كان على القيادات النقابية أن توقع على ذلك، فلا ميزان القوى يبرره، ولا علة وجود النقابة تمنحها صلاحيته.

عموما، تنتهي «المقاربة التشاركية» و»الشراكة الاجتماعية» و»مأسسة الحوار الاجتماعي» إلى أشكال من العمل النقابي لا تبني قوة الصفوف، وتفضل القيادات بذلك أسلوب العمل النقابي من أعلى إلى أسفل، حيث قيادة النقابة هي المسؤولة عن الوسيلة الوحيدة المقبولة للتفاوض مع الدولة (والمشغِّلين).

أثبت الحراك الأخير إمكان استراتيجية نقابية مضادة، وأكد إمكان تدخل فعال وواعٍ من أسفل، إذ مكَّن أعدادا كبيرة من الشغيلة من ممارسة سلطتهم الخاصة بشكل مباشر. فأفضل وسيلة للتغيير هي تلك التي تشجع مثل هذه المشاركة الفعالة بين صفوف الشغيلة. وكان بإمكان الحراك- لولا الأفكار المسبقة الرافضة للنقابة والتي أذكتها الممارسة البيروقراطية لقياداتها- أن يشكل أدوات حيوية في تنشيط النقابات وتفعيلها، وهو ما كان من شأنه تعديل ميزان القوى لصالح الشغيلة أكثر من المكاسب المادية الجزئية. لكن للأسف انتهى الحراك بتكريس نفس الفكرة الرافضة لكل نقابة. إلا أن التفاؤل ممكن، فالحراك الأخير مجرد مناوشة افتتاحية في الطريق العظيم لبناء أدوات نضال كفاحية وديمقراطية بالفعل.

7- نقابة أم تنسيقيات؟

احتلت هذه النقطة حيزا كبيرا من النقاش داخل شغيلة التعليم منذ سنوات، خاصة منذ انطلاق نضال المفروض عليهم- هن التعاقد. وقد أسهم تعاون القيادات النقابية مع الدولة في دفع العديد من المناضلين- ات إلى الاعتقاد بانتهاء عهد النقابة وحلول عهد التنسيقيات. وبالموازاة مع حملة من الدولة لتسفيه العمل النقابي بنشر متعمَّد لأخبار عن أشكال «الفساد» داخل النقابة، كانت هناك حملة منطلقة من منتمين إلى التنسيقيات بأن المشكلة هي النقابة في حد ذاتها. ويكَمِّل هذا هجوما قديما قاده البنك الدولي، ففي تقريره الصادر سنة 1995 بعنوان «تقرير عن التنمية في العالم 1995، العمال في عالم يزداد تكاملا»، اعتبر النقابة «أداة مستبِدة» أنشأتْها «قطاعات صاحبة امتياز من السكان وظائفُها ذات أجر مرتفع ضد أولئك الذين يريدون وحسب قبول ما يعرض عليهم من وظائف». زكت ممارسة القيادات البيروقراطية هذا الاتهام، إذ تهتم بالأقسام المنظمة من الطبقة العاملة، بينما لا تهتم جديا بتنظيم الأقسام الأكثر هشاشة.

ما يتغافل عنه مناضلو- ات التنسيقيات، أن هذه الأخيرة بدورها [أي التنسيقيات] ليست إلا شكلا تنظيميا لأداء وظيفة من وظائف العمل النقابي. فالنقابة هي»تنظيم طوعي حر بين أجراء (بائعي قوة العمل) بقصد التفاوض حول ثمن قوة العمل وشروط استهلاكها من طرف الرأسمال [ودولته]، إنه إذن تنظيم للدفاع عن مصالح الأُجراء دون غيرهم»[57]، وهو عينُ ما تفعلُه التنسيقيات. بل إن التنسيقيات الفئوية بالمغرب نشأت «بداية في أحضان الحركة النقابية المغربية أو على الأقل بالقرب منها، ولعل أول نضال فئوي دال بالمغرب كان هو تجربة المعلمين العرضيين (وقد كانوا في أغلبيتهم معطلين أعضاء في جمعية المعطلين)، عملوا وطنيا بشكل ما في إطار الاتحاد المغربي للشغل. وانتزعوا جزئيا حق الإدماج في الوظيفة العمومية وفي سُلمها العاشر لبعض من حاملي الإجازة»[58].

لكن التنسيقيات شكل أدنى من العمل النقابي، فهذا الأخير يتمكن من توحيد شغيلة كافة القطاعات في كونفدراليات واتحادات نقابية، بينما التنيسقيات تنظم فئة بعينها من قطاع معين. بل إن التنسيقيات كما هي في قطاع التعليم هي ما دون الفئوية، إذ تنقسم نفس الفئة إلى تنسيقيات عديدة تطالب بمطلب واحد بعينه: الترقيات بالأساس، حيث هناك تنسيقية حملة الشهادات، المقصيين من خارج السلم، ضحايا النظامين... إلخ

رغم الهجوم على النقابة، إلا أن الواقع ينطق بأهميتها. ففي القطاعات حيث لا وجود نهائيا لنقابة، أي القطاع الخاص، يعيش العمال جحيم الاستغلال (السمسرة في اليد العاملة، شركات المناولة، عدم احترام الحد الأدنى للأجر، سهولة التسريح)، بينما في

القطاعات حيث النقابة أقل قوة (الصحة مثلا) فالهجوم جد متقدم، أما القطاع الذي لا زال محتفظا بحدود متقدمة من التنظيم النقابي فهو الذي يشهد أكبر مقاومة للهجوم، وهو قطاع التعليم.

شهد الحراك الأخير هذا الرفض الصريـح لكل نقابة (رغم تعاطف حذِر مع جامعة التوجه الديمقراطي جراء موقفها من اتفاق 14 يناير 2023). ففي مسيرة 5 أكتوبر 2023 هوجم موكب النقابة الوطنية للتعليم- CDT، بينما اشترطت تنسيقية الثانوي التأهيلي انضمامها إلى «التنسيق الوطني لقطاع التعليم» بانسحاب الجامعة الوطنية للتعلم- التوجه الديمقراطي.

في الجانب الآخر، هناك نقابيون يرفضون كليا أي شكل آخر غير الشكل التقليدي من التنظيم النقابي. فهذا عبد الحق حيسان، المستشار السابق باسم الكونفدرالية الديمقراطية للشغل بمجلس المستشارين، يصرح بأن «التنسيقيات الفئوية التي تدافع عن الأطباء والأساتذة وغيرهم كانت صناعة لإدريس البصري، وزير الداخلية الأسبق، بهدف ضرب النقابات»[59].

جرى تبادل الاتهامات حول مآل الحراك بين المنتمين للتنسيقيات وأنصار القيادات النقابية. أصر المنتمون إلى التنسيقيات على أن النقابات تدافع عن فئات بعينها (الإدارة التربوية والمتصرفين والممونين... إلخ)، وتخلت عن مصالح هيئة التدريس وأطر الدعم. بينما هاجم أنصار القيادات النقابية التنسيقيات (أو بعضا من قادتها) بأنها قليلة الخبرة وبالتالي ليست أهلا للدفاع عن مصالح شغيلة التعليم. حمَّل الكبير قاشا (عضو المكتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي) مسؤولية التوقيفات إلى أطراف عدة من بينها الوزارة، وأضاف إليها «فقاعات زعاماتية منسوبة للتنسيقيات تعوزها التنشئة السياسية وتتسم بهذا الضعف الفكري والسمنة المفرطة في الغباء النضالي والذي دفعها إلى تقدير المعركة بطريقة خاطئة جرها لهذا المنحى»[60]، وهو نفس الموقف الذي دافعت عنه الكونفدرالية فاطنة أفيد في حق رافضي اتفاق 14 يناير 2023: «هناك جيل لم يخبر النضال ولا يفهم معنى التفاوض ويعتقد أن الشغيلة التعليمية قوية لكي تنتزع المكاسب، بل الأكثر من ذلك لا يميزون بين ما هو كائن وما هو ممكن، جيل زادته وسائل التواصل الاجتماعي جهلا يجلسون أمام هواتفهم و يكتبون جملا إنشائية مشحونة بالعواطف واضعين جدارا بينهم و بين الواقع»[61].

ما لا ينتبه إليه مهاجمو النقابات من داخل التنسيقيات أن ما يهم ليس شكل التنظيم فحسب، بل خطه النقابي. هناك اتفاق داخل قيادات النقابات والتنسيقيات على أن

الشراكة الاجتماعية والحوار (ما عدا ما تصرح به في بياناتِها تنسيقية المفروض عليهم- هن التعاقد) تشكل الوسيلة المثلى للحصول على المطالب، وأن الإضراب والاحتجاج هو آخر الحلول.

حتى أشد التنسيقيات رفضا للنقابات تنتهي إلى التماس تدخلها ووساطتها في اللحظات الحرجة من النضال. فقد سبقت إلى ذلك تنسيقية المفروض عليهم التعاقد إبان إضراب مارس- أبريل 2019، وأيضا بعد تبين فشل معركة الامتناع عن مسك وتسليم النقط في يناير 2023. وفي نهاية الحراك الأخير، اضطرت التنسيقيات (الموحدة والثانوي التأهيلي) إلى الجلوس مع قيادات النقابات طلبا للوساطة بينها وبين الوزارة، ودعا بيان المجلس الوطني لتنسيقية الثانوي التأهيلي (8 يناير 2024)، التي كانت رافضة لأي تعامل مع النقابات، هذه الأخيرة «إلى تحمل مسؤوليتها التاريخية في الاصطفاف وراء مطالب شغيلة التعليم».

يصعب جدا إقامة حدود فاصلة بين النقابات والتنسيقيات. فجزء مهم من أعضاء الأجهزة التنظيمية للتنسيقيات منتمون إلى النقابات، وهم موزعون بتفاوت بينها وإن كانت جامعة التوجه الديمقراطي والنقابة الوطنية للتعليم- CDT تستأثر بحصة الأسد. والقيادات البيروقراطية أكثر حرصا على تشجيع أعضائها على الانخراط داخل التنسيقيات، كي تتمكن من ضبطها. وفي نفس الوقت تعكف قواعد التنسيقيات على الحصول على بطاقة الانتماء النقابي، لاستعمالها في حل الملفات الاجتماعية التي لا تتمكن التنسيقيات من حلها، بسبب إقصائها من الحوارات القطاعية ومن التعامل مع الأجهزة الدنيا للقطاع (المديريات الإقليمية).

ما أثبته هذا الحراك- وقبله نضالات المفروض عليهم التعاقد- أن الهجوم على النقابة يكون إما من طرف أنصار بيروقراطية بعينها ضد بيروقراطيات أخرى في إطار التنافس من أجل استقطاب الشغيلة أو منع بيروقراطية أخرى من الاستئثار به، وإما من أطراف سياسية (برجوازية) لا مصلحة لها في وحدة الشغيلة وتبث سموم الفُرقة بينهم، وهو ما يصدق على قسم من الذين سطوا على قيادة التنسيقية الموحدة في الحراك الأخير.

لذلك فالسؤال: «نقابة أم تنسيقية»؟ سؤال مغلوط ولا يجيب عن معضلات النضال العمالي بالمغرب، بقدر ما يطرح معضلات أخرى زائفة في أغلبها. بالنسبة لنا النقابات والتنسيقيات كلها أدوات نضال الشغيلة ضد القهر والاضطهاد والاستغلال، ومهمتنا تتمثل في تقوية كل تلك التنظيمات ومد جسور التعاون في ما بينها ودمقرطتها والدفاع عن خط النضال الطبقي ومحاربة الأوهام التي زرعتها البيروقراطيات المتصارعة، وعلى رأسها أوهام «المقاربة التشاركية» و»السلم الاجتماعي» و»مأسسة الحوار الاجتماعي».

8- معضلة تنظيم التراجع

في النضال، التقدم وتنظيم التراجع لحظتان من نفس العملية. لكن ساد تصور يعتبر النضالات تصعيدا لا يمكن أن يتوقف حتى تحقيق المطالب. ويغيب عن هذا المنظور أن النضال ليس تطورا خطيا بقدر ما هو مد وجزر، وتأتي لحظات يضطر فيها الشغيلة إلى التراجع المنظَّم في انتظار ظروف أفضل لاستئناف النضال، بدل استنزاف الطاقة وتبديدها في مناوشات لا داعي لها. فالتجذر ليس مبدأً معطىً سلفا، بل مجرد خاصية لحالة الجماهير ومزاجها اللذان يتبدلان حسب السياق وميزان القوى؛ و»إذا لم يُستعمل نشاط الجماهير في اللحظة المطلوبة، أو جرى استعماله على نحو خاطئ، فانه يؤدي إلى نتيجة عكسية وينتهي بمرحلة انحدار لن تنهض منها الجماهير إلا بسرعة أو بطء متفاوتين، ومرة أخرى بفعل إندفاعات موضوعية جديدة»[62].

شهدنا هذه اللحظات، حيث يجد الشغيلة أنفسهم بين مطرقة مأزق الاستمرار المستنزِف وسندان التراجع غير المنظَّم، في الإضراب المديد لتنسيقية التعاقد المفروض مارس- أبريل 2019. اندلع ذلك الإضراب ضد فرض الوزارة توقيع ملحقات العقود في فبراير 2019. وفي مارس قامت الوزارة بإسقاط ملحقات العقود تلك معدِّلة الأنظمة الأساسية الجهوية. استطاع ذلك الإضراب بعد أسبوعين من اندلاعه تحقيق مطلبه المباشر: «إسقاط ملحقات العقود»، فضلا عن تنازلات أخرى تضمنتها تلك التعديلات. وكانت تلك هي اللحظة الأمثل لتنظيم التراجع (وقف الإضراب والرجوع إلى المدارس وجعل تلك المكاسب رافعات لتعبئة الأقسام الأخرى من شغيلة القطاع والبرهنة على جدوى النضال). لكن ما جرى كان العكس. اعتقدت قيادات تنسيقية التعاقد المفروض أن تنازلات الدولة تلك إشارة إلى ضعفها، واستمرت في تمديد الإضراب (محفَّزا بالإجراءات العقابية: حجز أجور فوج 2016 وبعض المنسقين- ات). إلا أن ذلك الإضراب تحوَّل إلى استنزاف مميت انتهى بتدخل وساطة التنسيق النقابي الخماسي. وبدل استعمال مكاسب الإضراب لاستئنافه بمعية الشغيلة النظاميين، استعملت الدولة هزيمة تلك المعركة للمصادقة على القانون الإطار في غشت 2019.

شهدنا نفس المسار يتكرر في الحراك الأخير. بلغ الإضراب والاحتجاج ذروتهما في شهر نوفمبر 2023. ولكنه بدأ يترنح في نهاية هذا الشهر، بسبب طول مدته ومناورات الدولة وتنازلاتها. ورغم أن جزءً من الشغيلة كانوا يبخسون ما تحقق من مكاسب جزئية وكان يرغبون في إسقاط نظام المآسي، إلا أن اللحظة الملائمة للتراجع كانت هي 10 ديسمبر 2023 حين وقعت الدولة وقيادات الرباعي النقابي الاتفاق. كان ذلك سيجنب الشغيلة

معضلتين؛ أولاهما ما كانت الدولة ستستفيد من التحاق جامعة التوجه الديمقراطي بـ»الحوار»، وبالتالي سيحافظ التنسيق الوطني لقطاع التعليم على وحدته وستحافظ جامعة التوجه الديمقراطي على وهجها وربما تفاوض مستقبلا من موقع قوة، وكنا تجنبنا أيضا التشنجات والمشاحنات المجانية التي تلت توقف الحراك، ثانيهما تجنُّب الشغيلة الإجراءات العقابية (التوقيفات ووقف الأجور والمجالس التأديبية)، وسيضمن التقاطَ الأنفاس في انتظار الفرصة المواتية لاستئناف النضال إلى جانب شغيلة الجماعات المحلية والصحة والعدل...

لكن ما وقع كان العكس، الإصرار على الاستمرار في إضراب[63] ثبت بالأرقام تراجعُ نسبه، وفي تظاهرات أكدت الوقائع تناقص عدد المشاركين- ات فيها مقارنة مع فترة الوهج. دأبت تنظيمات النضال على عدم الاعتراف بالضعف حين يدب في الصفوف، معتقدة بأن من شأن ذلك الاعتراف أن يزعزع النفوس. لكن الإصرار على إنكار الواقع هو الذي يؤدي- حتما- إلى تلك الزعزعة. وتنتهي التنظيمات المصرة على أن النضال في تصاعد وصمود، إلى تعليقه بحجج مستمَدة من قاموس كانت ترفضه في لحظات الإنكار تلك. إذ برر المجلس الوطني للتنسيقية الموحِّدة تعليق البرنامج النضالي في 11 يناير 2024 بـ»تفاعله الإيجابي والمسؤول وإبداء حسن النية مع المبادرات النقابية والسياسية والحقوقية والدعوات التي تلقتها التنسيقية الموحِّدة في شأن التزامها بالانخراط في إنهاء الأزمة لإعادة الثقة في المؤسسات»[64]! ويذكرنا هذا بسابقة تعليق خطوة الامتناع عن مسك النقط من طرف المجلس الوطني لتنسيقية التعاقد المفروض (19 فبراير 2023) بنفس المبرر: «التفاعل الإيجابي والإرادة المسؤولة لحل الملف في شموليته، واستجابة لمجموعة من المبادرات والمناشدات التي تلقتها التنسيقية الوطنية من بعض الهيئات والإطارات». استعملت جامعة التوجه الديمقراطي أيضا نفس المبرر بعد عودتها إلى «الحوار القطاعي»؛ صرح عبد الله غميميط: «... في هذا الإطار، وكتعبير منا عن **حسن النية** وإتاحة الفرصة للمفاوضات، علقت الجامعة الوطنية للتعليم الأشكال الاحتجاجية»[65]. ليس في النضال العمالي مكان لـ»حسن النية» مع الدولة الزاحفة على الحقوق والقامعة للاحتجاج. منطق النضال العمالي هو «الهدنة المؤقتة» اضطرارا، في انتظار أقرب فرصة للانقضاض واستئناف النضال.

وبدَلَ قرارِ تراجع منظَّم يُتخذ بشكل جماعي وبشكل ديمقراطي وبتنسيق بين المكونات الثلاث للحراك (التنسيق الوطني، التنسيقية الموحِّدة، تنسيقية الثانوي التأهيلي)، تحول الأمر إلى تعليق كل طرف على حدة للبرنامج النضالي وتفكك التنسيقية الموحِّدة وتحول التنسيق الوطني إلى هيكل فارغ، انسحبت منه تنسيقية المفروض عليهم- هن التعاقد (بعد إضراب ومسيرة 22 أبريل 2024) بمبررات غير مُقنِعة. لقد كانت التنسيقية الموحِّدة

محمولة بالسيل الجارف المنطلق من المؤسسات والمنبعث من الأعماق، وما أن نضب ذاك السيل، حتى وجدت هياكل التنسيقية نفسها معلقة في فراغ.

لا يمكن أن ينخرط الشغيلة في نضال دائم. فواقع الاستغلال والحاجة إلى الأجور لتأمين المعيشة، يضطرهم إلى التوقف، سواء قررت القيادة ذلك أم لا. وعادة ما تنخدع القيادة بالمعنويات العالية في لحظة الصعود، وتعتقد أنها زاد لا ينضب. لكن علينا الوعي بأن لحظات النضال (والثورة) تجبر الناس على الوقوف فوق القمم، وحينها يرون آفاقا لا تلبث أن تختفي عندما يهبطون ثانية، إلى السفوح. وهذا هو ما يفسر موجة الامتعاض التي تلي دائما توقف النضال، ومنها الاستغراب من عدم التجسيد الواسع لإضراب ومسيرة 22 أبريل 2024.

كان الدرس قاسيا لكنه مُلهِم:

* بدون تنظيم التقدم لا يمكن تنظيم التراجع. منذ بداية الحراك لم تكن هناك قيادة موحدة للحراك، بل قيادات متعددة ومتضاربة، ولم تعمل أغلب القوى الفاعلة على توحيد قوى الاحتجاج انطلاقا من أماكن العمل وصولا للجنة وطنية يمثَّل فيها الجميع بالتناسب مع تأثيره وتواجده في المدارس.

* إذا لم يستطع حراكٌ توسيع نطاقه إلى شرائح اجتماعية أخرى، ومهما بلغت قوته، ستأتي لحظة إنهاكه بالضرورة، وآنذاك تحين لحظة تنظيم التراجع لالتقاط الأنفاس والاستعداد لاستئناف الاحتجاج. في هذه اللحظة لا يكون الخيار بين «التراجع» و«التصعيد» كما راج في أوساط الشغيلة، بل بين «التراجع المنظَّم» المقرر بعد نقاش جماعي وديمقراطي وينفَّذ بشكل جماعي وموحد وبين «التراجع المفكَّك» الذي يُقرَّر بشكل انفرادي وينتهي الأمر بالشغيلة إلى هروب مثل قطيع مفزوع أمام إجراءات الدولة العقابية.

* في حالة حراك التعليم يعني التراجع المنظم رجوعا جماعيا إلى أماكن العمل من أجل إعادة تجميع الصفوف ومعالجة ثغرات الحراك والقضاء على كل ما يبث الانقسام في جسم الشغيلة. ولقد كانت الدولة أكثر إدراكا لأهمية ذلك، إذ استَبَقته بإصدار مذكرة 04 يناير 2024 بشأن تأمين الحصص الدراسية، وضمنتها ما يلي: «العمل، بالحزم والصرامة اللازمتين، بتنسيق مع السلطات المحلية، على اتخاذ كافة الإجراءات التي تتيحها المقتضيات التنظيمية والقانونية الجاري بها العمل للتصدي لكل الأفعال والسلوكات التي تعيق سير المرفق التربوي العمومي، والحرص على سيادة الضوابط التربوية والإدارية داخل مؤسسات التربية والتعليم العمومي، وعدم التساهل مع أية ممارسة من هذا القبيل». وقطعت الدولة بهذه المذكرة الطريق أمام استمرار ما شكل مهد الحراك: لقاءات وجموع عامة داخل

المدراس، وفرضت على الشغيلة الرجوع إلى الأقسام أفرادا مذَرَّرين.

9- لماذا تهميش النساء[66]؟

تميزت الدينامية النضالية في قطاع التعليم منذ انطلاقها بتاريـخ 5 أكتوبر 2023، بمشاركة وازنة لقسم يبلغ عدده حوالي نصف مجموع شغيلة التعليم. وليس هذا صفة متفردة لحراك التعليم (2023)، بل هو السمة العامة لكل النضالات الشعبية والعمالية في العقود الثلاث الأخيرة: طاطا 2005، إفني -2005 2008، نضالات ضحايا البطالة، حراك الريف -2016 2017 وجرادة 2018... وحاليا نضالات فكّيك ضد شركة الشرق الجهوية لتدبير خدمات المياه[67].

لكن ما يلفت الانتباه أن النساء عادة ما يخصَّص لهن دور هامشي في النضال: تنفيذ خطوات النضال دون المشاركة الفعلية في اتخاذ القرار والمسؤوليات التنظيمية. تحد التزامات الأستاذات المنزلية ووضعهن كنساء من إمكان المشاركة في جموع عامة واجتماعات تنظيمية قد تمتد إلى أوقات متأخرة من الليل. كما أن أجواء الاجتماعات المشحونة، والتي تصل أحيانا حد التشنج، تعمل كعائق فعلي في وجه مشاركة الأستاذات في النقاش والسجال والقرار. ويلاحظ الجميع أن منصات الندوات الصحفية للتنسيقية الموحِّدة والتنسيق الوطني لقطاع التعليم فارغة من النساء في أسوء الحالات، وفي أحسنها يشكلن أقلية ضئيلة جدا.

وعلى غرار مجمل الجسم النقابي ليس هناك أدنى اهتمام بكسر تلك المعيقات وتوفير أجواء مساعدة على إشراك فعلي وحقيقي للنساء. وفي نفس الوقت غاب عن الملفات المطلبية أي ذكر لمطالب تخص الأستاذات كنساء، رغم أنهن يشكلن حوالي نصف شغيلة القطاع. نشر التنسيق الوطني لقطاع التعليم ملفا مطلبيا بتاريـخ 20 فبراير 2024، تضمن مطالب الفئات، وشقا معنونا بـ»مطالب عامة ومشتركة» وكان خاليا كليا من المطالب النسوية، ويصدق هذا أيضا على الملف المطلبي الصادر عن المجلس الوطني لتنسيقية التعاقد المفروض بتاريـخ 12 نوفمبر 2023. وهذه نقيصة أساسية لحراك التعليم الأخير، حَدَّت كثيرا من تجذير ذاك الحراك ودمقرطته.

خامسا- آفاق النضال

حقق حراك شغيلة التعليم العظيم نصف انتصار ولكنه مُني أيضا بنصف هزيمة. فقد تمكنت الدولة، من هدم النظام الأساسي لسنة 2003 الذي يشكل الإطار التشريعي لعلاقات الشغل القارة داخل القطاع، وتعويضه بإطار تشريعي جديد هو «النظام الأساسي لموظفي قطاع التربية والتكوين» الذي أضفى الطابع التشريعي على التوظيف الجهوي، هذا الذي شكل مطلبا رئيسيا للبنك الدولي في تقريره لسنة 2017، كما أدخل إلى القطاع أشكالا لتدبير «الموارد البشرية» مستقدَمة من القطاع الخاص مثل «المردودية». لذلك فإن حراك سنة 2023 كان خط الدفاع الأخير الذي لجأ إليه شغيلة القطاع لرد أسوء عواقب ذلك الهجوم، وليس رد الهجوم ذاته: مقابل مادي عبر زيادات في الأجور والتعويضات.

ينبغي لنا أن نستفيد من الدروس التي يلقننا إياها أعداؤنا الطبقيين ودولتهم. يشكل الحراك الأخير مدرسة جبارة تعلم الشغيلة في فترته الوجيزة، ما لم يتعلموه طيلة سنوات. إن استنتاج دروس الحراك والوقوف على نقاط قصوره لتجاوزها ونقاط قوته لتعزيزها، هي أولى مهمات تنظيمات النضال وطلائعه؛ اليسارية منها بالخصوص.

يقع الدفاع على الخدمة العمومية المجانية على رأس ما علينا النضال من أجله. فتفكيك علاقات الشغل وتغيير نمط التوظيف في القطاع ليس إلا تعبيرا عن تغيير نمط تقديم خدمة التعليم. ولا يمكن النضال من أجل قانون شغل يضمن العمل القار دون إقرانه بالنضال من أجل خدمة عمومية مجانية[68] فعلا، وليس تضمينه في البيانات والشعارات. سيتطلب بناء معارضة دائمة للإجماع النيوليبرالي الجديد حول تخريب التعليم وغيره من الخدمات العمومية والاجتماعية من نقابات وتنسيقيات شغيلة التعليم تشكيلَ تحالفات واسعة النطاق مع عامة الناس، بدلاً من المساومة على الترقيات والزيادات الضئيلة في الأجور التي لا تأتي أبداً كما وُعدت، وإذا أتت يَسهل استردادها عبر إجراءات مضادة.

يتيح هذا المنظور المطلبي تجاوز النزوع الفئوي والعقلية القطاعية المستشرية في صفوف شغيلة التعليم. فتدمير الخدمة العمومية وتفكيك علاقات الشغل القار تهم كل شغيلة الدولة (الوظيفة والإدارات العمومية)، وقبلهم شغيلة القطاع الخاص. فبعد انطفاء حراك التعليم- انطلقت موجة نضال أخرى شملت شغيلة الجماعات المحلية والعدل والصحة وطلبة الطب. يشكل الدفاع عن الشغل القار أرضية تلاقٍ نضالي بين أقسام الشغيلة الأخرى بما فيه شغيلة القطاع الخاص، بينما يشكل الدفاع عن مجانية وجودة الخدمة العمومية أرضية تلاقٍ نضالي مع شرائح الشعب الأخرى. إن جرى دمج هذه المطالب الشعبية التي تشكل أرضية تلاقٍ بين مصالح الشغيلة وعموم المستفيدين من الخدمة العمومية ستتعاظم إمكانات فك العزلة التي تطوق نضالات الشغيلة.

يجب علينا وضع مطالب النساء في صلب اهتماماتنا، مع الحرص الشديد على إزالة كل ما يعيق انخراطهن في النضال النقابي (وداخل التنسيقيات).

أثبت عقد من نضال الفئات التعليمية وتدبير النضال النقابي بمنظور الشراكة الاجتماعية، أن القيادات النقابية الحالية قد فرضت حظر شاملا على النقابات، وحولتها من أدوات نضال إلى ما يشبه ملحقات بمصلحة الموارد البشرية لوزارة التربية الوطنية. ويستدعي هذا الدفاعَ، ليس عن نقابة جديدة، بل عن استعادة علة النقابة: النضال الطبقي بدل أوهام وأضاليل السلم الاجتماعي والشراكة الاجتماعية، النقابة كأداة النضال في يد الأجراء-ات للدفاع عن مصالحهم، وليس أداة مساومات وتعاون طبقي مع البرجوازية ودولتها. المطروح هو إعادة بناء الحركة النقابية بوصفها قوّة نضالٍ فعّالة وإحياء «نقابية النضال الطبقي»، بحيث تُشكّل النقابات وسيلة نضال مباشرة يقودها الشغيلة في وجه الطبقة المالكة ودولتها التي تتعارض مصالحها صراحةً مع مصالح الشغيلة.

تنطلق نقابية النضال الطبقي من مبدأ الإقرار بتعارض المصالح بين طبقة العمّال وطبقة الرأسماليين ودولتهم. لذا يقوم نهجها على الركائز التالية:

* رفض برامج أو نماذج»الشراكة بين العمّال والرأسمالين ودولتهم»؛

* التركيز على المقاومة اليومية في أماكن العمل والسعي إلى تطوير التنظيم الداخلي؛

* اعتبار الاتفاقات مع الرأسماليين ودولتهم»هدنات» مؤقّتة في النضال الطبقي؛

* تولّي العمّال قيادة النضالات[69].

فتحَ الحراك الأخير ثغرة في جدار البيروقراطية ذاك، إذ أثبت أن النضال وحده هو الذي يتيح انتزاع المطالب ورد الهجمات. ورغم أن تلك الثغرة سرعان ما سُدَّت إلا أننا لمحنا من خلالها ما سيكون عليه نضال المستقبل: تَحكُّم الشغيلة في نضالهم وحقهم الديمقراطي في تسيير أدوات ذاك النضال عبر جموع عامة في أماكن العمل وتنظيماتهم الذاتية (لجان الإضراب، لجان المدارس والمنشآت، لجان تفاوض) وكلها منتخَبة وقابلة للمحاسبة والعزل. من شأن هذا أن يخصب الحركة النقابية بأن ينقل دروس النضال الأخير إلى بقية شغيلة القطاعات الأخرى.

تستعد الدولة لشن غارات أخرى أشد من السابقة: إصلاح مدونة الشغل بما يضفي عليها المرونة القصوى، تخريب صناديق التقاعد، تمرير قانون تكبيل الحق في الإضراب، المزيد من تسليع الخدمات العمومية والاجتماعية، تطبيق حقيقة الأسعار بعد إلغاء صندوق المقاصة... إلخ. وحتى في قطاع التعليم، فالحرب لم تضع أوزارها بعد، وكل ما

قدمته الدولة من تنازلات شكلية تحت الضغط من قبيل تحديد المهام وتبني العقوبات الواردة في النظام الاساسي للوظيفة العمومية ...إلخ، يمكن التراجع عنها بعد تأكد الدولة من انكسار موجة الرفض والتصدي التي واجهت بها شغيلة التعليم «نظام المآسي». كلها هجمات ستستثير موجات نضال لن تكون أقل كفاحية من سابقاتها. وعلينا، نحن طلائع النضال التي أفرزها حراك التعليم الأخير وما قبلها من حراكات شعبية، أن نتنظم ونعد العدة البرنامجية والتنظيمية لضمان إحراز النصر.

لن تكون تداعيات الحراك الأخير- رغم قوة نفوذ النزوع الفئوي والعقلية القطاعية- حصرا على شغيلة التعليم، بل ستمتد لتشمل شغيلة كافة القطاعات. ويظل السؤال المطروح هو: كيف ننتقل من سلسلة من التحركات الجزئية والمشتتة إلى حركة وطنية ذات أجندة موحدة يمكن أن تشعل تحولاً في السياسة العامة؟ كيف ننتقل من المقاومة الدفاعية إلى النصر؟ الجواب ليس رهينا بالنضال المهني الخاص بكل قطاع، وحتى الموحد لكل القطاعات. الجواب رهين بتجميع طلائع النضال العمالي (والشعبي) لبناء تلك القوة السياسية المفتقَدة طيلة تاريخ النضال العمالي بالمغرب: حزب العمال الاشتراكي الثوري. هذا الحزب الذي لن يَعتبر المناوشات الجزئية والمحلية وسائل لتحسين الأوضاع المهنية فحسب، بل روافد نهر عظيم سيكنس كل نظام المآسي الاقتصادي والاجتماعي وحاميه (الاستبداد السياسي) الذي يجثم على صدر الشعب المغربي منذ أكثر من نصف قرن.

هناك عاصفة تختمر، والرياح تهب، ولن يكون شغيلة التعليم- ومعهم كافة شغيلة المغرب- كما كانوا قبل الحراك. وستتراكم خبرات الحراك الأخير في خزان التجارب العمالية والشعبية التي ستكون زاد النضال الجماهيري المقبل، حيث ستعي الجماهير أن بوسعها تسيير العالم بنفسها وأنها ليست مجبرة على ترك الاغنياء والأقوياء يسيرون المجتمع طبقا لمصلحتهم.

إحالات:

1 - يسود اعتقاد خاطئ، حتى لدى بعض النقابيين- ات، أن شغيلة هذا القطاع ليست من الطبقة العاملة، ومن ثمة عدم ادراج كفاحاتهم ضمن النضال العمالي. الطبقة العاملة هي مجمل المضطرين- ات إلى بيع قوة عملهم- هن (المقدرات البدنية والذهنية على العمل) بشكل مستمر بسبب افتقارهم- هن إلى وسائل الانتاج وإلى وسائل العيش (بالتالي ليس لديهم- هن ما يكفي من احتياطيات مالية للحصول على وسائل العيش دون بيع قوة عملهم- هن). هكذا ليست الطبقة العاملة مختزلة في «العمال المنتجين»، ولا في «العمال اليدويين» وبالأحرى في عمال الصناعة الكبرى. العمال الصناعيون هم طليعة الطبقة العاملة، وليسوا مجمل قواها. فهي تضم أيضا عمال الزراعة والمستخدمين (بما فيهما مستخدمي التجارة والقطاع المالي)، وكل صغار الموظفين الذين لا يتيح لهم دخلهم الضعيف مراكمة رأس مال وبالتالي ليسوا بمنأى عن ضربة من الإدارة، وبصفة عامة كل عمال الياقات البيضاء باستثناء الأطر العليا وكذا التقنيين وكل «الشرائح الجديدة من الأجراء». وتتجلى البلترة التدريجية لما يسمى «الطبقات المتوسطة الجديدة، المأجورة، في انتظامها المتنامي في نقابات، واندماجها في المركزيات النقابية الكبرى ذات الغلبة العمالية، واعتماد تلك النقابات للممارسة النقابية الكلاسيكية (حركات مطلبية، إضرابات، حراسة الإضراب، إضرابات مع اعتصام بأماكن العمل...)، وتبنيها برامج مناهضة للرأسمالية بوضوح تطالب بالتملك الجماعي لوسائل الانتاج (أي معارضة الملكية الخاصة)، وحتى تطورها نحو الجناح الأشد جذرية في الحركة النقابية.

2 - https://www.almounadila.info/archives/11641.

3 - https://www.almounadila.info/archives/11641.

4 - https://www.almounadila.info/archives/10595.

5 - 17- 04- 2022، https://tinyurl.com/ms3h3x7a.

6 - 28- 03- 2023، https://tinyurl.com/ms3h3x7a.

7 - https://www.almounadila.info/archives/11572.

8 - «الرفض التام لمنهجية وإصرار الجانب الحكومي على توقيع الاتفاق على الساعة العاشرة والنصف صباح يوم السبت 14 يناير 2023، دون إعطاء المهلة الكافية لتدارسه وعرضه على الأجهزة التقريرية، لأن الجامعة الوطنية للتعليم FNE لم تتوصل بالمحضر إلا في الساعة العاشرة والنصف ليلة الجمعة 13 يناير 2023».[بيان المجلس الوطني، 15-01-2023].

9 - «تملص الوزارة من المنهجية التشاركية من خلال إصرارها على توقيع اتفاق لا يأخذ بعين الاعتبار مواقف وملاحظات الشركاء الاجتماعيين، مما يعد مسا بمصداقية الحوار القطاعي...». [بيان المجلس الوطني، 15-01-2023].

10 - سيعود عبد الله غميمط لهذا المبرر في عز الحراك، عندما التحقت جامعة التوجه الديمقراطي بالحوار. كان هذا هو تعليقه على اشتراطات الجامعة للتوقيع على أي اتفاق: «العرض الوزاري اعتبرناه في جزء منه إيجابيا، اعتبرنا أنه يتطلب التدقيق في بعض المحاور المتعلقة بالجوانب المالية، ونظرا لغياب وزير الميزانية عن اجتماع يوم 16 ديسمبر 2023، بسبب تواجده خارج المغرب، أكدنا على ضرورة أنه قبل أن نوقع أي اتفاق يجب أن ندقق ونُجوِّد العرض الوزاري». [20- 12- 2023، https://www.youtube.com/watch?v=6g_Um-wlqio].

11 - https://www.almounadila.info/archives/11780.

12 - https://tinyurl.com/2m98m4m4.

13 - تتشارك قيادة هذه النقابة التي تشكل ذراعا نقابيا لحزب العدالة والتنمية نفس التكتيك النقابي مع جميع القيادات النقابية الأكثر تمثيلية: اعتبار النضال احتقانا يجب الحد منه وتفضيل «الحوار». في عز الحراك صرح عبد الإله دحمان، الكاتب الوطني للجامعة الوطنية لموظفي التعليم: «الجامعة الوطنية لموظفي التعليم لا يمكن لها إلا أن تكون مسؤولة.. خصوصا في ظل تنامي الاحتقان، ونحن لسنا دعاة ركوب أمواج النضالات والاحتقانات والتوتر... ولا كنا نأمل أن يفشل الحوار القطاعي... لأن فشل الحوار القطاعي هو فشل منظومة نمثل جزءا أساسيا منها». [23- 12- 2023، https://tinyurl.com/2z4a9a9c].

14 - 2017، العفيف الأخضر، «عن كومونة باريس- دراسة»، الطبعة الأولى، سلسلة آفاق للدراسات والبحوث، تونس، ص 43.

15 - 03- 11- 2023، https://tinyurl.com/39ssc83f.

16 - https://www.almounadila.info/archives/12491.

17 - واقع اعترف به تقرير لجنة النموذج التنموي: «تواجه الطبقة الوسطى تراجعا ملحوظا في قدرتها الشرائية بسبب التكلفة العالية لخدمات التربية والصحة المقدمة من طرف القطاع الخاص كبديل لضعف جودة العرض العمومي لهذه الخدمات». [«النموذج التنموي الجديد، تحرير الطاقات واستعادة الثقة لتسريع وتيرة التقدم وتحقيق الرفاه للجميع»، التقرير العام، اللجنة الخاصة بالنموذج التنموي، أبريل 2021، ص 25].

18 - 22- 12- 2023، https://tinyurl.com/2x3brppn.

19 - https://tinyurl.com/2m98m4m4.

20 - أشار الكاتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي إلى هذا بعد فوات الأوان: «الحكومة واعية بأنها ستمنح

باليد اليمنى ما ستنزعه منك غدا باليد اليسرى. ستتمحك زيادات في الأجور والتعويضات، لكنها ستفرض زيادات في الأسعار وفي الخدمات، وبالتالي يجري إبطال مفعول هذه الزيادات بشكل أوتوماتيكي.. وبالتالي فالرابح من هذه العملية هو الرأسمال والدولة». [-07 -04 2024، https://tinyurl.com/mt5urn9s]. لكن هذه الإشارة المتأخرة لم تمنع الجامعة الوطنية للتعليم طيلة عام من اللجنة التقنية، وأثناء التحاقها بالحوار في نهاية ديسمبر 2023، من المطالبة بتجويد العرض الوزاري، أي الاقتصار على المطالبة بما ستنتزعه الدولة باليد اليسرى بعد أن تمنحه باليمنى.

21 - استمرت اجتماعات التنسيق النقابي الخماسي حتى 13 يناير (أي عشية توقيع اتفاق 14 يناير)، واعتبر عبد الله غميمط في تقرير له بيانات ذلك التنسيق مرجعية لرفض توقيع اتفاق 14 يناير. [*تقرير عن الكرونولوجيا الزمنية للحوار القطاعي من يناير 2022إلى اتفاق 14 يناير 2023»، https://tinyurl.com/2c5dbntr].

22 - https://www.almounadila.info/archives/12625.

23 - يحدد دستور 2011 دور النقابات في ما يلي: «تساهم المنظمات النقابية للأجراء، والغرف المهنية، والمنظمات المهنية للمشغلين، في الدفاع عن الحقوق والمصالح الاجتماعية والاقتصادية للفئات التي تمثلها، وفي النهوض بها. ويتم تأسيسها وممارسة أنشطتها بحرية، في نطاق احترام الدستور والقانون» [الفصل 8]. ويعني «احترام الدستور والقانون» هنا الخضوع لمقتضياته القائمة على تشجيع الملكية الخاصة والمبادرة الحرة و»الجهوية المتقدمة» ورفع الدولة يدها عن التزامها بتوفير خدمة عمومية مجانية.

24 - https://www.almounadila.info/archives/12065.

25 - https://tinyurl.com/mr27wv4z.

26 - اعتبرت منيب حراك التعليم العظيم نوعا من «شد الحبل بني الوزارة وممثلي الأساتذة»، وكان اليوم الدراسي الذي نظمته تدخلا لإرخاء ذلك الحبل عبر «إطلاق حوار ديمقراطي لإشراك الجميع... حتى يتم احتواء هذا الاحتقان». [12-01-2023، https://www.youtube.com/watch?v=dXmH7I49dEI]. وليست هذه أول مرة تتدخل فيه منيب بهذا المنطق الناصح للدولة، فبعد بدء الاعتقالات في حق مناضلي- ات حراك الريف (ماي 2017) تقدمت بهذه النصيحة للدولة: «على الدولة أن تملك سياسة استباقية، لأن هناك جهات مهمشة في المغرب، وعلى الدولة أن تُدرك ذلك وينطلق ورش الجهوية بشكله الصحيح». [29-05-2017، https://www.youtube.com/watch?v=f3is-bw8XaCg].

27 - https://www.almounadila.info/archives/12728.

28 - https://www.almounadila.info/archives/12271.

29 - أشار عبد الحميد أمني إلى خطورة هذا التنافس على التنظيم العمالي: «هناك ضعف التضامن بني الشغيلة. هذه مسألة خطيرة لأن النقابة كلها مبنية على تلك الكلمة السحرية وهي «التضامن». عندما ينعدم التضامن يُفرَغ العمل النقابي من محتواه التقدمي». [-07 -04 2024، https://tinyurl.com/3spp2fem].

30 - https://www.almounadila.info/archives/8639.

31 - -17 -04 2022، https://tinyurl.com/ms3h3x7a.

32 - https://www.almounadila.info/archives/12417.

33 - «رسالة مفتوحة إلى كل الإطارات المناضلة، وعموم الشغيلة التعليمية»، -01 -12 2023

34 - «تنظيم ديمقراطي لامركزي» حسب تعبير بيان التنسيقية الموحّدة 11 يناير 2024.

35 - -26 -12 2023، https://tinyurl.com/mpntcz45.

36 - -22 -12 2023، https://tinyurl.com/58pz7du5.

37 - يوليوز 1975، جان مارك بيوتي، «فكر غرامشي السياسي»، ترجمة جورج طرابيشي، دار الطبيعة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص 70.

38 - https://www.almounadila.info/archives/24525.

39 - https://www.almounadila.info/archives/12931.

40 - «هناك غياب مأسسة الحوار، وهذه نفهمها على أنها تجاوب يجب أن يكون حقيقيا مع المطالب الحيوية للطبقة العاملة بمختلف مكوناتها؛ عمالا وموظفين ومستخدمين». [عبد الله غميمط، -09 -05 2024، https://tinyurl.com/yckyfc66].

41 - بيان المكتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي (5 يناير 2024): «يجدد تأكيد أن أي انفراج لأوضاع الاحتقان والاحتجاج لن يتم سوى بتلبية المطالب الملحة... والتسريع بأجرأة الاتفاقات».

42 - -20 -12 2023، https://www.youtube.com/watch?v=6g_Um-wlqio.

43 - -22 -12 2023، https://tinyurl.com/2x3brppn.

44 - «... مستجدات الساحة التعليمية وما تعيشه من احتباس واضطراب وتوتر وغليان.. جراء... استمرار وزارة التربية في نهجها التسويفي والاستفرادي بكل ما يتعلق بالشأن التربوي، في تناقض تام مع خطاب المنهجية التشاركية وتفعيل آلية الحوار والتشاور لإيجاد الحلول الفعلية لكل القضايا والمشاكل المطروحة». [بيان المكتب الوطني لجامعة

التوجه الديمقراطي، 15- 04- 2023].

45 - «بكامل الامتعاض والاستغراب، تدارس المجلس الوطني الإقصاء/ الفضيحة للجامعة الوطنية للتعليم FNE من الحوار... انتقاما منها على موقفها الرافض لاتفاق 14 يناير 2023». [بيان المجلس الوطني 16 ماي 2023].

46 - بيان المكتب الوطني لجامعة التوجه الديمقراطي (22 ديسمبر 2022): «وفي سياق عودة الجامعة لطاولة المفاوضات... فإنها تعلن تعليقها لكل الأشكال الاحتجاجية».

47 - https://tinyurl.com/vh2ja8c4، 28- 12- 2024.

48 - https://tinyurl.com/5ydxzbak، 70- 04- 2024.

49 - https://www.youtube.com/watch?v=PF2KfgiiGPM، 12-01-2024.

50 - مايو 2016، «مسائل النضال النقابي، فهم ماركسي ثوري»، منشورات جريدة المناضل- ة.

51 - هذا ما أصرت عليه التنسيقية الموحِّدة في بيان 26 ديسمبر 2023 : «فتح حوار جدي وحقيقي مع التنسيقيات المناضلة باعتبارها الممثل الحقيقي والشرعي لهيئة التدريس وأطر الدعم في الميدان».

52 - https://tinyurl.com/58pz7du5، 22- 12- 2023.

53 - ليست هذه مجرد صيغة خطابية يتضمنها محضر اتفاق، فقد سبق لعبد الله غميمط، قبل توقيع اتفاق 26 ديسمبر أن قال: «هل يمكننا تنفيذ إصلاح تربوي دون تحسين أوضاع نساء ورجال التعليم الاجتماعية والمهنية. لأن من يقوم بتنزيل الإصلاحات؟ إنه الأستاذ». [20- 12- 2023، https://www.youtube.com/watch?v=6g_Um-wlqio]. ويعيد هنا عبد الله غميمط نفس الفكرة التي تضمنها تقرير «مهنة الأستاذ» الصادر عن المجلس الأعلى للتعليم الصادر سنة 2021: «ثمة اتفاق واسع على أن جودة النظام التربوي رهينة بجودة أساتذته» [3]؛ «تُعتبر مهنة الأستاذ جوهر إصلاح النظام التربوي المغربي. بالنسبة للرؤية الاستراتيجية 2015- 2030، «يبدو أن هذه المهننة هي حجر الزاوية لتحسني أداء الفاعلني التربوينّ». [ص 97]

54 - https://www.almounadila.info/archives/11556.

55 - [عبد الله غميمط، «تقرير عن الكرونولوجيا الزمنية للحوار القطاعي من يناير 2022إلى اتفاق 14 يناير 2023»، https://tinyurl.com/2c5dbntr].

56 - «حتى إذا حصل تفاوض لا يجري الالتزام بنتائجه ولا تنفيذها... ونحن نطالب من هذا الموقع الحكومة المغربية أنها على الأقل أن تنفذ ما جرى الاتفاق عليه في الاتفاقات السابقة». [09- 05- 2024، https://tinyurl.com/yckyfc66].

57 - 11- 05- 2019، يونس الحبوسي، «الحركة النضالية بالمغرب بين التنظيمات النقابية والتنسيقيات الفئوية»، https://tinyurl.com/yc2evx9d.

58 - نفسه.

59 - https://tinyurl.com/2w5hkf39، 18- 01- 2020.

60 - https://tinyurl.com/4982f9rd، 31- 01- 2024.

61 - https://tinyurl.com/2tdne86b، 18- 01- 2023.

62 - ليون تروتسكي، «تجذر الجماهير»

63 - قبيل انهيار الحراك وتعليق الإضراب ختمت تنسيقية الثانوي التأهيلي بيانها الصادر بتاريخ 8 يناير 2024 بالجملة التالية: «يؤكد المجلس الوطني على استمراره في مساره النضالي التصعيدي حتى تحقيق المطالب المشروعة».

64 - نفس المبرر ورد في بيان المجلس الوطني لتنسيقية الثانوي التأهيلي 11 يناير 2024: «تأكيده على أهمية التقاط الوزارة لهذه الإشارة الإيجابية، للمساهمة في إعادة بناء جسور الثقة بني كافة المكونات التربوية والإدارية».

65 - https://tinyurl.com/47vup233.

66 - https://www.almounadila.info/archives/12378.

67 - https://www.almounadila.info/archives/12705.

68 - https://www.almounadila.info/archives/11381.

69 - 01- 05- 2024، https://alsifr.org/class-struggle-unionism.

ملحق؛ افتتاحيات المناضل-ة

النظام الأساسي الجديد لأجراء- ات التعليم العمومي نصر للدولة وأرضية جديدة للنضال

4 أكتوبر 2023

تمكنت الدولة من إنجاح غارتها على إحدى جبهات تشريعات الشغل بالمغرب، إذ صادق مجلس حكومة الواجهة على «المرسوم 2.23.819 بشأن النظام الأساسي الخاص بموظفي قطاع التربية والتكوين» يوم 27 سبتمبر 2023. ويشكل نجاح هذه الغارة نجاحا كبيرا لخطة المراجعة الشاملة لأنظمة الوظيفة العمومية، إذا أضيفت إلى غارة أخرى نجحت عبرها في إخراج أجراء قطاع الصحة العمومية من النظام الأساسي للوظيفة العمومية منذ ماي 2021 والإعداد لإصدار نظام أساسي خاص بالوظيفة العمومية الصحية.

تمكنت الدولة بمشاركة ما تُطلق عليه شركاءها الاجتماعيين، أي قيادة النقابات من هدم كلي للنظام الأساسي لشغيلة قطاع التعليم لسنة 2003، وليس هذا طبعا إلا استكمالا للهجوم الذي بدأ منذ إصدار الميثاق الوطني للتربية والتكوين. فنظام 2003 ذاته نجح في إخراج أقسام من شغيلة قطاع التعليم من الوظيفة العمومية، هي عمال- ات الحراسة والنظافة والإطعام والإيواء المدرسي وتفويض تدبير تلك الخدمات إلى شركات القطاع الخاص، ما حول حياة أولئك الشغيلة إلى جحيم ما بين انتظار تجديد العقود والإفراج عن مستحقات الأجور. لقد كانت تنازلات نظام 2003 مقابلا للسكوت عن تحويل الشغيلة إلى لقمة سائغة في يد شركات القطاع الخاص، وفي نفس الوقت فتح الباب لمراجعات عديدة تهم منظومة التقييم والتنقيط والترقية. ليس النظام الأساسي الجديد إذن إلا استكمالا لغارة بدأت منذ سنة 2003.

ليست هذه المراجعات الجذرية لتشريعات شغل أجراء القطاعات العمومية إلا الوجه الآخر لتدمير هذه الخدمات وجعلها في أيدي القطاع الخاص مصدرا لإنماء أرباحه، وفي نفس الوقت تنفيذ إملاءات المؤسسات المالية الدولية في ما يخص القضاء على نمط التوظيف القديم القائم على التشغيل مع الأجهزة المركزية للدولة، وتحويل هذه المهمة إلى مؤسسات دنيا، في إطار المبدأ الدستوري المسمى "التفريع».

لا يقتصر الأمر على المراجعة الشاملة لتشريعات الشغل داخل الوظيفة العمومية/ القطاع العام، لكن هجمة الدولة شاملة. وهي تسعى بجد إلى مطابقة كل تشريعات الشغل مع الطور الجديد من النموذج التنموي الجديد/ القديم القائم على تمكين القطاع الخاص من الاستثمار في كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية. فالإعداد لمراجعة مدونة الشغل نزولا عند رغبة أرباب العمل الذين ينتقدون صلابتها المفرطة منادين بتعميم

المرونة؛ على شكل تسهيل التخلص من الأجراء- ات والتراجع عن الحد الأدنى القانوني للأجر وتعويضه باتفاقات بين أرباب المقاولات وأجراء- اتها فضلا عن المطالبة بحد أدنى أجر جهوي. تعمل الدولة أيضا على مراجعة الأنظمة الأساسية للمقاولات العمومية، وقد نجحت الدولة في تمرير بعضها وعلى رأسها النظام الأساسي لشغيلة بريد بنك.

إنها استراتيجية هجومية شاملة على الطبقة العاملة لفائدة الرأسماليين، تضع آليات تنظيم جديدة لمسار الشغيلة، من الولوج للعمل مرورا عبر قناة المسار المهني حتى الإحالة على المعاش، ما يضعها تحت الضغط الدائم: رفع المردودية (كثافة الاستغلال) والهشاشة (ضرب الاستقرار المهني) تقليص الدخل الأجري والمعاشات. تمرير الاستراتيجية العدوانية تلك غير ممكن دون توجيه ضربة قاصمة لممارسة الحريات النقابية ونزع سلاح الإضراب من الشغيلة عبر تقنينه القانوني المرادف للمنع بلغة الواقع.

تمكنت الدولة من تنفيذ غاراتها على تشريعات الشغل بمساعدة قيادات نقابية تعتبر الحفاظ على السلم الاجتماعية والاستقرار السياسي خطا سياسيا تحرص على عدم الخروج عن طريقه وتقمع أي معارضة داخلية تحاول إرساء خط نقابي ديمقراطي كفاحي. ويشكل هذا أرضية تلاقي تلك القيادات مع دولة البرجوازية. وبذلك تنفذ حرفيا تلك المهمة التي أوكلها "تقرير لجنة النموذج التنموي الجديد" للنقابات؛ أي مصاحَبة هجمات الدولة على الشغيلة ودرء أي مقاومة نابعة من أسفل قد تعرقل تلك الهجمات.

حاولت القيادات النقابية إيهام الشغيلة بأن المشاركة في الحوار و"المقاربة التشاركية" ستضمن المكاسب القديمة وتأتي بأخرى جديدة، ووقعت على سِلم اجتماعي في قطاع التعليم العمومي في اتفاق 18 يناير 2022. وفي نفس الوقت حاولت تلك القيادات استغلال نضال التنسيقيات الفئوية طيلة سنتي 2022 و2023، كثقل في ميزان حوارها مع الوزارة، دون أن تعمل على تطوير تلك النضالات وتوحيدها ومدها إلى قطاعات أخرى تشهد نفس الهجمات.

يجد مآل نضال شغيلة التعليم (وغيرهم- هن من شغيلة باقي القطاعات) تفسيره في سطوة قيادات غير عمالية على تنظيماتهم، قيادات تابعة إما لأحزاب برجوازية أو غير حزبية موالية مباشرة للقصر. وتتفق هذه القيادات النقابية مع الدولة والبرجوازية على النموذج التنموي الرأسمالي الذي يجب أن يكون الشغيلة (سواء في القطاع العمومي أو الخاص) حطب إنتاج الأرباح. وكل ما تقوم به تلك القيادات هو التماس واستجداء تنازلات تقي الأقسام المنظمة من الشغيلة من أشد ويلات ذلك النموذج، دون الاهتمام بباقي أقسام الطبقة وبالحقوق الشعبية. ولأن تلك القيادات تذهب إلى "الحوار" دون ميزان قوى

يضمنه النضال، تنتهي دائما إلى الاستسلام وتعود إلى البكاء على عدم وفاء الدولة بالتزاماتها وخرق المقاربة التشاركية.

قامت معارضة ضد إصدار النظام الأساسي الجديد، لكنها لا تمس جوهر ذلك النظام، بل تنتقد فقط عدم وفاء الدولة بالفتات الذي وعدت بتمضينه في ذلك النظام (ترقيات وتعويضات)، فيما انفردت تنسيقية المفروض عليهم التعاقد برفض النظام الأساسي الجديد كونه خارج النظام الأساسي للوظيفة العمومية. ومرة أخرى اتجه غضب الشغيلة وجهة غير سليمة، تمثل أساسا في تحميل النقابات المسؤولية بدل تحميلها لقياداتها، والدعوة إلى الانسحاب من النقابات والمبادرة بتأسيس تنسيقيات. لقد أثبت تاريـخ المغرب أن المشكل قائم أساسا في المنظور النقابي القائم على التعاون الطبقي مع البرجوازيين ودولتهم وتفضيل "الحوار" على النضال والإضراب. وهو خط سرعان ما ينبُت داخل التنسيقيات وكل أشكال "البديل النقابي" التي تظهر على هامش النقابات.

إن الهزيمة عميقة ولا يمكن أن يخفيها التغني بالمكاسب التي يضمها النظام الأساسي الجديد، كما لا يمكن أن يخفيها التبرؤ من مسؤولية ثابتة في الإسهام في إصدار ذلك النظام. الهزيمة أيضا سياسية، فقد تمكن الخط النقابي الذي يَعتبر "الإضراب أبغض الحلال" ويصر على "مأسسة الحوار الاجتماعي" و"المقاربة التشاركية" مع دولة البرجوازية، من تمرير أشد التعديات في تاريـخ أجراء- ات الوظيفة العمومية. ولا مخرج من المأزق سوى ببروز خط نقابي ديمقراطي كفاحي يعمل على توحيد الشغيلة على أرضية مطالب إجمالية بدل تبديد القوى في ملاحقة مطالب فئوية لا تواجه جوهر الهجوم البرجوازي على التعليم والعمومي والتوظيف القار.

سيعمم النظام الأساسي الجديد "الأشكال الحديثة لتدبير الموارد البشرية"، أي أشكال فرط الاستغلال القائمة في القطاع الخاص، وغايتها اعتصار أكبر قدر من العمل والمردودية مقابل أقل قدر من الحقوق (أجور وتعويضات وتقاعد). وسيؤدي هذا إلى انطلاق النضال على أرضية جديدة، أرضية مساواة أوضاع الاستغلال بين كل أقسام الطبقة العاملة المغربية، سواء في القطاعات العمومية أو القطاع الخاص، ما يفتح الباب لما ينقص النضال العمالي منذ عقود؛ الوحدة الطبقية لشغيلة المغرب في وجه الرأسماليين ودولتهم ووراءهما مؤسسات الرأسمال العالمي.

نضالات شغيلة التعليم: إلى أمام حتى النصر وبناء الشرط اللازم لصد الهجوم الشامل: عمل نقابي ديمقراطي مكافح وموحد

7 نوفمبر 2023

يعيش بلدنا على وقع دينامية نضالية هامة بعد ركود نسبي، تتمثل في التحرك النضالي الواسع والعميق لشغيلة التعليم ضد النظام الأساسي المدمر الجديد. وفي سياق هاته الدينامية النضالية، هناك واقع اجتماعي عنوانه الأساسي التضخمُ الطيار الذي يلتهم أجور الطبقة العاملة البائسة أصلا، وبرنامجٌ معلَن للطبقات السائدة يستهدف أوسع تعميم ممكن لتسليع الخدمات العمومية والإجهاز على مكتسبات تقاعد عموم الأجراء ومزيد من تقييد الحريات النقابية خاصة عبر إصدار قانون الإضراب والوصول بمحطة الإجهاز على صندوق دعم مواد الاستهلاك الجماهيري إلى محطته الأخيرة أي حذفه النهائي. وضمن ذلك البرنامج كذلك نقطة القضاء على الوظيفة العمومية بشكل كلي، وتعويضها بأشكال توظيف هجينة تتراوح بين ما يسمى وظائف عمومية جهوية وبين تعميم أشكال للعمل الهش ضمن منظور تفويض تدبير المرافق مباشرة للقطاع الخاص أو تفويتها كليا. وهذا لا يعني قطاع التعليم فقط، بل يشمل جميع قطاعات الوظيفة العمومية (صحة وجماعات ترابية... الخ).

يقع الغلاء والتضخم في قلب الدينامية النضالية الأخيرة في قطاع التعليم. فقد قضم الغلاء أجور شغيلة القطاع- شأنه شأن باقي القطاعات- وكانوا ينتظرون زيادات في الأجور وترقيات تقيهم- هن شر الغلاء والتضخم، وهو وَهْمٌ زكته القيادات النقابية المشاركة في صياغة النظام الأساسي الجديد. كانت خيبة الأمل من هذا الوهم أحد أهم محفزات الهَبَّة النضالية الأخيرة.

كما يأتي التحرك النضالي لشغيلة التعليم بعد مسلسل طويل من النضالات المتفرقة لعدد كبير من التنسيقيات في القطاع من أجل مطالب فئوية، وبعد سنين من سِلم اجتماعي تام من طرف واحد اِلتزمَت به معظم قيادات النقابات التعليم بمبرر دخولها في مسلسل "بناء مشترك" مع وزارة التعليم لنظام أساسي جديد لشغيلة القطاع. ورغم تحذيرات عدد من المناضلين- ات النقابيين- ات، ومن آلاف من الشغيلة، بأن مآل هاته السيرورة لن تكون إلا دمارا للمكتسبات، استمرت ايادات النقابات في مسلسل شراكتها مع الدولة إلى اليوم الأخير الذي انكشفت فيه الثمار المُرة، كما الأمر دائما، لسياسة الشراكة الاجتماعية المفلسة. لقد أصرت قيادات الرباعي الموقعة على محضر 14 يناير 2023 على مواصلة نفس مسلسل الشراكة، بينما فضلت قيادة الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي، بعد سنة من

مشاركة في اللجنة التقنية، عدم التوقيع، وحُرمت من الاستمرار في المشاركة في جولات "الحوار"، فعملت على الإسهام في بناء تنسيق نضالي بعد صدور النظام الأساسي الجديد، مع استمرار سعيها للعودة إلى طاولة "الحوار القطاعي».

ما كان من الشغيلة إلا الانتفاض خارج معظم التنظيمات النقابية في محاوِلة لبناء وحدة نضالية من تحت، إما عبر تنسيق عمل رافضي النظام الأساسي، أو عبر محاولة بناء تنسيقات وحدوية.

لا يسع كل مناضل-ة عمالي-ة إلا دعم كل سيرورة نضالية منطلقة من القاعدة، ومكرِّسة لفكرة مشاركة الجميع في التقرير والتنفيذ، وتزيد الوعي بمحدودية تأثير المناوشات الفئوية والحاجة لتوحيد النضالات. لقد مرت سنون طويلة من اغتصاب حق الشغيلة في حياة نقابية نشطة وسليمة من قبل أجهزة نقابية متضخمة انفصلت تدريجيا عن انشغالات قاعدتها المفترضة وأضحت عاجزة عن قيادة نضالاتها، وبعد سنين طويلة من مراوحة المعارضة النقابية لخط التعاون الطبقي المكان في سعيها لإعادة بناء الحركة النقابية على أسس الوحدة والديموقراطية والكفاح.

يتعلق الأمر إذن بدينامية مفتوحة على احتمالات عدة، كما كل النضالات، الحاسم فيها هو تطوير ميزان القوى لصالح الشغيلة المناضلين، وهو ما يفرض الحرص على تدبير سليم لسيرورة النضال، بدءً بالمطالب المرفوعة وأشكال التنظيم الملائمة وحلقات البرنامج النضالي والسعي لتوسيع دائرة الحلفاء والبحث الحثيث عن خرط أوسع ما يمكن من الشغيلة المهدَّدين، كما شغيلة التعليم، بالإجراءات الليبرالية الكارثية. مثلما يمثل رفع مستوى الوعي بالمخاطر المحدقة، والسعي لبناء وإعادة بناء عناصر قوة الشغيلة، مسألة حيوية للسير بالنضالات الحالية نحو النصر، وللقدرة على مواجهة باقي حلقات الهجوم الشامل.

بات قسم يتعاظم من شغيلة التعليم يعي بأن الأمر لا يتعلق فقط بمطالب زيادة في الأجور، على أهميتها الكبرى، بل أن الأمر يتعلق بمخطط يستهدف تعميق استغلالهم-هن. كما باتوا يعرفون أن أهم حليف لهم هم جماهير الأمهات والآباء، أي أقسام مهمة من الطبقة العاملة وصغار المنتجين- ات، المستائين- ات من أحوال المدرسة العمومية التي تنضاف لمعاناتهم- هن مع الغلاء والبطالة وانعدام الحق في خدمات صحية وسكن لائق، وهم- هن ينظرون بعين الرضى للتحركات الاحتجاجية للأمهات والآباء الموجهة في أغلبها، لحد الآن، ضد الدولة، فإن ذلك يفرض على الحركة النضالية في التعليم استدماج مطالب تبني فعلا وحدة نضالية معهم، وإبداع مبادرات لبناء تحالف متين، وعدم تركهم- هن

فريسة لدعاية الدولة التي تسعى كل مرة إلى استمالتهم- هن.

كما بات قسم من الشغيلة يعلم أن أمر بناء ميزان قوى لصالح الأجراء- ات، متعلق بشكل كبير بأحوال النضال الشعبي العام، وهم- هن يتذكرون أن أهم مكاسبهم- هن في تسقيف الترقية والزيادة في الأجور والوعد بالدرجة الجديدة، قد جاء في سياق نضالات سنة 2011. إن الشرط الأساسي لتعميق هذا الوعي هو التخلص من النزعات الفئوية المدمرة للنضال، وهي نزعات لا تزال مستمرة في الدينامية الحالية، ثم التخلص من فكرة معاداة النقابات بينما المطلوب تخليصها من الخط السائد فيها: خط الشراكة مع الدولة ومرافقة إجراءاتها، وتعويضه بخط مكافح ديموقراطي وتوحيدي.

لطالما آمن أنصار ونصيرات جريدة المناضل-ة بأن الشغيلة لن يظَلوا مستكِينين أمام الهجمات ضد مكتسباتهم، كما يؤمنون بقدرتهم على اجتراح طريق النصر عبر النضال، وببناء أدواته، مسترشدين- ات في ذلك بدروس أكثر من قرن ونصف من تجارب كفاح الأجراء عبر العالم، وهم- هن إذ يشاركون شغيلة التعليم نضالاتهم- هن الحالية، ويتعلمون منها، يحاولون أن يكونوا مفيدين- ات لهم بنقل ما خلفته النضالات السابقة من دروس، ويسعون لكشف كل الانزلاقات الممكنة محاولين- ات وضع أيديهم- هم على أوجه القصور، إن وُجدت لتقويمها، كما على صفحات النجاح لتعزيزها. وهم- هن إذ يشاركون شغيلة التعليم نضالاتهم- هن فإنهم- هن يعملون على تلاقي كل ديناميات النضال، ضد الغلاء وضد تفكيك الوظيفة العمومية، وضد كل محاور حرب رأس المال ودولته المستعرة ضد الأجراء- ات، كما ضد العدوان الإمبريالي الصهيوني على الشعب الفلسطيني، باعتباره قضية أساسية من قضايا النضال في منطقتنا الذي لطالما كان شغيلة التعليم في طليعته.

كل التضامن مع شغيلة التعليم ... إلى أمام نحو اضراب عام وطني، عمالي وشعبي، ضد الغلاء وتدمير الخدمات العمومية وقمع الحريات

12 نوفمبر 2023

بعد عقود من جر القيادات البيروقراطية للحركة النقابية إلى مستنقع التعاون مع الدولة البرجوازية لضبط الوضع الاجتماعي وتمرير السياسات النيوليبرالية المدمرة للمكاسب والحقوق، لا سيما بعد خفوت موجة 2011-2012، وبعد اتفاق 30 أبريل 2022 المكرس لاستسلام تام لكل خطط الدولة (فتات في ظل تصاعد الغلاء، تفريط في حق الإضراب وفيما تبقى من مكاسب قانون الشغل، وفيما تبقى من حق تقاعد، بقبول وضعها كلها على طاولة «الحوار»...)، اهتزت الساحة النقابية منذ مطلع شهر أكتوبر 2023 بموجة من الأعماق مصدرها قطاع التعليم.

كان الفتيل المفجر لقنبلة الغضب المتراكم، النظام الأساسي الذي مررته الدولة بتعاون القيادات النقابية العاملة وراء ظهر الشغيلة المعنيين.

اكتست موجة الأعماق الكفاحية بقطاع التعليم أشكالا ديمقراطية، من نقاشات جماعية بأماكن العمل، وطرائق تسيير، وانتداب ممثلين- ات، «وبناء تنظيمات جديدة، إما كتنسيق بين تنظيمات قائمة (التنسيق الوطني لقطاع التعليم) أو تنسيقات جديدة (التنسيقية الموحدة لهيئة التدريس وأطر الدعم)؛ وكلها صيغ لا عهد للحركة النقابية المتبقرطة بها.

توالت الإضرابات منذ بداية شهر أكتوبر وما تزال مستمرة، وقد انخرط فيها جُل الشغيلة، رغم مساعي القيادات النقابية المتعاونة مع الدولة نسفها.

اضطرت بعض تلك القيادات إلى مسايرة الموجة كي لا تفقد كل مصداقية بعد أن تأكد أمام أنظارها مدى سخط الشغيلة عليها. لكن البيروقراطية إنما تساير اضطرارا، على أمل خفوت الموجة، وتسارع لإعادة مياه الشراكة الاجتماعية إلى مجاريها العفنة، أي التضحية بمصالح الشغيلة على مذبح تمرير السياسات النيوليبرالية.

إن أحد أصول البلاء هو تلك البيروقراطيات ذاتها التي فتحت باب جهنم على التعليم العمومي بمشاركتها في ما يسمى ميثاقا وطنيا للتربية والتكوين، إنجيل السياسة النيوليبرالية في تدمير المدرسة العمومية.

لقد اكتوى شغيلة التعليم بنار "المقاربة التشاركية" التي ليست أكثر من وضع خاتم النقابة على السياسة الجهنمية التي تنهجها الدولة ضد شغيلة التعليم العمومي (ظروف عمل سيئة بمقدمتها الاكتظاظ، فرط الاستغلال بتكثيف العمل والعقوبات، تجميد

الأجور...) إمعانا في تدميره لصالح تُجار التعليم.

زادت موجة الغلاء الفاحش لتصب وقودا على نار الاستياء، وها نحن نعيش حالة غير مسبوقة في تاريـخ الحركة النقابية. أحد أكبر فيالق الطبقة العاملة ينتفض ضد الهياكل التنظيمية المتكلسة، ويبدع في ممارسة ديمقراطية في أسفل، ويتجاوز القيادات التي انكشف تواطؤها مع الدولة انكشافا لا حاجب له.

لقد أعاد شغيلة التعليم بذلك اكتشاف جوهر العمل النقابي المكافح، وتحتاج الحركة الصاعدة الاستمرار في تطوير تلك الآليات المُعاد اكتشافها، وتعميمها جغرافيا، وحمايتها من سلبيات التنظيمات المتبقرطة، والحذر كل الحذر مما قد يضعها ومعها المعركة في مقتل، أي تكلس البنيات المُرساة (لجن المؤسسات والمنتدبين- ات والمجالس الوطنية...)، إن جوهر عنفوان الدينامية الجارية كائن في النقاش الدائم داخل المؤسسات، مثلما هو كائن في قابلية كل المنتدَبين- ات لمهمة ما وللعزل. يتطلب الأمر تحول لجان المؤسسات الموحدة إلى لجن للإضراب، كما يتعين انتخاب لجنة إضراب وطنية تتكلف بمهام قيادة المعركة وتمثيل المضربين- ات والتفاوض باسمهم- هن تحت رقابتهم- هن المباشرة.

ورغم أن ما يتعرض له شغيلة التعليم جار على قدم وساق بسائر قطاعات الوظيفة العمومية، تمتنع القيادات المتعاونة مع الدولة عن توحيد الرد العمالي، وتناور متطلعة إلى لحظة خفوت موجة الكفاح الجارية بالتعليم، لتعود إلى أدوارها الوسخة.

لقد كان إضراب شغيلة التعليم الوطني أيام 24 و25 و26 و27 أكتوبر 2023، المصحوب بوقفات احتجاجية أمام مديريات التعليم، ومسيرتها المجيدة يوم 7 نونبر 2023، حدا فاصلا بين مرحلتين من تاريـخ الحركة النقابية، حيث فتح كفاح شغيلة التعليم صفحة جديدة نحو الانعتاق من نير البيروقراطيات وتسيير النضال وبناء أدواته وتسييرها ذاتيا وديمقراطيا.

ما العمل ...إلى أمام نحو الإضراب العام

إن المسؤولية التاريخية الواقعة اليوم على كاهل المناضلين/ات النقابيين/ات، من كوادر وسطى ومسيري الفروع، وعامة المنخرطين- ات، هو العمل لتوحيد المعركة دفاعا عن الوظيفة العمومية وردا لكل الهجمات البرجوازية التي تلوح في الأفق (قانون الإضراب، تحطيم مدونة الشغل، النيل من حق التقاعد...). وهي المسؤولية الممتدة إلى نقابات القطاع الخاص حيث تقف النقابة اليوم عاجزة تماما عن الدفاع عن القدرة الشرائية المستهدفة باطراد (نزع الدعم عن غاز المطبخ...).

تتهرب قيادات المركزيات من مسؤوليتها كقيادة، مستعملة الهياكل التنظيمية لكبح النضال بدل إطلاقه، تاركة الشغيلة فريسة سهلة لمختلف أنواع التعديات.

فليكن طريقنا مستلهما لدرس شغيلة التعليم، أي تجاوز الهياكل المتكلسة وإمساك زمام أمرنا بأيدينا، عبر أشكال تنظيم ديمقراطية.

يجب مساندة شغيلة التعليم بتعميم النضال في قطاع الوظيفة العمومية، لتكون هذه الوحدة حافزا قويا لنقابات القطاع الخاص لتنضم إلى المعركة، دفاعا أولا وقبل كل شيء عن القدرة الشرائية، وعن الحريات النقابية وإجمالا عن الحق في حياة لائقة بجميع أبعادها.

لا فرصة تاريخية أفضل مما نشهد اليوم بفضل حركة شغيلة التعليم، للسير نحو تحرك جماعي لطبقتنا يُعيد إليها كرامتها ويُحسِّن أوضاعها على طريق تحررها التام من الاستغلال والاضطهاد. وما من فرصة دائمة، فإما نضرب الحديد حاميا، أو انتظار ردح طويل من الزمن كي تسنح فرصة أخرى مثل القائمة حاليا.

الوحدة النضالية للشغيلة من القاعدة باعتماد التسيير الديمقراطي والتواصل النشط مع التلاميذ والأسر وجمعيات الآباء والأمهات طريق تحقيق الانتصار.

- لأجل زيادة نوعية في الأجور تستعيد خسائر القدرة الشرائية بغلاء مستمر.
- تحصين الحريات النقابية ضد التهديدات التي تهددها وعلى رأسها تقنين الإضراب.
- لأجل معاش تقاعدي قائم على التضامن وفي خدمة الشغيلة حصرا.
- الخدمات العمومية الجيدة والمجانية مكسب تاريخي والنضال وحده يحصنه من الخوصصة متعددة الصيغ.

كفاح شغيلة التعليم: نحو إضراب عام طريقا إلى نصر أكيد

21 نوفمبر 2023

تتقدم الحركة النضالية العارمة الجارية في قطاع التعليم نحو استكمال شهرها الثاني، بزخم متزايد وإصرار على الاستمرار حتى تحقيق المطالب وعلى رأسها سحب النظام الأساسي المدمر لوظيفة الأستاذ-ة ولشروط عمله- ها.

تعتمد هذه الحركة أشكال تنظيم استدعاها حجمها وطبيعتها، فكونها انتفاضة جماعية لجسم الشغيلة جعل تسيير المعركة يجري باجتماعات الشغيلة في أماكن العمل أو جموع عامة خارج المؤسسات، وتنظيم النقاش وبداية تمرس على تداول المعلومة بأشكال ديمقراطية قابلة للتطوير، ودفع إلى ابتكار أدوات تنظيمية جديدة إلى جانب قسم الحركة النقابية المتجاوب مع تطلعات الشغيلة، بينما اضطرت القيادات النقابية التي تعاونت- ولا تزال- مع الدولة إلى مسايرة الدينامية النضالية خشية تلاشي ما تُسيِّره من هياكل، وتوخيا للعودة إلى أدوارها البائسة، أدوار المساعدة على تمرير الهجمات على الشغيلة بدل التصدي لها. كما فرضت كفاحية الشغيلة في القاعدة سيرورة تنسيق بين مختلف الهيئات التي تقوم بدور فاعل في الحركة النضالية الجارية، تنسيق لا يخلو من مصاعب جمة، أولها تقاليد الانعزالية الفئوية المتجذرة في الأعماق.

هذه كلها مكاسب جاءت بها المشاركة الجماعية غير المسبوقة لشغيلة التعليم وهي مشاركة تستوجب من جهة التوسيع لتشمل سائر أجراء القطاع وأجيراته، أي شغيلة الحراسة والنظافة والإطعام والإيواء ومربيات التعليم الأولي وسائقي النقل المدرسي وأجراء وأجيرات قطاع التعليم الخصوصي، كما تتطلب توسيع نطاق الدينامية النضالية لتشمل المرتبطِ مستقبلهم- هن بمآل الوظيفة العمومية: الطلبة وضحايا البطالة من خريجي- ات الجامعات. ومن جهة أخرى ترسيخ وتطوير الممارسات الديمقراطية التي اهتدى إليها الشغيلة: النقاش الحر في أماكن العمل وانتخاب الممثلين/ات في الهيئات القائدة للنضال وقابليتهم- هن للعزل. ويتطلب التسيير الذاتي الديمقراطي للإضراب تنظيم الجمع العام للمضربين والمضربات، بكل أماكن عمل، المنتمين- ات نقابيا وغير المنتمين- ات، في استقلال عن القوى السياسية والنقابية، وله صلاحية اتخاذ القرار، مهمته خدمة مصلحة الشغيلة. هذا الجمع العام بمكان العمل وظيفته تنظيم النقاش الحر لتناول كل قضايا النضال دون كابح لتجاوز الخلافات وتحديد ما الذي يدفع بالنضال وما الذي يعوقه وبالتالي إعداد الاستراتيجية الأكثر فعالية. إنه إطار تحديد المواقف واقتراح ما العمل بالتصويت، والتصويت على المطالب والأشكال النضالية وانتخاب لجنة إضراب قابلة للعزل لخلق

شروط تجاوز الفئوية والكوابح النقابية، وكذا انتخابُ لجنة تفاوض.

ويتطلب تحقيق الوحدة التامة، ضمانة الانتصار، انصياع الأجهزة الفوقية لإرادة القواعد، وذلك بتوحيد برامج النضال، واعتبار كل متهرب من تحقيق الوحدة كاسر نضال ومُيسِّرا لأهداف الدولة.

إن تقوية الحركة النضالية على هذا النحو، أي بالمشاركة الجماعية الديمقراطية، شرط لا بد منه، لكنه غير كاف. فالنظام الأساسي في التعليم له نظائر في قطاعات الوظيفة العمومية الأخرى، ويندرج في خطة التفكيك التي تطبقها الدولة. وهذه مصرة على هزم شغيلة التعليم على هذه الجبهة لأنها تدرك أن إسقاط النظام الأساسي في التعليم سيؤدي إلى فشل عام لخطتها في تفكيك الوظيفة العمومية. جمعينا معنيون- ات ولا نضال بالوكالة، فلنشارك جميعا في الدفاع عن الوظيفة العمومية. يتطلب تحقيق الانتصار والحالة هذه انضمام باقي مكونات الوظيفة العمومية، وبمقدمتها الجماعات الترابية والصحة، إلى المعركة الجارية. إن لعامة أجراء الدولة وأجيراتها نفس المطالب: نظام أساسي معزز للمكاسب المادية وضامن للاستقرار المهني، وزيادة فعلية في الأجور بوجه الغلاء الفاحش والتصدي لخوصصة المرفق العمومي وما يجلبه من هشاشة وكثافة استغلال.

المعركة مصيرية بكل المقاييس، فإما تحقيق المطالب أو التدحرج إلى هاوية الاستعباد والقهر التي تُدفع إليها الوظيفة العمومية.

ولا شك أن الدولة التي تخدم مصلحة أقلية قليلة لن تتورع في استعمال ما بوسعها لسحق حركتنا بالمناورات والتضليل وعقاب اقتطاع من الأجور وحتى القمع. الأمر الذي يستدعي تعبئة كامل قوة طبقتنا أي امتداد الإضراب إلى القطاعات الإنتاجية لما لشغيلتها من قدرة على شل كافة دواليب آلة الاقتصاد. إن تحديا من هذا القبيل، أي إضرابا عاما وطنيا يشل البلد هو الكفيل بجعل الدولة تنصاع لمطالبنا. الإضراب الفعال هو وقف النشاط الاقتصادي والإدارة، فهذا الوقف وحده يفتح آذان من نتوجه إليهم بمطالبنا. وسيستمد هذا الإضراب قوته من المشاركة الجماعية الديمقراطية للشغيلة، هذه المشاركة التي أعطى عنها إضراب التعليم صورة ملهمة، ومن دعم الأسر المكتوية هي أيضا بسياسة الدولة في التعليم وبغلاء المعيشة الذي جر عليها أهوال البؤس، هذا الدعم الذي سيضفي طابعا شعبيا على الإضراب العام.

لقد دلت تجارب النضالات السابقة أن انقسام الصف طريق الهزيمة، وبأنه بالوحدة دون سواها سننتصر.

توحيد قوة الطبقة العاملة في هذه المعركة المصيرية مهمة تخلت عنها معظم القيادات النقابية، لكن الشغيلة أبانوا، رجالا ونساء، أنهم- هن قادرون- ات على أخذ زمام أمرهم- هن بأيديهم- هن.

ثقتنا في أن انتصار الشغيلة من صنع الشغيلة أنفسهم- هن، فإلى أمام نحو الإضراب العام الوطني والشعبي المسيَّر ذاتيا بلجان الإضراب المنتخبة ديمقراطيا والقابلة للعزل.

حراك التعليم: ديمقراطية مُعبرة عن إرادة القاعدة المناضلة... طريقنا إلى النصر

28 نوفمبر 2023

يعيش بلدنا حالة نضالية عمالية غير مسبوقة هي إحدى أعظم نضالات الطبقة العاملة المغربية على الإطلاق. إضرابٌ في قطاع التعليم، المُشغِّل لما ينيف عن 300 ألف أجير وأجيرة، سائرٌ إلى استكمال شهره الثاني.

يتميز هذا الحراك بالانخراط الواسع للشغيلة بحجم مشاركةٍ في الإضراب والمسيرات غير مسبوق بتاتا بهذا القطاع. واتخذ هذا الانخراط أشكالا ديمقراطية أولية طالما خنقها التحكم البيروقراطي المستشري، من قبيل النقاشات في قاعات الأساتذة والجموع العامة في أماكن العمل، وانتداب ممثلين- ات بديمقراطية. طبعا ككل حراك بهذا الحجم تشوبه سلبيات معظمها من الماضي نقلها من تمرسوا داخل منظماتهم- هن السابقة على إعدام الديمقراطية وعلى أشكال التحايل لمصادرة حق القاعدة في اتخاذ القرارات وفي الإمساك بزمام نضالها بتسيير ذاتي قاعدي.

ونحن على مشارف الشهر الثالث، يرتفع السؤال إلى أين نسير، وما العمل؟

تستعين الدولة مجددا بقيادات نقابية انكشفت حقيقتها أمام أعين شغيلة التعليم، الذين نزعوا عنها شرعية التحدث بلسانهم/هن بعد تورطها في خيانة صريحة لمصالحهم/هن، وفي التدليس والخداع شهورا مديدة. إنها قيادات نقابية لم تعد تمثل سوى نفسها، بعد أن انخدعت بها القواعد مدة طويلة. وأول مهمات قاعدة تلك النقابات النضال لإزالتها تنظيميا بعد أن أزاحها الشغيلة في ساحة النضال.

عرضت الدولة يوم أمس، في حوارها مع شركائها في الإضرار بالشغيلة، ما بجعبتها من مناورات/تنازلات تتوخى امتصاص نقمة شغيلة التعليم دون استثارة مطالب قطاعات أخرى من أجرائها ومن أجراء- ات القطاع الخاص المكتوين- ات جميعا بنار الغلاء الفاحش غير المسبوق تاريخيا. عرضت ما لديها لتظهر بمظهر من يلبي المطالب، بعد أن تجاهلت الاستجابة لها ورفضت التفاوض بشأنها طيلة شهرين بغاية إنهاك الشغيلة سيرا على قاعدة البرجوازية لما تواجه إضرابات الطبقة العاملة بكل مكان بالعالم.

وتوازيا مع ذلك، شرعت الدولة في تنفيذ اجراءات قمع وتضييق متعددة الصيغ، منها اقتطاعات من أجور المضربين/ات، واستفسارات تمهيدا لتنزل عقوبات بشريحة من الشغيلة لتخلق جوا من الارتعاب، وستزيد حملتها لتأليب أسر التلاميذ على الشغيلة شدَّةً. الغاية من هذا كله إبراز الشغلية كطرف معاند لا يقبل حلا وسطا، ويصعد لغايات "مشبوهة"،

هذا كله بغاية تبرير رفع حدة القمع أمام الرأي العام.

تسعى الدولة بما سمته "تجميد النظام الأساسي الجديد في أفق تعديله" إلى الظهور بمظهر المستجيب فعلا للمطلب المركزي لشغيلة القطاع، مطلب إلغاء تام لذلك النظام. وليس ربط ذلك كله بتاريخ 13 يناير سوى تحايلا يتيح تمرير قانون مالية سنة 2024 في نهاية شهر ديسمبر. إنها مناورة لضمان سلم اجتماعي في قطاع يشهد أكبر دينامية نضالية حاليا، كي تتمكن من تمرير التصويت على قانون المالية بسلام.

لحد الآن فرض الشغيلة في القاعدة إرادتهم/هن في الوحدة النضالية على أجهزة مختلف الهيئات المشاركة في النضال الجاري. وهذا ما يحافظ للحراك على نَفَسٍ قوي، ويرفع ثقة الشغيلة في أنفسهم- هن. وهذه الوحدة هو ما ستسعى الدولة لنسفه بالمناورة بمحاولة استغلال النزوع الفئوي لشق صف الشغيلة الموحد، بدفع فئات تُلَبَّى مطالبها إلى الانسحاب من المعركة دون إسقاط النظام الأساسي وتحقيق سائر المطالب الكبرى التي توحد الجميع، لا سيما الزيادة في الأجور وسن قانون للسلم المحرك للأجور والأسعار اللذين من شأنهما إبطال مفعول الغلاء المدمر للقدرة الشرائية.

وطبعا ستعمد الدولة إلى الاستعانة بمن عهدت فيهم ذلك من بيروقراطيات لا تزال مسيطرة على منظمات قسم من الشغيلة، والتعويل حتى على انفكاك داخلي للحراك بمجمله قد يسببه عدم احترام الديمقراطية داخله، وهي ميول قائمة في كل أدوات النضال الحالية، من نقابة ومن تنسيقيات بدرجات متفاوتة.

لذا، ليس بيد الحراك لمواجهة المرحلة المقبلة، المحتمل أن تزداد صعوبة للعوامل الوارد أعلاه، سوى:

1) أوسع إعمال للديمقراطية بالجموع العامة في أماكن العمل ذات السيادة في اتخاذ القرار، وجعل هذا القرار ملزِما لقيادات يجب الاستمرار في الضغط عليها وإخضاعها للرقابة والحذر منها، سواء التي فضلت "الحوار القطاعي" أو التي تقود النضال حاليا، وجعل نتائج التفاوض موضوع نقاش واستفتاء في القاعدة.

2) توسيع قاعدة النضال بخرط كل أقسام شغيلة قطاع التعليم (هيئة الإدارة التربوية، ومربيات التعليم الأولي وعمال- ات الحراسة والنظافة والإطعام والإيواء والنقل المدرسي، مع الدفاع عن مطلب دمج هذه الفئات)، ومجمل شغيلة الدولة والقطاع الخاص سيرا نحو إضراب عام عمالي وشعبي.

إن قرارا جماعيا ديمقراطيا يتخذه كافة المشاركين والمشاركات في النضالات الجارية هو

الكفيل بضمان النصر، وبضمان مكاسبه ومواصلة وحدة الشغيلة لمواجة القادم قريبا من هجمات وبمقدمتها حق الإضراب المستهدف بمنع عملي. ولنتذكر أن لولا حق الإضراب لَمَرَّ النظام الأساسي وتكرس وتعمق استعباد الشغيلة وتجويعهم. وثاني أعظم الهجمات استهداف ما تبقى من مكاسب التقاعد وتعديل مدونة الشغل في اتجاه يشدد الاستغلال والهشاشة خدمة لمصلحة الرأسمال.

اللحظة مصيرية ولا سبيل إلى النصر غير الديمقراطية العمالية: ديمقراطية الجموع العامة ذات السيادة في اتخاذ القرار.

تشدد قمعي ينذر بتصعيد نوعي ضد حراك التعليم، لا رد عليه إلا بمزيد الوحدة والتضامن

4 ديسمبر 2023

بعد أن تيقنت الدولة من صمودنا، نحن شغيلة التعليم، ومِن تمسكنا بحقوقنا، ورفضنا مجملَ التعدِّيات المركزة في النظام الأساسي، لجأت إلى مكر التنازلات الخادعة والمفخخة، من قبيل "التجميد" و"التجويد" و"دراسة تحسين الدخل"... كي تُبطل التعبئة الكفاحية الجارية لتعود إلى استئناف هجومها عندما يخلو لها الجو بعودتنا إلى فصول التدريس. كيف لا وما فعلت بالتعليم مندرج ضمن عدوان شامل على الوظيفة العمومية بكافة قطاعاتها.

وكالمعهود في كل دولة برجوازية تواجه تحديا نضاليا من الطبقة العاملة، بدأت الدولة تكشر عن أنياب القمع بما عرّضت له يوم أمس الأحد 3 ديسمبر مسيراتِ دعت إليها (لإنقاذ مصداقية منهارة) إحدى القيادات الموقعة على اتفاق 14 يناير 2023 المناهض لمصلحة شغيلة التعليم ولكافة شغيلة الوظيفة العمومية. ليس منع التنقل وتعنيف المحتجين-ات سوى رسالة أولى إلى الحراك العظيم الذي يهز القطاع منذ شهرين. وإن كانت الجزرة التي ألقت بها الدولة إلى مُحاوريها من القيادات الأكثر امتثالية صغيرةً، فإنها تلوح بعصا قمع كبيرة، بإصدار الباشوات قرارات تعسفية بمنع التنقل إلى مراكز تم تحديدها لتنظيم الاحتجاج، ما يعني من اليوم فصاعدا مواجهة أشكال التظاهر، المنظمة جهويا ومركزيا (وقفات ومسيرات)، بقرارات قمع شبيهة.

أن تلجأ الدولة إلى قمع واسع النطاق ضد حركة نضال جماهيرية تهز قطاعا يشغل أكثر من 300 ألف أجير وأجيرة هو إعلان حرب نوعية، سيكون آخر ما بجعبة الدولة الحريصة على وقف حراك غير مسبوق يهدد بتعميم الاحتجاج لاسيما في مناخ غلاء فاحش أتى على القدرة الشرائية لعامة الشعب.

هذا التصعيد القمعي يدعونا، نحن شغيلة التعليم، إلى تفكير جماعي ومناقشة ابتكار صيغ نضال أشد بأسا من الإضراب (إضرابنا لا يوقف آلة الإنتاج، ورفاقنا شغيلة القطاعات الإنتاجية ليسوا في الموعد النضالي بعدُ) ومن المسيرات والوقفات، تكون بكثافة جماهيرية وطابع سلمي تُؤتي ضغطا أشد، وذلك في تناغم مع كفاح أسر التلاميذ التي تنمو حركتها باطراد.

وإذ نكافح بمفردنا لصد عدوان الدولة على ظروف عملنا وحياتنا، في ظل ما يبدو ترقبا

من شغيلة الدولة، في الوظيفة العمومية والجماعات المحلية، وحتى من شغيلة القطاع الخاص، لما ستسفر عنه المواجهة الجارية، ونتيجة أيضا لامتناع القيادات النقابية بتلك القطاعات عن الانخراط في المعركة الجارية، فليس بيدنا في المدى الآني غير توطيد صفوفنا، وتعزيز وحدتنا، بإعلان فوري لإحداث هيئة تنسيق عليا بين المكونات الثلاث، التنسيقية الموحدة والتنسيق الوطني لقطاع التعليم وتنسيقية الثانوي التأهيلي، تنهي أي تباين في برامج النضال، وتوحد المطالب، وتجسد الوحدة داخل المؤسسات بجموع عامة موحدة ومسيرة ديمقراطيا، تتداول في شؤون المعركة ومآلاتها، وتكون قراراتها أساس قرارات هيئة التنسيق العليا.

فتوحيد صف التنسيقيات المناضلة وتعزيزه بانضمام شرائح أخرى لم تلتحق بعدُ بالنضال كفيل بإبطال مفعول مناورات الدولة، وعلى رأسها التلاعب بالمطالب الفئوية والتلويـح بالقمع أو تشديد حدته، لشق صفوف الشغيلة.

اللحظة تاريخية حاسمة ومصيرية، والدولة لن تنصاع إلا باستماتتنا في الدفاع عن حقوقنا بصف واحد مُتراص. وإذا كانت هيئات تسيير تنسيقيات نضالنا تعلن على طرف اللسان تمسكها بالوحدة دون أن تجسدها في اتفاق جماعي قبلي في برنامج النضال، فما ذلك إلا خضوع لضغطنا من القاعدة الواعي بأن مصيرنا في كف وحدتنا. وإن تنامي هذا الضغط، وتعميم الجموع العامة دون يافطات انتماء إلى هذه الجهة التنظيمية أو تلك، واعتماد قراراتها، هو الضمانة الأساسية لإنماء كفاحيتنا بما يكسبنا مقدرة التصدي لمناورات الدولة وعصا قمعها.

واجبنا، نحن جماهير شغيلة التعليم، الضغط على قيادات التنسيقيات جميعها، وتجسيد الوحدة في أماكن العمل، الوحدة الميدانية، وتسيير الإضراب وكل صيغ النضال بأدوات ننتخبها، بعين المكان، وإقليميا وجهويا ووطنيا. ننتخبها جميعها بديمقراطية مباشرة، مع ضمان تمثيلية النساء، وتحديد مدة الانتداب، وتدقيق صلاحيات التقرير في القضايا الأساسية في الهيئات التمثيلية المركزية، وقابلية عزل كل منتخب لم يف بالغرض.

إما أن نستعد للعدو بوحدتنا أو يسحقنا بالانفراد بنا واحدا بعد الآخر.

سننتصر...

حراك شغيلة التعليم: الوحدة والديمقراطية

12 ديسمبر 2023

بتنفيذه خطوته النضالية الأخيرة، المتمثلة في مسيرات الأقطاب، يوم 6 ديسمبر الجاري، ووضعه برنامجاً نضاليا لأسبوع 11 إلى 16 ديسمبر 2023، أبان حراك شغيلة التعليم تعاظم إصراره على مواصلة الكفاح لتحقيق مطالبه، وفي القلب منها الحفاظ على الوظيفة العمومية في التعليم.

وكأي حركة نضالية مستديمة، لا غنى لحراك التعليم لمواصلة السير قُدماً، بوجه تعنت الدولة ومراهنتها على إنهاكه، عن حشد قوى إضافية كمية ونوعية. وطالما لم تنضم أقسامٌ أخرى من الوظيفة العمومية والجماعات الترابية معنيةٌ بمشاكل مماثلة لما يعانيه قطاع التعليم، يبقى مصدرُ القوة الآني هو تعزيزُ القوى الذاتية.

شرطُ هذا التعزيز الأولُ هو تبديد كل ما من شأنه إحباطُ الهمم الناتج عن الشعور بتضارب التوجهات، وتباين التقديرات حول الخطوات النضالية: مدتها، توقيت ومكان خوضها، أو هذا أو ذاك من تفاصيلها.

ولا شك أن ما قد يثير تنازعَ الميولات هذا هو كونُ حراك التعليم ثلاثي الرؤوس: التنسيق الوطني لقطاع التعليم، والتنسيقية الموحِّدة لهيئة التدريس وأطر الدعم، والتنسيقية الوطنية لأساتذة التعليم الثانوي التأهيلي. ورغم أن القاعدة العريضة من الشغيلة تنبذ كل تشتيت لقواها يضر بقوة الفعل النضالي، لا تزال ثمة خلافات بين الهياكل المسيِّرة تؤدي إلى شق صفوفها، آخرها ما جرى بمراكش يوم 6 ديسمبر 2023، حيث تَمّ تنظيم مسيرتين، كل واحدة في اتجاه كأن ثمة هدفين لا هدف واحد.

هل تباين الآراء بشأن تفاصيل العمل غيرُ قابل للتجاوز بتغليب منطق الوحدة الذي تمليه ضرورات مواجهة خصم شديد البأس وعظيم مهارة المناورة؟

ألا يستشعر مشتِّتو الصف قدرَ ما يتحملون من مسؤولية تاريخية أمام زهاء 300 ألف من الشغلية، وأمام ملايين كادحي المغرب وكادحاته المتطلعين بفخر وحماس إلى حراك التعليم العظيم؟

الدولة مدركة، كما ينبغي لها، بصفتها ممثلا جماعيا للبرجوازية، لُما يحبلُ به نجاح حراك شغيلة التعليم من إمكان استنهاض أقسام أخرى من الطبقة العاملة، من الوظيفة العمومية وصولا إلى أجراء القطاع الخاص وأجيراته، وحتى جماهير مقهورة غير أجيرة لا تقل تضررا بغلاء المعيشة الفاحش وأهوال هشاشة التشغيل والبطالة ونسف الخدمات

العمومية، لذلك تراها، أي الدولة البرجوازية، تناور وتماطل وتؤخر لحظة التنازل قدر ما استطاعت. وهي تراهن، ولا شك، على تشتُّت صف الشغيلة، لا بل ستعمل ما بوسعها لتشتيته باللعب على الفئوية، وعلى إذكاء الأنانية، مستعملة في ذلك أدواتها من القيادات "النقابية" الأكثر امتثالية.

لا بد، والحالة هاته، من نبذٍ كلي ونهائي لأي تصرف خارج منطق الوحدة لبلوغ الحراك أهدافه، ولمواجهة الآتي من تعديات أنذرتنا بها الدولة منذ زمن بعيد، وختمت عليها القيادات الأكثر امتثالية، في اتفاق 30 أبريل 2022، بخاتم التضحية بمصالح طبقتنا. ينتظرنا مشروع قانون الإضراب الرامي إلى نزع هذا السلاح من أيدينا بمبرر تقنينه، ولنا ان نتصور الحالة التي سنكون عليها في مواجهة نظام المآسي بدون هذا السلاح. وينتظرنا عدوان غاشم آخر على مكاسب التقاعد بمبرر "إصلاحٍ" ذُقنا مرارة ثماره بما حصل قبل سنوات من رفع لسن التقاعد، وخفض للمعاش بتغيير طريقة حسابه، وزيادة نسبة الاقتطاع من الأجر، وينتظرنا إلغاء ما تبقى من مكاسب صندوق دعم المواد الأساسية، وبمقدمته غاز المطبخ، وهلما جرا.

إن توطيد الوحدة النضالية التي خلقها حراكنا الجاري يقتضي إدانة كل فعل ينال من الوحدة، أيًّا تكن مبرراته، كما يستلزم صونَ وحدتنا وتعزيز الديمقراطية في التسيير، وحتى تجسيدها مستقبلا في منظمة موحدة وحيدة لكافة شغيلة قطاع التربية والتعليم والرياضة، بلا تمييز فئوي، لإعادة بعث النضال النقابي الحقيقي الذي جسدناه في الحراك. فليست النقابة غير فكرة توحيد الأجراء/ات بوجه رب العمل الذي يَستغل ويَقهر. وإن كانت قياداتٌ قد باعت روحها وباتت أداة بيد الدولة تمرر بها هجماتها، فإن فكرة النقابة وجوهرها هو ما تقوم به اليوم التنسيقية الموحدة وتنسيقية التأهيلي والتنسيق الوطني، أي الذود عن مصالح من يعيشون بكدحكم البدني والذهني، ونحن شغيلة التعليم جزء لا يتجزأ منهم.

النقابة، تاريخيا وعبر أقطار العالم، هي اتحاد الشغيلة للدفاع عن مصالحهم، وماذا يكون حراكنا اليوم غير عمل نقابي حقيقي وأصيل يتعين أن نجسده غدا في اتحاد وطني لشغيلة التعليم، اتحاد يتجاوز نواقص التجارب السابقة وعيوبها، وعلى رأسها البيروقراطية التي تعني، من ضمن ما تعنيه، إعدام حرية التعبير والديمقراطية الداخلية، والاستئثار بالقرار. لنا أن نستفيد من تجارب الماضي لنقيم بناءنا على أسس صلبة: أسس الديمقراطية أولا والديمقراطية أخيرا.

حراك شغيلة التعليم: مقتضيات دقة المرحلة

20 ديسمبر 2023

يخوض شغيلة التعليم بالمغرب منذ قرابة 3 أشهر كفاحا عارما لم يشهد تاريخ النضال العمالي بالمغرب مثيلا له قط. هذا الحراك انتفاضة حقيقية ضد الظلم الذي طال الشغيلة، بالإفراط في الاستغلال وبكثرة المهام، وفي ظروف عمل مُنهكة، وتحطيم القدرة الشرائية. وهو كذلك انتفاضة على القيادات النقابية البيروقراطية، بما هي تعبير عن خط سياسي في الساحة النقابية، يتعارض مع مصالح الشغيلة، ويضحي بها باسم خرافات "الشراكة الاجتماعية"، و"السلم الاجتماعي"، مساعدا الدولة على تنفيذ تعدياتها المتنوعة على الوظيفة العمومية والمدرسة العمومية وباقي الخدمات الاجتماعية...

لقد استطاعت الكفاحات التي خُضناها كل هذه المدة انتزاع تنازلات جزئية من الدولة، لم تَرق بعد إلى مطالب الحراك اليوم، لكنها بلا أدنى شك ثمرة تضحيات آلاف الشغيلة، يتعين الحرص عليها، والسعي إلى استكمالها. إن ما انتزعه الشغيلة من الدولة يُثبت أن الكفاح الجماعي الحازم سلاح فعال لفرض المطالب وصون المكاسب.

إن أكبر مكسب يحوزه اليوم شغيلة التعليم هو هذه الوحدة العظيمة التي تحققت رغم جميع مناورات الخصم لتشتيت صفنا. والحفاظ عليها هو المهمة التي يجب أن نضعها نصب أعيننا عند الإقدام على أي خطوة، سواء للتقدم أو لتنظيم التراجع.

وإن ما يلحم هذه الوحدة ويُحكِم تمتينها إنما هو الديمقراطية، أي المشاركة الجماعية في القرار، بعد نقاش حر، وإقناع واقتناع، والتزام الجميع برأي الأغلبية. وتتجسد هذه الوحدة في تنظيم جموع عامة للأساتذة والأستاذات في المؤسسات، للتداول في المرحلة التي وصلها حراك الشغيلة، أي بنقاش جماعي هو الوحيد الكفيل بإنتاج موقف مفكَّر فيه. الاستبيانات، مع ما لها من فائدة تخاطب الأستاذ (ة) كفرد معزول (ة) لم يتفاعل مع زميلاته وزملائه، ولم يغتن بآرائهم- هن.

التجميع العددي الآلي للآراء دون نقاش لا يبلور موقفا جماعيا. وحده النقاش والتحليل، أخذاً وردّاً، إغناءً وتعديلاً، أي تشغيل العقل الجماعي، يبلور الموقف الجماعي فعلا.

ستلجأ الدولة إلى الخداع لتفكيك وحدة شغيلة التعليم، تبث الاشاعة لتسميم الأجواء وإحباط المعنويات، وتسريب ممنهج للوشاية لزرع الشك والريبة بين المناضلين والمناضلات وبين التنسيقيات، وسترفع درجات القمع الإداري والتضييق على الحريات وتحريك إعلامها وأحزابها وشركائها من جمعيات وقيادات "نقابية" ...إلخ، بغاية تدمير

الدينامية النضالية وتفكيكها ودفنها للأبد حتى لا تظل عقبة بوجه الهجمات القادمة التي لا تقل خطورة على مكتسبات شغيلة التعليم.

دقة المرحلة واضحة بعد كل أشواط العراك بوجه دولة ترفع أكثر فأكثر عصا القمع، وتسعى لتشتيت صفنا. إننا في طور حاسم يستلزم تمتين وحدتنا، والاستفادة من دروس معارك سابقة خاضتها أقسام من الشغيلة، بانتصاراتها وانتكاساتها.

لقد أجبر حراكنا الدولة على إعطاء ما كانت ترفضه، أمام رأي عام شعبي متعاطف معنا ومناصر، ولا شك أن هذا سيحفز أقساما أخرى من شغيلة المغرب، ومجمل الكادحين، على رفع المطالب بوجه الدولة، والكفاح من أجلها. وهذه الهزيمة التي ألحقناها بالخصم تدفعه إلى السعي إلى القضاء على الحراك بتشتيته بالقمع والمناورات، لنعود إلى العمل محطِّمي المعنويات خائري القوى، لنكون عبرة للآخرين، ولتستأنف الدولة عدوانها الغاشم على الحقوق والمكاسب.

مكسبنا الكبير، أي اتحادنا، يجب أن نصونه ونعززه بالعمل على صهره في إطار واحد، اتحاد لشغيلة التعليم، إطار نضال دائم يكرس الوحدة والديمقراطية والكفاحية ويمد جسور التعاون والتآزر مع جماهير مستغَلي الشعب المغربي ومضطهَديه. هذا لأننا سنحتاجه فيما ينتظرنا عما قريب من معارك تُعد لها عدتَها النوعية، من مشروع قانون لمنع عملي للإضراب وصل البرلمان، وتدابير جديدة لضرب ما تبقى من حقوق التقاعد، مثلا لا حصرا.

إذا حافظنا على وحدتنا، بعد العودة إلى العمل ظافرين، ستقوم قطاعات شغيلة أخرى بالاقتداء بنا، وستَنشأ حراكات عمالية، تعزز صفنا، وتقوي ميزان القوى بوجه الخصم المشترك، ما يفتح أفاقا رحبة للتقدم في الفوز بكامل حقنا في ظروف عمل وحياة لائقين.

حراك شغيلة التعليم: ضرورة تدبير اللحظة لصالح الشغيلة لأجل ضمان النصر

25 ديسمبر 2023

أحدث انفراد الجامعة الوطنية للتعليم-التوجه الديمقراطي بالتفاوض بشأن مطالب شغيلة التعليم مع الوزارة، خصوصا منذ 22 ديسمبر 2023، ارتباكا واضحا في صفوف حراك شغيلة التعليم. فبعد إعلان رفض ذلك الانفراد، تباينت المواقف الفورية لسائر مكونات الحراك، بين داع إلى الإضراب أياما متتالية، وآخر ساعات في اليوم، وثالث ينتظر، والجميع يترقب ما سيسفر عنه التفاوض.

كان أكثرُ ما أضر بالحراك طيلة شهوره الثلاث بقاءَه برؤوس ثلاث، رغم كل الكلام عن الوحدة. وحدة لم تتحقق سوى في الميدان نسبيا، بفعل ضغط جماهير الشغيلة. لقد وجب تفادي الارتباك القائم بإعلان مكونات الحراك غير المدعوة للتفاوض، في بيان مشترك، عن موقف واحد موحد، وعن تشكيل قيادة واحدة بصفة نهائية. خطوة من شأنها أن تعزز تماسك الحراك، وتحتوي على الفور مفاعيل الضرر الناتج عن انفراد الجامعة الوطنية- التوجه الديمقراطي بالتفاوض. إن عدم إقدام مكونات الحراك على هذه الخطوة البديهية زاد إرباكَه فوق ما سببه انفراد طرف واحد بالتفاوض، وبالتالي تتحمل قيادات تلك المكونات قسطا من مسؤولية تاريخية جسيمة.

ومن جهة أخرى، يقتضي ترقب قاعدة الحراك، ولو النسبي، لنتائج الحوار تنظيمَ نقاش يخترق كل مكوناته لبلوغ رؤية موحدة تكون أساسا لاستجماع القوى تأهبا للقادم من تطورات.

فقد عانى الحراك، بفعل كونه تجربة أولى بهذا الحجم لدى معظم الشغيلة، خاصة مع قلة المناضلات والمناضلين المجربين، من نقص كبير في نقاش ما العمل بعد اتضاح أن الحراك دخل منعطفا. فما جرى من نقاش قليل ظل منحصرا داخل كل مكون من مكونات الحراك من جانب، ومن جانب آخر لم يبلغ درجة التنظيم التي يتطلبها طابعه الحاسم. فانعدام صحافة عمالية منتشرة، وغياب تقاليد المناشير، وغياب طلائع سياسية منظمة تُسهم بما راكمت من دراية، جعل النقاش مذررا لا يسد نقصَه اللجوءُ أحيانا الى استبيانات إحصائية.

إننا نجني ثمار تقاليد سيئة كرستها القوى السياسية التي مارست هيمنة داخل الحركة النقابية طيلة عقود. وأمَرُّ تلك الثمار مسايرةُ قسم من اليسار لتلك التقاليد، السيئة وتكيفه الانتهازي مع ما تُسَيِّدُه البيروقرطيات. ويجب، والحالة هذه، جعل الحراك الجاري

تربة لاستنبات تقاليد الحركة العمالية الأصيلة: تقاليد الوفاء لعلة وجود أدوات النضال، بالقطع التام مع سياسة مجاراة الدولة باسم "الشراكة الاجتماعية"، وتفعيل الديمقراطية العمالية في تسيير النضال وأدواته - نقابة وتنسيقيات- بكل ما تعنيه من حرية التعبير وقبول الاختلاف وتنظيمه.

والآن، ونحن فيما نحن عليه، من ارتباك ملحوظ، ما الواجب لضمان التئام الحراك وتماسكه، بما يُكسبه المقدرةَ على بلوغ أهدافه؟

يقتضي وضعُ مصلحة شغيلة التعليم بوجه العموم فوق أي اعتبار، أول ما يقتضي، نبذ الأنانية الفئوية وبالتالي التمسك الوحدوي بالمطالب. وثانيا: الدعوة إلى اجتماع عاجل، اليوم قبل غد، لقيادات سائر مكونات الحراك غير المدعوة الى التفاوض، ينتج عنه بيان إعلان تشكيل القيادة الموحدة، وتعيين أجل للبت في مدى تلبية التفاوض للمطالب ووضع برنامج النضال الموحد، مع الجامعة الوطنية التوجه الديمقراطي إن هي استمرت في صف الحراك، وبدونها إن انعزلت عنه؟

اللحظة حرجة والمسؤولية جسيمة، فليس مصير حراك شغيلة التعليم وحده في الرهان، بل مجمل حركة النضال من أجل الحقوق بمختلف مكوناتها العمالية والشعبية.

فلنكن جميعا على قدر المسؤولية التاريخية.

أي بوصلة لحراك شغيلة التعليم في طوره الراهن؟

4 يناير 2024

أتم حراك شغيلة التعليم شهره الثالث، مراكما تجربة غنية ستكون دروسها ولا شك نبراسا للقادم من نضالات في قطاع التعليم وفي سائر جبهات النضال العمالي. وهو ذاته بحاجة اليوم إلى دروس معارك سابقة، منها ما خاضه قسم من شغيلة التعليم ذاتهم في السنوات الأخيرة، لا سيما وأنه دخل طورا تدل أمارات عديدة أنه تجاوز ذروته، ويبدو متباطئا ومتطلعا إلى أفق غير واضح.

وقد عانت معركة شغيلة التعليم منذ انطلاقها من نواقص نوعية نابعة من طبيعتها كأول معركة بهذا الحجم من المشاركة لجماهير غفيرة لم تمتلك دراية نضالية بفعل خصائص الحركة النقابية المبقرطة المكرِّسة لمفهوم النقابة- المحامي المستبعِد للمشاركة الجماعية الفعالة. كما ظل النزوع الفئوي الأناني كامنا، مهدِّدا في كل لحظة بمفعوله المفكِّك، وهو تهديد متنام جسده بروز تنسيقيات فرعية جديدة.

وبالرغم من النزوع الوحدوي الصاعد من القاعدة، المتجسد في التنسيق الميداني ردا على استمرار تعدد رؤوس الحراك، لم يفلح الشغيلة في فرض إرادتهم الوحدوية. ولا شك أن مرد ذلك ضعفُ قنوات إيصال تلك الإرادة، وحتى إضعافُها المقصود أحيانا، أي نقص المشاركة الجماعية الواعية في القرار، فبدل تطوير أشكال الجموع العامة التي وُلدت مع الحراك، دبَّ فيها فتورُ وتراجعُ الإقبال على الجموع العامة إلى أن انتفت في مواقع عديدة. وحتى نقاش وسائل التواصل الاجتماعي ظل في مستوى أولي بسبب ضعف تقاليد التداول المنظم بنشرة تواصل داخلي وإعلام عمالي حقيقي، لا بل شابته عيوب نالت من جدواه، حيث جرى أحيانا اعتبار النقد تشويشا، والتنبيه إلى النواقص مرفوضا، واستُعمِلت تهمة "الاندساس" والانتماء إلى النقابات (التي باتت منبوذة بفعل سياسة قيادتها المتعاونة مع الدولة) لردع أي تعبير حر عن الرأي؟

ساهمت مناورات الدولة لهزم حراك شغيلة التعليم في تعميق صعوبات التنسيقيات لَمَّا استبعدتها من "الحوار" الذي هرولت إليه القيادات النقابية المتواطئة. وكان انضمام الجامعة الوطنية للتعليم- التوجه الديمقراطي إلى "الحوار"، وإدارة ظهرها للحراك، وما نتج من اتفاق 26 ديسمبر 2023 غير المُرضي لسواد الشغيلة الأعظم، إضعافا أكيدا للدينامية النضالية، لم يقابله تعزيز لوحدة الهيئات المواصلة للحراك. فقد استمر عدم توحيد مكوناته، رغم المزاعم الكلامية المريبة في قمم التنسيقيات حول ضرورة الوحدة، وما ترتب من تباين برامج النضال الرامية إلى المواصلة. فَقَدَ الحراك أحد أجنحته (جامعة

التوجه الديمقراطي) بدون مقدرة على تعويضه بتعزيز الوحدة.

وفوق هذا وذاك، ظل حراك شغيلة التعليم معزولا في الساحة النقابية، مع أن جزءا من مطالبه، جوهري يهم الوظيفة العمومية، ويعني أقساما أوسع من شغيلة الدولة، لكن هؤلاء لم ينهضوا لأجل تضافر مع جهود شغيلة التعليم. والقليل من الإضرابات، على غرار ما في الجماعات الترابية، ظل موازيا غير ساع إلى التآزر والتعاون من كلا الجانبين. ويعود هذا طبعا إلى موقف قيادات المركزيات النقابية الملتزمة بـ"سِلم اجتماعي"، أي استسلامها التام المكرَّس باتفاق 30 أبريل 2022، المؤدي إلى التعامل مع صبوات النضالي العمالي، المنبجسة هنا وهناك، بمنطق الكبح لا الحفز.

وختاما، لم يتخذ دعم أسر التلاميذ لشغيلة التعليم، وتضامنها، شكلا نشيطا متطورا قادرا على الضغط على الدولة، إذ اقتصر على تعاطف وتأييد، وتيقظ من مساعي الدولة الخبيثة الرامية إلى تأليب الأسر ضد الشغيلة. وجلي أن الأمر نابع من ضعف تقاليد تنظيم تضامن الأسر مع المعارك العمالية، وبوجه عام عدم تضافر الكفاحات الشعبية مع النضال العمالي، هذا الوجه الآخر لقصور الحركة النقابية المغربية التقليدية ومعها ما استجد من أشكال تنظيم كالتنسيقيات ذاتها.

بهذا المنظار الإجمالي يتعين النظر إلى الطور الراهن من حراك شغيلة التعليم، لا الاقتصار على بُعد واحد، أيا يكن، والاستناد إليه لتقرير وجهة السير المستقبلية.

يجري داخل مكونات حراك شغيلة التعليم، كل على حدة، تداولُ مقترحات متنوعة بشأن آفاق المعركة، بين مناداة إلى مواصلتها بنفس الوتيرة، وبين دعوة إلى تعليق أشكال النضال كافة، وبينهما مقترح تعليق جزئي. هذا كله مع ملاحظة تراجع تدريجي طفيف، لكنه أكيد، لنسبة المشاركين والمشاركات في الإضراب، مع التعبير المتزايد صراحة عن التعب. وهذا بحد ذاته متوقَّع بالنظر إلى العوامل المشار اليها أعلاه. وكذا ملاحظة تزايد منسوب البلبلة ضمن مناخٍ بعضُ سماته سلبية (تعايُر وانحطاطٌ بالنقاش إلى مستوى التخوين...).

وعلى غرار كل شؤون تدبير الدينامية النضالية ليس بيدنا لمواجهة الطور الذي بلغه الحراك غير اعتماد الديمقراطية، أي المشاركة الجماعية الواعية في النقاش الحر والشفاف، نقاش قابل للاختلاف بلا ذم لا تحقير ولا اتهامات، إذ أن مصلحة الشغيلة قد تكون في مواصلة النضال، وقد تكون في وقفه. وهذا ما يجب أن يكون موضوعَ قرار ديمقراطي. إننا إزاء وضع شبيه بالطائرة التي بدأ عدد من أزرار لوحة قيادتها تضيء منبهة إلى وجوب التصرف وفق المستجدات. فإن كانت طاقة الكفاح (الوقود) بدأت تنقص، وأحوال الطقس غير ملائمة (عزلة الحراك عماليا وشعبيا...) يتعين التصرف بما يتيح هبوطا هادئا آمنا

للطائرة، لا الإصرار على التحليق إلى أن ترتطم الطائرة بالأرض. يجب الحفاظ على سلامة الطائرة، وإتاحة تزودها بوقود إضافي، وتَحيُّنِ ظروف محيطة ملائمة أكثر، لأننا بحاجة إليها في أطوار قادمة.

فليس من الحكمة بتاتا، إذا تبين تضاؤل النَّفَس وظهرت عوامل غير مساعدة، السيرُ بالحراك نحو تفكك تدريجي لن يخلف غير الإحباط وتحطيم المعنويات، مع ما قد يتلو ذلك من نفور قسم من الشغيلة المكافحة اليوم من أي نضال وتنظيم. قد تكون المعركة مُشْرِفَة على الانتهاء، لكن الحرب مستمرة، طالما الدولة مشمرة على الساعد لتوجيه مزيد من الضربات (التقاعد، قانون منع فعلي للإضراب...)، ولإفراغ ما ننتزع منها من مكاسب جزئية من محتواه.

نقاشٌ ديمقراطي لحالة الحراك، من جميع جوانبه، واعتبار تطورات سياقه، ومقتضيات المرحلة المقبلة من هجوم الدولة، هو بوصلة طورنا الحالي، وضمان تحصين أكبر مكاسبنا: الوحدة النضالية الأولى من نوعها في تاريخ النضال العمالي ببلدنا.

الحفاظ على قوة الحراك وتطويرها بالتنظيم الواعي للخطوات، تقدما وتراجعا

10 يناير 2024

انضاف الإرباك الناتج عن موجة التوقيفات عن العمل، التي انهالت متم الأسبوع الماضي، إلى عناصر دالة على دخول حراكنا طور خفوت، بعد أن امتد برهة طويلة لم يسبقه إليها أي إضراب في القطاع في تاريـخ المغرب.

مدة طويلة لم يحظ فيها حراكنا بانضمام أي قطاع آخر من الوظيفة العمومية، ومن عامة شغيلة الدولة، إلى معركةٍ جوهرُها مشترَك، متمثلٌ في أمرين: ألا وهما التصدي لتفكيك المدرسة والوظيفة العموميتين والسعي لتحسين القدرة الشرائية بوجه تسونامي الغلاء. وكذلك لم تتطور حالة تضامن أسر التلاميذ إلى قوة ضاغطة في ميزان القوى بيننا وبين الدولة. هذا فضلا عما مثله انفصال جامعة التوجه الديمقراطي عن الحراك من إضعاف له.

يتطلب الوضعُ المبادرةَ الفورية إلى وقفة لإعادة التفكير وتنظيم القوى، أي فترة استراحة المحارب، بصورة متفق عليها تحافظ على وحدتنا، بدل السير الحثيث إلى تحلل تدريجي، وحتى تعفن سيدمر، ولا شك، معنويات قسم عريض من الشغيلة، وسيخلف مشاعر إحباط تُفقدنا القدرةَ مستقبلا على العودة إلى ساحة النضال، لا سيما أننا مستهدفون ومستهدفات بما يسمى "إصلاح" التقاعد، أي مزيد من النيل من مكاسبنا، وبما يسمى مشروع تقنين الإضراب الرامي إلى تجريدنا من سلاح الدفاع عن الذات للتمكن من استعبادنا التام وإلى الأبد.

ما لم نجمع قوانا، ونوحد الموقف بخطة، سيسير الوضع إلى مزيد من التراجعات المحلية، على صعيد المدارس، شذر مذر، بلا قرار وطني جامع، وما يترتب عن ذلك من مشاعر الخيبة ومن خسائر فادحة على صعيد المعنويات وشعور القوة المكتسب بكفاح لا يلين دام ثلاثة أشهر.

توقُّفُنا لفترة بشكل منظم، بقرار مفكَّر فيه وجماعي، هو الشكل الوحيد للحد من الأضرار، من أجل استخلاص دروس المعركة لتكون رافعة للقادم من أشواط دفاعنا عن مكاسبنا وحقوقنا. وستكون أنجعُ كيفية هي إعلانٌ موحد لتنسيقيات حراكنا نهايةَ شوطٍ، والتوجهُ للاستعداد للشوط المقبل. فبهذا النحو سنحافظ على أهم مكاسب حراكنا، أي هذه الوحدة التي تبلورت في معمعان الكفاح. لقد أجبرنا الدولة على تقديم تنازلات، لم يسبق لها أن اضطرت لتقديمها. ولو تضافر كفاحنا مع نضالات شغيلة قطاعات أخرى،

مثل الجماعات الترابية والصحة، لكانت المكاسب نوعية وتاريخية. وهذا ما يجب أن نعمل مستقبلا لتأمينه. حراكنا مدرسة نضال لعشرات آلاف نساء التعليم ورجاله، فتح صفحة جديدة في تاريـخ النضال المطلبي، ولن يكون ما بعده أبدا كما قبله.

كي تبقى راية حراكنا مرفوعة، بحماس ومعنويات مرتفعة، يتعين علينا الاعتزاز بمكسب الوحدة والمشاركة الجماهيرية العارمة الذي حققناه بنحو غير مسبوق، ونُنظم دخول حراكنا فترة راحة نهيئ خلالها استئنافه معزَّزين بدروسه، على أسس أمتن ورؤية نضالية أشمل وأعمق. إننا مطالَبون أساساً بإعمال العقل في أداة كفاحنا، أي التنسيقيات، مكامن قوتها ومواطن الضعف، هياكلها وآلياتها، ديمقراطيتها ودرجة نسونتها، ومن ثمة كيفيات تطويرها للسير نحو منظمة نضال واحدة موحِّدة لعموم شغيلة الحراكيين والحراكيات. وأول ما يقتضيه تفعيل النقد الذاتي هذا تفادي تسميم الأجواء بالتخوين وكيل الاتهامات والشتائم وغيرها من السلوكات غير الرفاقية وغير الديمقراطية، أي ضرورة إعلاء شأن روح الأخوة النضالية التي لازمت حراكنا، بوجه الإجمال، منذ انطلاقه.

هكذا، سنقلل الأضرار جديا، وكلنا اقتناع أن الهدنة مؤقتة، والعودة إلى ساحة المعركة محتمة، لأن في جعبة الخصم قذائف مُعَدَّة للعصف بمكاسبنا وتشديد استغلالنا وإلغاء حرياتنا. فلن يقتصر عدوان الدولة على سعي إلى إفراغ المنتزع منها من مكاسب جزئية من محتواه، بل ستنتقم لجعلنا عبرة لسوانا من أقسام الطبقة العاملة التواقة إلى الكفاح، ولعامة الجماهير الشعبية، وستستأنف هجومَها على الصُّعد كافة، وبمقدمتها نزع سلاح الإضراب بـ"قانونه التنظيمي"، وتضييق أشد لحرية التنظيم بـ"قانون النقابات"، ونيل إضافي من حقوقنا في التقاعد بما يسمى كذباً «إصلاحه».

لقد أثبتنا طيلة ثلاثة أشهر مقدرتنا على وقف عدوان الدولة، مقدرة نحن مطالبون ومطالبات بالحفاظ عليها وبتطويرها نوعيا باستخلاص دروس حراكنا، وتصليب أدوات نضالنا، والتنظيم الواعي لخطواتنا، تقدما وتراجعا.

توقف الحركة الإضرابية بالتعليم فرصة لتحديد الآفاق

24 يناير 2024

توقف حراك شغيلة التعليم بعد ثلاثة أشهر من كفاحات ضارية لم يسبقها نظير بالقطاع، وحتى في الساحة النقابية برمتها وعبر تاريخها. تحقق ما تحقق من مكاسب جزئية لكنها ما كانت بحسبان الدولة نفسها قبل أكتوبر 2023 لما اندفعت، بمساعدة قيادات لم يبق من صفتها النقابية غير الاسم، في تدمير مكاسب الشغيلة وتشديد استغلالهم.

أول ما يستوجب الوضعُ حاليا رسمُ صورة إجمالية للحراك، بتحليل خصائصه، ومكامن قوته ومواطن ضعفه، ليكون هذا كله نبراسَ القادم من كفاحات، سنكون حتما مطالَبين بها بحكم العُدة التي تهيؤها الدولة على صعيد الحريات النقابية (مشروعا قانون الإضراب وقانون النقابات)، وعلى صعيد الحقوق المهنية (النظام الأساسي)، ثم في ما يخص المكاسب التاريخية وبمقدمها الحق في التقاعد.

لا شك أن الوحدة الميدانية التي حققها الشغيلة، نساء ورجالا، بالإضرابات وبالمسيرات، محلية ووطنية، هي أهم مكاسب الحراك. لكنها وحدة ناقصة، بفعل العجز عن توحيد قمم الحراك في هيئة قيادية واحدة تضفي الوحدة على برامج النضال، وعلى الموقف من مستجدات الساحة، ومن التفاوض، وعلى القرار بوقف الحراك بإرادة الشغيلة الجماعية عندما تتضح ضرورة ذلك الوقف.

شابت الحراك نواقص جلية لا تخطئها العين على صعيد ممارسة الديمقراطية، إذ كان المنحى تراجعيا منذ الجموع العامة الأولى إلى تلاشي الجموع في العديد من مواقع العمل، وخفَتَ النقاش بالاستعاضة عنه باستبيانات تستمزج آراء فردية ليست ثمرة نقاش جماعي حقيقي يتجاوز المؤسسة. وبرزت ظواهر سلبية تم السكوت عنها في حينها إلى أن أطلقَ توقفُ الحراكِ الألسنَ، منها ميول انفراد بالقرار وإقصاء ممنهج لمدافعين- ات عن الديمقراطية، وحتى تلاعب بمعلومات نسب المشاركة في الإضراب، وسوى ذلك من الخطايا التي اعتقد مرتكبوها، ضَلالا، أنها تنفع تقدم الحراك (ومتى نفع الكذب حركة النضال؟). وقد أدى الحراك ثمن ذلك غاليا في الكيفية غير المنظمة والمرتبكة التي جرى بها وقف برامج النضال والعودة إلى العمل.

أظهر الحراك قصور الشكل التنظيمي المرن الذي مثلته التنسيقيات، إذ كان الوجه الآخر لتلك المرونة نقصاً في وحدة النقاش والقرار، وأكثر من هذا غيابَ رؤية إجمالية للمعركة، رؤية مُلمة بمقاصد الدولة، أي بسياستها الإجمالية إزاء شغيلة الوظيفة العمومية، وإزاء

الطبقة العاملة برمتها. فهذه الرؤية المنعدمة هي الأساس الذي كان من شأنه أن يمد حراك شغيلة التعليم بمنظور كفاحي يتجاوز القطاع، ويلتمس تضامن وتعاون شغيلة الوظيفة العمومية وأجراء الدولة إجمالا في مواجهة خطط تدمير الأوضاع المهنية والمكاسب التاريخية.

هذه النقيصة الجوهرية عادية بفعل طبيعة الحراك، أي كونه ردا عفويا على هجوم الدولة وعلى تخاذل قيادات نقابية، بل تعاونها مع الخصم. فالسواد الأعظم من جماهير الحراك شغيلة لا سابقَ عهدٍ لهم بالتنظيم وبالنضال، فأين لهم أن يحوزوا منظورا شموليا لسياسة الدولة وبالتالي لسبل مواجهتها.

اليومَ وقد بدأت تتسع دائرة النقاش حول النقابة التي يحتاجها الشغيلة، بعد طيهم صفحة النقابات التي تخلت عن مهمتها، لا بد من استحضار الخلاصات الأساسية لتجربة تلك النقابات.

لقد استقل الشغيلة بأداة نضالهم، المتمثلة في التنسيقيات، بعد معاينة عدم استقلال القيادات النقابية عن الدولة، لا بل احتواء هذه لتلك بإشراكها في شحن المدافع بالقذائف المستهدفة لحقوق الشغيلة، وبمقدمتها تلك القذيفة من العيار الثقيل، التي سماها الشغيلة عن حق نظام المآسي. لذا، فإن حجر ناصية أي نقابة وفية لعلة الوجود، علة الدفاع عن مصالح الشغيلة، هي الاستقلال عن الدولة، أي هجر منطق كون النقابة شريكا للدولة، والانكباب على صون مكاسب الشغيلة وانتزاع حقوقهم المهضومة.

إن منطق الشراكة الاجتماعية ناسفٌ لأي عمل نقابي حقيقي، وكل من يحمل رايتها إنما يجر الشغيلة إلى هزائم تلو الأخرى. فمنطقها هو الذي جر علينا مصيبة ما يسمى «الميثاق الوطني للتربية والتكوين»، هذه القنبلة النيوليبرالية الناسفة للمدرسة العمومية ولحقوق شغيلتها. ومنطق الشراكة الاجتماعية هو الذي أتى على حقوقنا في التقاعد بـ«الإصلاح» المدمِّر (رفع سن التقاعد والزيادة في الاقتطاع وخفض المعاش بتغيير طريقة حسابه). وهو الذي فتح علينا باب جهنم بقبول القيادات التفاوض فيما ليس مطلقا موضوع تفاوض، أي الحق في الإضراب، وهلمجرا.

يستتبع الاستقلالُ عن الدولة الاستقلالَ عن الأحزاب، فلكل حزب، تقدميا كان أو رجعيا، برنامجه وسياسته اللذان قد يلتقيا مع مصالح الشغيلة أو يناقضانها، لكنه في جميع الأحوال يجب أن يُقنع بهما من يشاء، لا أن يستعمل النقابة ذراعا وأداة لبلوغ مآرب خاصة. فإخضاع النقابة لخط حزبي يفرغها من محتواها النضالي ليحولها إلى مجرد قناة تمرير لسياسة لم يرسمها الشغيلة أنفسهم. والخضوع لسياسة حزب ما يجر إلى ضرب الديمقراطية داخل

النقابة وإفقادها قرارها الذاتي بسبب السعي إلى جعلها تابعة لقرار حزبي. وقد ذاقت الحركة النقابية المغربية الثمار المرة لإلحاق النقابة بهذا الحزب أو ذلك.

وقد كان حراك شغيلة التعليم انتزاعا جماعيا لحق اتخاذ القرار من يد قيادات منفصلة عن الشغيلة، وممارسة هذا الحق بديمقراطية، أي بقرار جماعي عبر آلية متفق عليها جماعيا. فكان الحراك بذلك انتصارا لمبدأ الديمقراطية العمالية. لكن ضعف التجربة حال دون تجسيد كامل لذلك المبدأ. ما يقتضي بعد كل تجربة الحراك تدقيق آليات ممارسة الديمقراطية المفترض أن تحكم أي نقابة حقيقية. فليس ترصيع قوانين النقابة وأدبياتها بالجمل الرنانة عن الديمقراطية، دون تحديد آليات مفصلة لتفعيلها، سوى خداع انطلى مرارا على الشغيلة، وقد أن أوان طي هذه الصفحة أيضا ضمن طي تجربة النقابات المفلسة.

فلا ديمقراطية فعلية دون نقاش حقيقي، يضع المعلومة بيد الجميع، ويتيح التعبير عن الرأي بحرية، وبالأخص رأي الأقلية المخالف، فهو الذي عادة ما يتعرض للخنق. ولا حرية للرأي المخالف إلا بتمكين أصحابه من تنسيق موقفهم، والتعبير الجماعي عنه بوجه رأي الأغلبية، والتقدم بناء عليه بأرضيتهم إلى هيئات النقابة، ومن ثمة مرشحيهم لأجهزة القرار والمسؤولية. وهذه الطريقة في النقاش وحرية التعبير تستوجب أداةً هي الإعلام الداخلي الملتزم بحرية الرأي والاعتراض.

وإذ عانت الحركة النقابية طويلا من تسلط قيادات معمرة مُددا طويلة في الأجهزة، فلا ترياق لذلك غير إتاحة إمكان الإقالة من المسؤولية حتى قبل انقضاء مدة الانتداب، وإخضاع جميع من تحمل مسؤولية للرقابة والمحاسبة بتقارير دورية.

ثم هل من ديمقراطية في تسيير أداة النضال مع استمرار إقصاء النساء بنفس الآليات التي تقصيهن داخل المجتمع؟ فالمسبقات الذكورية والنظرة الدونية إلى النساء، وحتى السلوكات القائمة على الميز الجندري، كلها تتسرب إلى منظمات النضال وتعيث فيها ضررا بحقوق النساء. ولا رفع لهذا الضرر سوى باعتماد سياسة واعية لإزالة الحواجز والعقبات بوجه ارتقاء النساء إلى منزلة مساوية للرجال. ولا قائمة تقوم لهذه النوايا الطيبة إلا بتدقيق آليات عملية تنص عليها قوانين النقابة.

لقد رسبت الحركة النقابية في قطاع التعليم (كما في قطاعات أخرى) في امتحان مواجهة سياسة قضم المكاسب، واتخذت موقف المُرافق والداعم لتلك السياسة، مثلما فشلت كل جهود النقابيين الكفاحيين لإعادة بناء الحركة النقابية على أسس الديموقراطية والكفاح من داخل الأدوات القائمة، فيما اختار الشغيلة النضال خارج هاته الأدوات وفي مواجهتها. إن هاتين الخلاصتين تستوجبان إطلاق نقاش استراتيجي جديد في صفوف الشغيلة المنظَّمين

في النقابات وخارجها، يروم تقديم إجابات عن سؤال مستقبل النضال في القطاع.

لقد راكم الشغيلة الشباب خبرات ثمينة في سنوات المخاض العشر السابقة، كما راكموا أدوات نضال عدة، لعل أهمها تنسيقية التعاقد، التي تصدت في شروط صعبة لأحد أهم الغارات على الوظيفة العمومية. إن هاته الخبرات النضالية والتنظيمية إذا ما انضافت للخبرات العامة التي راكمها ثلة من النقابيين الديمقراطيين والكفاحيين، وانصهرت عبر نقاش عميق داخل قاعدة الحراك من شأنه أن يكون رافعة لإحداث تحول استراتيجي في الحركة النقابية، على طريق إنهاء عهد الحجر والوصاية البيروقراطيين، عهد جعل النقابة أداة مكملة لأجهزة الدولة في تمرير سياسات لا ترى في الشغيلة غير قوة عمل يدوية وذهنية لاعتصار اقصى مردودية، و»موارد بشرية» للضبط والتطويع، وحتى القمع عند الاقتضاء.

حاجة الحركة النقابية المغربية إلى إعادة بناء ديمقراطية ونضالية

2 فبراير 2024

باتت الساحة النقابة المغربية أرخبيلا من الجزر والجُزيرات المتناثرة، يكاد بعضها يختفي من فرط التقلص، في محيط مترامي الأطراف من الشغيلة المُذرَّرين. ففي العشرين سنة الأخيرة جرت تطورات هيكلية بفعل عوامل موضوعية تخص بنية الطبقة العاملة ذاتها، وأخرى ذاتية تتعلق بالنهج المهيمن وبميزان القوى بين الخط البيروقراطي وخط النضال الطبقي، أدت مجتمعةً إلى إضعاف كمي ونوعي لا يؤهل بتاتا الطبقة العاملة لدور فعال وطليعي في النضال من أجل مغرب مغاير، المغرب المتحرر من الاستبداد والاستغلال وصنوف الاضطهاد.

فعلى الصعيد الأول، أدى هجوم رأس المال، المحلي وحليفه العالمي، على قوة العمل إلى رفع هشاشة أوضاعها، ومنها علاقة الشغل ذاتها، إلى مستويات غير مسبوقة، مع استمرار الضغط الرهيب التي تمارسه نسبة البطالة العالية. ما يلغي، أو يُعقد، إمكان التنظيم لدى أقسام عريضة من الكتلة المأجورة. وحوَّل تمليكُ مؤسسات عمومية للخواص أقساما من الطبقة إلى وضع الهشاشة المميز للقطاع الخاص، بعدما كانت محمية نسبيا بظروف التشغيل في قطاعات الدولة. ومن جانبها أدت تغيرات في النسيج الاقتصادي إلى اختفاء، أو تراجع، تركزات عمالية كان بعضها قلاعا للحركة النقابية. وفي الآن ذاته لم يتطور التنظيم النقابي في القطاعات العمالية الجديدة (السيارات، مراكز النداء، خدمات الحراسة...) بنحو يعوض القوة الضائعة بفعل العوامل آنفة الذكر.

وظل القمع الممنهج للتنظيم النقابي في القطاع الخاص، بتجريم الإضراب بالفصل 288 من القانون الجنائي، واستصدار الأحكام القضائية الاستعجالية لفض معتصمات الشغيلة، وبالطرد الأتوماتيكي للمناضلين فور إعلان تأسيس النقابة، يستأصل أجنة التنظيم العمالي، بلا أدنى خطة نضال من لدن القيادات النقابية، ما جعل فروع إنتاج وعمل بكاملها صحاري نقابية.

وعلى الصعيد الثاني، النوعي، ترسخ وتعمق نهج التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها، بفعل تطورين بارزين، أولهما انهيار حزب الاتحاد الاشتراكي الذي كانت كوادره عمودا فقريا لنقابة ك.د.ش. ترتبت عن أزمة هذا الحزب، الناتجة عن استعماله في ترتيب انتقال الحكم (ما سمي بحكومة التناوب التوافقي)، تَفجرُ النقابة التابعة له، وتناثرُ مِزَقِها المرفوق باصطفاف متقدم مع الدولة في تدبير المسألة الاجتماعية المتفاقمة. وثاني التطورين، تدبير خلافة المحجوب بن الصديق، الذي تَحكَّم بالاتحاد المغربي للشغل مدة فاقت نصف

القرن، كلها دعمٌ سياسي للنظام، بنحو يضمن إمساك بيروقراطية مساعِدة للدولة على طول الخط بزمام أمر المنظمة العمالية. وقد كان الشوط الثاني من ترتيب تلك الخلافة، بما يضمن الاستمرارية، معالَجة البيروقراطية للعلاقة مع الوجود اليساري داخل هذه النقابة. تلك المعالجة المفضية إلى إحكام الإخضاع لخط القيادة المهيمِن وإبطال إمكان تطور يسار مستقل عن البيروقراطية، ذائدٍ فعلا عن مصالح البروليتاريا الآنية ومسترشد بمتطلبات نضالها الاستراتيجي. فقد تم تطويق اليسار وتكييفه بنحو يجعله جسما يتحرك في الحدود المرسومة، حدود التوجه البيروقراطي، كطاقم مساعِد لتنفيذ وظائف تقنية تخدم هذا التوجه. ولا شك أن جرأة التعبير عن مواقف باسم النقابة ذات صبغة سياسية مباشرة، معادية لقضية نضال الشغيلة وتحررهم، من قبيل الموقف من دستور 2011 والمساندة الانتخابية الصريحة لأحد أحزاب النظام، إنما تعبر عن درجة التحكم البيروقراطي المبطل لأن تأثير سياسي لليسار داخل هذه المنظمة.

وبموازاة توغل اليسار الاصلاحي في نهج التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها، وضعف اليسار الجذري في المنظمات النقابية كافة، وباستفادة منه، تنامي في العقدين الأخيرين وجود قوى دينية رجعية بالساحة النقابية، سواء بمنظمة مركزية قائمة الذات، أو بتغلغل بمختلف المركزيات. وهذا واقع تأكد في تنسيقيات حراك التعليم، ما ينذر بإضعاف نوعي آخر للحركة النقابية بمزيد من حَرفها عن الأهداف الطبقية بتعميق نهج التعاون الطبقي بيافطة دينية.

وقد توازى التدهور النقابي هذا مع اندفاع أقسام من المنظَّمين نقابيا إلى اعتماد أشكال تنظيم ذات غايات فئوية ضيقة وآنية، تمثلت في التنسيقيات. هذه التي ظهرت مع تعميق خط تعاون القيادات مع الدولة بقدر تصاعد الهجوم النيوليبرالي. فكان تجزيءُ المطالب وحتى تخلٍ عن الخاص منها بالعديد من الفئات، وغيابُ قوة ذات رؤية بديلة للنضال، مناهضةٍ لخط القيادات، قاعدةً لظهور تنسيقيات متنوعة، ذات بنيان هش تحكمه الرؤية المتقوقعة حول الشأن المهني الفئوي. وحتى حالات الاعتراض من داخل النقابات، في منعطفات حاسمة، لم تتبلور في حركة معارضة متماسكة بمنظور ناجز للعمل النقابي الكفاحي والديمقراطي، فتلاشت في مآزق الانتقال إلى نقابة أخرى أو بالذوبان بلا أثر.

وقد جاء حراك التعليم، من مطلع أكتوبر إلى متم ديسمبر 2023، ليعمق هذا المنحى، إذ لمَّا بلغ تعاون القيادات النقابية مستوى نوعيا غير مسبوق، أحدَ أوجهه الأشد استفزازا التزامُ ما طلبتِ الدولة من سرية بصدد ما يُحبَك من تعديات على حقوق الشغيلة، انفجر غضب الشغيلة وانتفضوا ضد تلك القيادات ببروز تنسيقيات جديدة تمكنت من تعبئة ما

لم تبلغه النقابات قط في تاريخها، بنسب مشاركة في الإضراب لا نظير لها واحتجاجات في الشارع لا تُضاهى.

إن فسيفساء الضعف النقابي هذه تنذر بمزيد من تحطيم ما تبقى من مكاسب اجتماعية، عند الشغيلة ومجمل الشعب الكادح، وبرسوخ الاستبداد السياسي، وبتدحرج قطاعات عريضة من المجتمع إلى أهوال البؤس والشقاء. تتطلب النجاةُ من هذا المصير الكارثي حركةً نقابية مناضلة وديمقراطية، ضمن ما تحتاج حركة النضال العمالي من أدوات كفاح مطلبية وسياسية. وإن العمل لبناء هكذا حركة نقابية يجد عناصرَه الأولى ضمن الإيجابيات التي يحبل بها الوضع النقابي المتناقض القائم. فالتنسيقيات الفئوية أتاحت لطاقة النضال، المخنوقة بالهياكل النقابية غير المتجاوبة مع تطلعات الشغيلة، أن تنطلق في معارك غير مسبوقة، كان أولها تجربة تنسيقية المفروض عليهم التعاقد، ثم ما شهده حراك أكتوبر- ديسمبر 2023. طاقة النضال هذه المشتتة بحاجة إلى توحيد على أساس رؤية نقابية حقيقية تقطع مع "نقابة الشراكة الاجتماعية" التي كانت وبالا على الشغيلة. ما تتطلبه الحركة النقابية من قاعدة متينة يكمن في إعادة الوصل مع فكرة النقابة كما ظهرت تاريخيا، قبل أن يفسدها منطق التعاون الطبقي، أي كون النقابة أداة نضال العمل ضد الطبقة البرجوازية، هذه الذي تمثل الدولة مُعبرا عن مصلحتها الجماعية.

والوجه الآني لهذه المهمة يتمثل في تحليل الحالة النقابية ونقاش أعطابها من أجل استخلاص مقومات البناء النقابي النضالي، ومد القسم الأكثر وعيا واستعدادا للنضال بتلك المقومات. ولا شك أن قسما من أنشط الحراكيين والحراكيات يتملكهم النفور، بتباين، من النقابات القائمة بفعل أدوار قياداتها، ويتوقون إلى نقابة مغايرة وفية لقضية الدفاع عن الحقوق وصون المكاسب. لكن بساطة التجربة التنظيمية، ونقص الأساس الفكري النقابي لا يؤهل للنهوض بمهمة بناء النقابة التي يقتضيها الوضع. ما يضفي أهمية بالغة على دور النقابيين الديمقراطيين الكفاحيين الذين طالما رفعوا راية هكذا نقابة. فليُفتح أوسع نقاش ولتُمد أعرض الجسور وأمتنها نحو الطلائع المتبلورة في خضم الحراك، ونحو قواعد مختلف النقابات، لتأمين تضافر مختلف الجهود لإخراج الحركة النقابية المغربية من واقعها المزري الراهن.

الحركة النقابية: استكانة ستجر علينا خسارة باهظة

5 فبراير 2024

باكتمال الشهر الجاري، تكون سنة انقضت على موعد مؤتمر وطني للاتحاد المغربي للشغل لم ينعقد، ولا حديث عن تأجيله، ولا عن عزم على تنظيم قريب له. كما انصرم عام وشهران عن موعد المؤتمر الوطني للكونفدرالية الديمقراطية للشغل الذي وجب بمقتضى قانونها الأساسي تنظيمه في نوفمبر 2022. هذه أبسط قواعد اشتغال سوي منتهكة وسط صمت مخيف.

وإذا وضعنا هذا إلى جانب مظاهر أخرى عديدة، منها تسارع التدحرج إلى حضيض التعاون مع الدولة، مثالاه الصارخان اتفاق 30 أبريل 2022 بين قيادات المركزيات وأرباب العمل ودولتهم، وما شهد قطاع التعليم من استسلام النقابات الأربع التام بمسايرة على طول الخط لبرامج الدولة في وضع نظام المآسي ومجمل سياستها المدمرة للمدرسة العمومية، تزداد الصورة قتامة وإقلاقا.

هذا كله، مع خفوت شبه تام لأصوات القاعدة العمالية، وفي غياب تبلور معارضة منظمة، غياب جعل قسما من قواعد نقابات التعليم ينضم إلى التنسيقيات المستجدة مع حراك أكتوبر- ديسمبر 2023. وهي ذات ظاهرة تكاثر التنسيقيات التي يشهدها قطاع الصحة.

تراكمت مشاكل الحركة النقابية على نحو مواز لتصاعد الضربات من جانب الخصم الطبقي، ولا يبدو في القواعد العمالية ما يدل على استشعار الخطر، فما بالك بالنهوض للتصدي له. وإن كانت المؤتمرات واجتماعات هيئات القرار قد كفت منذ زمن بعيد عن وظيفتها في رصد حالة الذات النقابية وتقييم الأداء واستشراف آفاق العمل، واقتصر جل الإعلام النقابي على نشر البيانات، فقد تردى الوضع لدرجة انعدام أي نقاش حتى خارج الهياكل النقابية المتداعية. ومما يعظم الدلالة المأسوية لهذا الواقع ما بات متاحا من إمكانات التعبير، الفردي والجماعي، بواسطة إنترنت. مجمل القول إننا نعيش حالة استكانة عامة منذرة بمستقبل فاجع.

لا شك أن حالة اليسار المُؤسية فعلت في الواقع النقابي سلبيا، فانهيار اليسار التاريخي، الإصلاحي غير العمالي، انعكس على المنظمات العمالية التي يهيمن عليها. تجلى الانعكاس ذاك سياسيا بانزياح متزايد جهة البرجوازية ودولتها، ما أدى إلى تنفير الشغيلة من النقابات، وإلى ما يترتب على صعيد الديمقراطية الداخلية، إذ أن مسايرة الخصم الطبقي لا تُمْكن

سوى بمصادرة حرية التعبير وبإلغاء الديمقراطية والحياة الداخلية النشيطة في المنظمات. ثم إن عجز اليسار غير الإصلاحي عن بناء معارضة نقابية لخط القيادات البيروقراطية، وحتى عدم وعي الحاجة إلى تلك المعارضة لدى جُل هذا اليسار، أفسح في المجال لكل العوامل السلبية لتعيث خرابا في الوضع النقابي.

بات هذا الوضع في حالة يتعذر معها نعته بالجسم من فرط تشظّيه، وما بلغ من تلاشى المنطق الجماعي، بحيث أن كل نقابة قطاعية، وحتى كل فرع أو فئة، منزوية ومنطوية على مُشيْكلاتها الخاصة، تتوسل "حوارا"، وتناوش بإضرابات متباعدة من أجل مطالب جزئية وحتى صُغيِّرة، وجل النتائج انتكاس تلو آخر.

هذا على الصعيد المطلبي، صعيد الدفاع عن القدرة الشرائية وتحسين ظروف العمل؛ أما قضايا المجتمع الكبرى، وبمقدمتها الاستبداد السياسي والاختيارات الاقتصادية الاجتماعية، فلا دور للحركة النقابية، هذه التي ادعت ذات يوم أنها تساند حراك 20 فبراير، وتتبنى شعارات إسقاط الفساد والحرية والكرامة والعدالة الاجتماعية، الخ.

يتطلب الوضع الذي باتت عليه الحركة النقابية بالمغرب نقاشا شاملا وعميقا بين من لا يزالون، مناضلين ومناضلات، يرفعون راية نقابة النضال بكفاحية وديمقراطية. نقاش ينفذ إلى أسباب التردي الراهن، ويستجلي سبل الخلاص. سبق أن نظمت شبكة تقاطع للحقوق الشغلية ندوة عن بعد في نطاق تخصصها كبنية تعاون نقابية- حقوقية. خطوة محمودة لكنها محدودة تستدعي توسيعا وتعميقا. الوضع بحاجة إلى نقاش يبادر إليه مناضلون ومناضلات أفراد، أو فروع نقابية، بمنطق يتخطى الأسوار التي ترفعها القيادات بين مختلف النقابات. ليس في الواقع الراهن ما يشير إلى وعي متقدم بالحاجة إلى هذا النقاش، لكن أي جنوح إلى الانتظار أو الاستكانة بهذا الصدد ستكون وبالا يتعذر تدارك عواقبه، فلنتحرك قبل فوات الأوان، كل من موقعه.

الحوار الاجتماعي آلية برجوازية لتدبير المسألة العمالية

17 أبريل 2024

باتت الحركة النقابية المغربية تدور، منذ سنوات، في حلقة مفرغة. حلقة من الضعف والهوان. يمر العام بتضييع طاقة النضال في مناوشات مطلبية في حالة من التبعثر، والانطواء المهني والفئوي بالغ الضيق، في أحسن الأحوال؛ وفي استجداء «الحوار» ضمن سياسة أضاليل «الشراكة الاجتماعية». وهذا ما يفسر الوتيرة الجهنمية لسير المخططات العدوانية للبرجوازية ودولتها، ومن ثمة استمرار تردي وضع الشغيلة الاجتماعي.

على هذا الإيقاع تجري الأمور اليوم في الساحة النقابية، وها هو العام يمضي ونحن على مشارف فاتح مايو نعاين حركتنا النقابية بلا خطة نضالية، تجر أذيال الخيبة، وقياداتها تجعل ما يسمى «الحوار الاجتماعي» محور الحياة النقابيةَ، وغايةَ الغايات.

ضُعفنا له أسباب في واقع ما تعرضت له طبقتنا، ضحية لارتفاع نسبة البطالة وتعميم هشاشة الشغل، وقتل أجنة التنظيم بالقمع، وتخريب الوعي الطبقي بالأدوات الإيديولوجية البرجوازية التي تلقى دعما من قيادات المنظمات العمالية ذاتها. وإلى جانب عوامل الضعف هاته، ثمة عامل الخط السائد في الحركة النقابية، خط التعاون الطبقي مع البرجوازية ودولتها. هذا الخط الذي جعل من «الحوار الاجتماعي» بديلا عن النضال، وأحلَّه عوضا عن مبرر وجود النقابة، محولا إياها إلى ملحق بأجهزة الدولة، حيث تنهض البيروقراطيات النقابية، بدور تسهيل تمرير سياسات برجوازية.

لم يبق دور النقابة كفاحا من أجل تحسين القدرة الشرائية، وتجويد ظروف العمل، ومن أجل الظفر بالحريات، وبلوغ مجتمع العدالة الاجتماعية. جرى عبر عقود مسخ دور النقابة، لتصيح تأطيرا [بمعنى تحكما وضبطا] لقسم من الشغيلة، قسمهم الواعي بضرورة انتزاع الحقوق، كي لا يتطور كفاحه صوب وجهة تهدد نظام الاستغلال. وذلك بآلية «الحوار الاجتماعي» التي اندمجت فيها بالكامل النخب المتحكمة في النقابات.

خلق العمال النقابات لتوحيد قوتهم بوجه رأس المال، الذي جعل قوة العمل سلعة مسترخصة. وخلقت الدولة، بما هي ممثل جماعي للرأسماليين، آلية «الحوار الاجتماعي» لإبطال مفعول النقابة. فالحوار الاجتماعي، كما يصرح مهندسوه أنفسهم، وسيلة لتحقيق «الاستقرار والسلم الاجتماعي». استقرار ماذا؟ استقرار نظام الاستغلال والقهر، النظام الذي حول حياة ملايين الكادحين إلى جحيم يومي. وما السِّلم الاجتماعي؟ إنها الحرب الدائمة التي يخوضها البرجوازيون بدولتهم على الشغيلة وعامة المقهورين. حرب من أجل

الأرباح، تبدأ بفرط الاستغلال في أسوء الظروف، وبالغلاء، وبخصخصة الخدمات العامة، وباستئصال أجنة التنظيم العمالي والشعبي، ولا تنتهي.

بدأت آلية «الحوار الاجتماعي» تتوطد منذ أن استشعر الحسن الثاني خطر الحركة العمالية في سياق انضافت فيه حركاتُ نضالٍ من شأن تضافرها مع النقابة أن تهدد استقرار نظامه. كان ذلك لما اشتد عود حركة المعطلين، وبدأ العالم القروي المهمل تململه نحو نهوض شهدناه منذئذ ممتدا حتى حراك الريف. فكان أن أحدث الملك مجلسا استشاريا خاصا بـ «الحوار الاجتماعي» دام زهاء ست سنوات. ومنذئذ لم تنقطع أشكال «الحوار الاجتماعي» بدمج القيادات النقابية في عدد من المجالس والمؤسسات وصولا إلى ما جاء في اتفاق 30 أبريل 2022 بشأن «مأسسة الحوار الاجتماعي»، لتزكية السياسية المعادية للطبقة العاملة وعامة الشعب المقهور.

وقد لقي النظام منذ البداية استجابة من المعارضة البرجوازية، ممثلة أساسا بالحزب المهيمن عبر نقابته على قسم من الشغيلة المنظمين (ك.د.ش)، ومن البيروقراطية التاريخية (إ.م.ش) التي حولت النقابة الأم منذ عقود إلى أداة لإفساد وعي الشغيلة وكبح نضالاتهم بـ»سياسة الخبز». وقد أوجز الملك القصد والتجاوب معه بقول: «وما إنشاؤنا لـ»مجلس استشاري» بجانبنا لمتابعة الحوار الاجتماعي إلا إبرازا للأولوية التي نوليها للتوافق والتآزر بين قوى الإنتاج من رأسمال وشغيلة. وفي هذا الصدد، لا يفوتنا أن ننوه بما تتحلى به منظمة رجال الأعمال والمنظمات العمالية من روح المسؤولية في سعيها لإيجاد الحلول التوفيقية للمشاكل التي تنشأ بينها» (خطاب 3 مارس 1996).

سيكون لتلاقي الإرادة الملكية تلك مع سياسة قيادات النقابات، لاسيما مع تهيئ الاتحاد الاشتراكي لدخول حكومة الواجهة، أثرٌ مدمر للحركة النقابية الضعيفة أصلا، ضعفا ليس كميا وحسب بل، وهذا أخطر، ضعفٌ سياسي، يجد تعبيرا عنه في وزن اليسار العمالي الثوري نقابيا.

فكان أن ترافق تصعيد الهجوم النيوليبرالي مع تطوير «الحوار الاجتماعي»، برعاية من البنك العالمي وصندوق النقد الدولي والاتحاد الأوربي، وبتدريب مباشر من هيئات فكرية إمبريالية من قبيل مؤسسة فردريك إيبرت التي وضعت برنامجا، منذ 1996 بتعاون مع منظمة أرباب العمل والمركزيات النقابية الرئيسة الثلاث، «لمرافقة الشركاء الاجتماعيين المغاربة في جهودهم لترسيخ ثقافة الحوار «.

فكان انجرار القيادات في مسلسل «الحوار الاجتماعي»، لتمرير خطط مدمرة لمكاسب تاريخية، منها ما سمي ميثاق التعليم، ثم نسف ما تبقى من مجانية خدمات الصحة،

ومدونة الشغل، وصولا الى «إصلاح» التقاعد، وأخيرا وليس آخرا نظام المآسي الذي أطلق أعظم حراك شهده قطاع التعليم.

نال الهجوم الفكري بأضاليل الشراكة الاجتماعية، ومنها «الحوار الاجتماعي» من وعي قسم كبير من الأطر النقابية، ممتدا إلى اليسار الجذري ذاته، مفرغا باستمرار العمل النقابي من كل نَفَسٍ كفاحي، وغدا روتينا من التحركات المضبوطة، المشفوعة بالتماس لا يكل لـ»الحوار الاجتماعي». لا بل إن الممارسة النقابية لمعظم اليسار الجذري حالت دون انبثاق ونماء يسار في المنظمات النقابية ذائد عن المنظور الطبقي النقيض لـ»الحوار الاجتماعي».

وكانت أهم لحظة تاريخية جنى فيها النظام ثمار «الحوار الاجتماعي»، وضمنه التزام البيروقراطيات النقابية بـ»السلم الاجتماعي»، إبان دينامية 20 فبراير السياسية وما وازاها من حراكات شعبية.

وأدى تراجع نضالية الحركة النقابية، وفقدان القيادات المصداقية، إلى اتخاذ طاقة النضال لدى الشغيلة مسارات أخرى، منها بالأخص انتشار ظاهرة التنسيقيات، بخصائصها المتناقضة، إذ أنها تحرر طاقة النضال التي تكبحها البيروقراطية لكن بنحو فئوي مبعثر لا أفق له. وطرح هذا على الدولة، إلى جانب تطور حراكات شعبية متنوعة، مشكلة قصور «الحوار الاجتماعي» مع القيادات النقابية عن لجم الاحتجاجات، وتجليات الصراع الطبقي المتعددة. فقد باتت آلية الحوار القديمة المقتصرة على عالم الشغل غير كافية. سيدفع هذا ولا شك إلى تطوير أدوات احتواء النضالات بـ»الحوار» بمقاربة جديدة، لها أشكال أولية في «الوساطات» وفي أدوار أقطاب «مجتمع مدني» كالذي قام بدور إطفائي لتجارب نضالية في محيط مناجم ورزازات. وسيُصار إلى؟ ميثاق اجتماعي» طالما نودي به على أعلى مستوى، وإلى مزيد من قنوات/ مؤسسات استعمال نخب حركات النضال لإفشال النضال. وهذا ما أتى به نقابيا، مشروع قانون النقابات التي يرسم لها دور «المشاركة في بلورة السياسة الوطنية في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي عبر مختلف المؤسسات الوطنية التي هي عضو فيها ومن خلال الهيئات والمجالس الاستشارية ثلاثية التركيب» (مادة 74من صيغة المشروع المحينة، 2020). المشارَكة التي دلت التجربة، بَعد المنطق الطبقي، أنها تمرير للتراجعات الاجتماعية، وخدمة لأغراض تراكم رأس المال بأقل كلفة اقتصادية وسياسية.

المشاركة التي حولت أدوات مقاومة وتوعية إلى أدوات للتحكم الاجتماعي المتيحة إعادة إنتاج للنظام الاجتماعي القائم.

هذا الإقرار بحقيقة «الحوار الاجتماعي» التاريخية لا يزيد مناضلي الطبقة العاملة

ومناضلاتها، حاملي- ات الوعي العمالي الطبقي، غير مسؤولية جسيمة في التصدي لأيديولوجيا «الحوار الاجتماعي» البرجوازية، برفع راية المنطق الطبقي عالية، والتمسك بعلة وجود المنظمات النقابية، علة تحسين أوضاع الشغيلة بالنضال، النضال الذي يفرض تفاوضا حقيقيا مؤسسا على ميزان قوى.

تتعلم الجماهير بالتجربة أساسا، وها هي التجربة كشفت نتائج «الحوار الاجتماعي» الكارثية: مصائب تلو أخرى، وأخريات قادمة: تخريب مكاسب التقاعد من جديد، قانون منع عملي للإضراب، تفكيك قانون الشغل بمراجعة المدونة؛ وكلها ضربات نوعية بالغة الخطورة على تماسك طبقتنا ومقدرتها النضالية.

الغضب المتراكم بين شغيلة القطاع الخاص، المكتوم بفعل قصور النقابات عن حد أدنى من دورها، والغضب المتفجر مؤخرا في حراك التعليم، والنضالات المتتالية لعدد من القطاعات (جماعات محلية، الصحة...)، كلها أمارات الكمون الكفاحي الهائل الكفيل بقلب ميزان القوى لصالحنا، ومن ثمة وقف العدوان البرجوازي والسير لانتزاع مكاسب حقيقية وصونها.

استنتاج دروس حراك التعليم، وما ابتدع من سبل نضال وتنظيم، وتعميمها على الشغيلة المتقدمين، وإبرازُ جوانب الضعف لتقويتها، ومد جسور التعاون بين القطاعات، وبين الحركة النقابية وسائر التعبئات الشعبية، وإعلاء شأن المنطق الطبقي الوحدوي، هذا سبيلنا لتعزيز ثقة أبناء طبقتنا وبناتها في قوتهم- هن الجماعية، هذه الثقة التي ما أحوجهم- هن إليها وهم- هن على مشارف معارك ضارية. وجلي أن هذا المنطق الطبقي المفقود لا يكتمل إلا سياسيا، بوجه الدولة بما هي أداة برجوازية، عبر تَزوُّد الشغيلة بمنظمة سياسية خاصة بهم تجسد استقلالهم السياسي عن القوى البرجوازية وعن البيروقراطيات المتعاونة معها.